برنامج التنمية بالمشاركة في المناطق الحضرية في مصر

تطوير المناطق اللارسمية بالمشاركة

الدليل الإرشادي لصانعي القرار

وزارة التخطيط

kfw ENTWICKLUNGSBANK

التعاون الإنمائي جمهورية مصر العربية جمهورية ألمانيا الاتحادية

giz

الناشر برنامج التنمية بالمشاركة في المناطق الحضرية في مصر
برنامج التنمية بالمشاركة في المناطق الحضرية هو برنامج تعاون إنمائي مصري-ألماني مشترك يتم تنفيذه من قبل وزارة التخطيط كشريك أساسي و GIZ (التعاون الإنمائى الألماني) و KfW Entwicklungsbank (بنك التنمية الألمانى) وبدعم مالي من الوزارة الفيدرالية الألمانية للتعاون الاقتصادي والتنموي BMZ.

شركاء التعاون الآخرون وزارة التنمية المحلية
وزارة الدولة لشئون البيئة
محافظة القاهرة
محافظة الجيزة
محافظة القليوبية

المدير المسئول ماريون فيشر

تأليف خالد عبد الحليم

الترجمة والمساعدة في التأليف محمد أبو سمرة

مراجعة جندولا لوفلر وريجينا كيبر

مراجعة الترجمة خالد عبد الحليم

تصميم فني خالد عبد الحليم ومحمد أبو سمرة

صورة الغلاف منظر عام لمنطقة لارسمية بحي بولاق الدكرور بالجيزة. تصوير برنامج التنمية بالمشاركة في المناطق الحضرية، GIZ (التعاون الإنمائى الألماني)

شكر وعرفان ساهم العديد من العاملين ببرنامج التنمية بالمشاركة في المناطق الحضرية واستشاريه في تطوير منهجيات التنمية بالمشاركة المعروضة في هذا الكتيب على مدى عدة سنوات إستناداً إلى الممارسة العملية. وقد راجعت د.دينا شهيب مسودات أولية لهيكل الدليل الإرشادي، وتمت الإفادة من نتاجها العلمي الخاص بتعظيم الاستفادة من قيمة المناطق اللارسمية في الجزء الأول من الدليل.

إصدار القاهرة، يوليو ٢٠١١

بتكليف من
الوزارة الفيدرالية
للتعاون الاقتصادي والتنموي

Federal Ministry
for Economic Cooperation
and Development

© برنامج التنمية بالمشاركة في المناطق الحضرية في مصر

Deutsche Gesellschaft für Internationale Zusammenarbeit (GIZ) GmbH

التعاون الإنمائي الألماني

مكتب GIZ (التعاون الإنمائى الألماني) بالقاهرة
٤ د شارع الجزيرة، الدور الثالث
الزمالك ١١٢١١
القاهرة، مصر

تليفون +20 2 2735-9750
فاكس +20 2 2738-2981
البريد الالكتروني giz-aegypten@giz.de
الموقع على الانترنت www.giz.de/egypt
www.egypt-urban.de

تطوير المناطق اللارسمية بالمشاركة

الدليل الإرشادي لصانعي القرار

تمهيد

يعتبر التعامل مع المناطق اللارسمية من التحديات القومية الكبرى في مصر. وقد دأبت الحكومة المصرية على الاهتمام بهذه القضية من خلال وضع الإطار السياسي والتشريعي وتعبئة الموارد وتطوير الاستراتيجيات. وقد اكتسب هذا الاهتمام بعدا جديدا فى الاونة الاخيرة من جانب الحكومة المصرية حيث تم إنشاء صندوق تطوير العشوائيات عام ٢٠٠٨ . وفي هذا المجال فإن وزارة التخطيط تقوم على مدى السنوات الإثنى عشر الماضية بتنفيذ برنامج التنمية بالمشاركة في المناطق الحضرية كفاعلية من فاعليات التعاون الإنمائي المصري الألماني. وبدعم (GIZ) التعاون الإنمائى الألمانى . وبتمويل مشترك من الحكومة المصرية و من الوزارة الفيدرالية الألمانية للتعاون الاقتصادي والتنموي. وقد قام البرنامج بتطوير أساليب لتطوير المناطق اللارسمية بالمشاركة اعتماداً على الخبرات المصرية والعالمية. وقد ظهر من خلال المشروعات الإرشادية في منشأة ناصر وبولاق الدكرور أن هذه الأساليب يمكن أن تحقق النجاح. ويقدم البرنامج المساعدة لشركائه في محافظات القاهرة والجيزة والقليوبية وحلوان (القاهرة حالياً) من حيث دفع عجلة التنفيذ للتنمية بالمشاركة من خلال تقديم المشورة الفنية وصندوق المبادرات المحلية الذي يتم تمويله بالمشاركة بين وزارة التخطيط المصرية و(GIZ) التعاون الإنمائى الألمانى . ويدعم البرنامج أيضاً مؤسسة هونج كونج وشانجهاي المصرفية HSBC وذلك من حيث تبني مدخل المشاركة في تطوير المناطق اللارسمية. ويقوم برنامج التنمية الحضرية بالمشاركة في مرحلته الأخيرة بتسليم منتجاته الخاصة بتنمية القدرات إلى معاهد التدريب القومية من أجل ضمان تكرار استخدام أساليب التنمية بالمشاركة في باقي المحافظات.

ويقدم هذا الدليل تحت عنوان «تطوير المناطق اللارسمية بالمشاركة: الدليل الإرشادي لصانعي القرار» نموذجاً للتطوير بالمشاركة مع كيفية تطبيقه. وهو ما يتوافق مع رؤية الحكومة المصرية للتنمية الحضرية ويتكامل مع مبادراتها نحو اللامركزية والحكم الرشيد. كما يستهدف الدليل فى الاساس صانعى القرار على كافة المستويات . فضلاً عن الشركاء في مجال التطوير من منظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص. ونحن نأمل أن يصل مضمون هذا التقرير ليس فقط إلى ايدى صانعى القرار ولكن أن يلمس قلوبهم وعقولهم. ومن ثم تتم ترجمته إلى واقع ملموس يحقق طموحات وامال الشعب المصرى فى اعقاب ثورة ٢٥ يناير العظيمة.

فايزة أبو النجا

وزيرة التخطيط والتعاون الدولى

مقدمة

يمثل هذا الدليل الإرشادي الخبرة المتراكمة لدى برنامج التنمية الحضرية بالمشاركة منذ عام ١٩٩٨، حيث تقدم GIZ (التعاون الإنمائى الألماني) المساعدة لعدد من الوزارات الشريكة فضلاً عن محافظات القاهرة والجيزة والقليوبية وذلك فيما يتعلق بتطوير وتنفيذ منهجيات تطوير المناطق اللارسمية بالمشاركة، من أجل توضيح فاعلية هذا المنهج من خلال التطوير السريع والملموس. ومنذ عام ٢٠٠٤ يقوم برنامج التنمية الحضرية بالمشاركة بتقديم المشورة للأطراف المعنية على ثلاثة مستويات: المستوى القومي والإقليمي (المحافظات) والمحلي، ووفقاً لذلك يقوم البرنامج بتقديم المساعدة للأطراف الفاعلة المحلية في التعبير عن احتياجاتهم ذات الأولوية والحصول على الدعم من الشركاء على المستويين الإقليمي والقومي. وبالإضافة إلى ذلك يقوم البرنامج بتقديم المشورة لصياغة السياسات القومية ارتكازاً على قاعدة راسخة من المعرفة بالظروف الواقعية المحلية. ويأتي تعزيز جهود برنامج التنمية الحضرية بالمشاركة على المستوى الإقليمي ليوضح مدى أهمية ومحورية هذا المستوى الوسيط في ربط السياسات القومية بالممارسات المحلية للتطوير الحضري للمناطق اللارسمية.

يعد هذا الكتيب دليلاً إرشادياً لصانعي القرار لقيادة وتوجيه عملية التطوير بالمشاركة، ويمكن أن يكون ذا فائدة على نطاق أوسع من الشركاء المباشرين لبرنامج التنمية الحضرية بالمشاركة أو الإطار الزمني أو النطاق الجغرافي للبرنامج، ويفترض أن يستخدم بغرض التعميم على المستوى القومي. ويقدم هذا الكتيب في مصر أيضاً إسهاماً مهماً للخبرات العالمية في مجال التطوير الحضري والحكم الرشيد والدمج الاجتماعي والتنمية الحضرية المستدامة.

ويتكون هذا الكتيب من جزئين، الجزء الأول بعنوان «المفاهيم الأساسية»، وفيه يتم وصف المناطق اللارسمية كظاهرة عالمية وأنماطها الموجودة في مصر، كما تتم أيضاً مناقشة مفهوم التطوير والأسباب التي تدعو إليه وأسباب استخدام مدخل المشاركة، ومن ثم يتم عرض منهجيات وأدوات التطوير بالمشاركة ومساهمتها نحو تحقيق الأهداف المتفق عليها عالمياً للتنمية المحلية. أما الجزء الثاني، فهو بعنوان «الدليل الإرشادي للتنفيذ» وهو يتناول بالشرح تطبيق التطوير بالمشاركة للمناطق اللارسمية على مختلف المستويات، كما يعرض بالتفصيل كل أداة من أدوات التطوير بالمشاركة من حيث الأهداف والخطوات التنفيذية والجهات المشتركة في تنفيذها والظروف والمتطلبات العامة ومتطلبات تنمية القدرات والمخرجات المتوقعة. ويختتم الكتيب برسم بياني يوضح تفاعل وتكامل تلك الأدوات، وكيفية تنفيذ هذه الأدوات على المستوى المحلي، وإدارة عملية التنفيذ على المستوى الإقليمي والدعم والمساندة من المستوى القومي.

ويستهدف هذا الدليل الإرشادي بصفة أساسية صانعي القرار القائمين على تطوير المناطق اللارسمية، وعلى نطاق أوسع، القائمين على التنمية المحلية. وتعتبر الحكومة من الأطراف الفاعلة الأساسية في هذا المجال، وبالتالي فإن الوزراء والمحافظين ورؤساء الأحياء ومديري الإدارات المعنية مثل إدارة التخطيط العمراني وإدارة التخطيط والمتابعة ومركز المعلومات وغيرهم سوف يجدون فائدة في هذا الدليل الإرشادي من حيث شرح ما هو مطلوب منهم من أجل تنفيذ منهجيات التطوير بالمشاركة، وبشكل أكثر أهمية فإن الدليل الإرشادي يبين لصانعي القرار كيفية تفاعل وتداخل دوائر اختصاصاتهم مع العديد من الدوائر الأخرى في نطاق الإدارة الحكومية أو خارج نطاقها، ونوع التعاون المتوقع والمطلوب إقراره. ويمكن أيضاً أن تستفيد فئات أخرى من الأطراف المعنية كالمجتمع المدني والقطاع الخاص من ذلك الدليل الإرشادي من أجل فهم كيفية تنفيذ وإدارة التطوير بالمشاركة على مختلف المستويات من قبل الهيئات الحكومية، وكيف يتسنى لهم التكامل مع الدور الحكومي. ويستهدف الدليل الإرشادي أيضاً أولئك العاملين في مجالات التنمية المحلية والحكم الرشيد وتخفيف وطأة الفقر.

وعموماً، فإن ذلك الدليل الإرشادي يهدف إلى تبسيط القضية المعقدة المتمثلة في التطوير بالمشاركة بالاعتماد على التجربة المصرية. ونحن يحدونا الأمل أن يتم استخدامها من قبل صانعي القرار على مختلف المستويات في المنظمات الحكومية ومنظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص من أجل تفعيل التطوير بالمشاركة للمناطق اللارسمية.

Maria Fischer

ماريون فيشر

مدير برنامج التنمية الحضرية بالمشاركة

المحتويات

الجزء الأول المفاهيم الأساسية

١- المناطق اللارسمية: ماهي؟ ٢

المناطق اللارسمية: ظاهرة عالمية. ٢

أنماط المناطق اللارسمية ٢

المناطق اللارسمية في مصر: ظهورها ورد الفعل الحكومي. ٣

أنماط المناطق اللارسمية في مصر ٤

٢- ما المقصود بـ «التطوير»؟ ٦

الطرق المختلفة للتعامل مع المناطق اللارسمية ٦

مدخل لتطوير المناطق اللارسمية بالمشاركة ٨

٣- لماذا نقوم بتطوير المناطق اللارسمية؟. ٩

القيمة الاقتصادية للمناطق اللارسمية ٩

رأس المال الاجتماعي في المناطق اللارسمية. ١٠

قيمة الاستخدام في المناطق اللارسمية. ١٠

الأهداف المتفق عليها عالمياً ١١

٤- مدخل لتطوير المناطق اللارسمية بالمشاركة ١٢

التطوير بالمشاركة والتنمية المحلية ١٢

اللامركزية ١٢

الدمج في الإطار المؤسسي. ١٣

تنمية القدرات ١٣

٥- منهجيات تطوير المناطق اللارسمية بالمشاركة ١٤

وصفة للتطوير بالمشاركة ١٤

١- تبادل المعلومات. ١٦

٢- تحديد التوجه العام واستراتيجية التعامل مع المناطق اللارسمية ١٧

٣- تشبيك وتعاون الأطراف المعنية ١٨

٤- دعم مبادرات الجهود الذاتية ١٩

٥- التعرف على المجتمع المحلي ٢٠

٦- تخطيط وإدارة التنمية المتكاملة. ٢٠

٧- التوجه نحو تقييم الأثر ٢١

الجزء الثاني الدليل الإرشادي للتنفيذ

تطبيق منهجيات التطوير بالمشاركة على ثلاثة مستويات. ٢٤

١- تبادل المعلومات ٢٦

١-١- قاعدة بيانات نظم المعلومات الجغرافية للمناطق اللارسمية ٢٦

١-٢- أنظمة تبادل المعلومات ٣٠

٢- تحديد التوجه العام واستراتيجية التعامل مع المناطق اللارسمية. ٣٤

٢-١- إعادة تعريف وتصنيف المناطق اللارسمية. ٣٤

٢-٢- الخريطة المعلوماتية والسجل الرسمي ٣٦

٢-٣- استراتيجيات وأولويات التدخل ٤٠

٣- تشبيك وتعاون الأطراف المعنية. ٤٤

٣-١- تحليل الأطراف المعنية وإدارة العلاقات بينهم. ٤٤

٣-٢- تعبئة وتنسيق الموارد ٤٨

٤- دعم مبادرات الجهود الذاتية. ٥٠

٤-١- مشروعات المبادرات المحلية من خلال الجمعيات الأهلية ٥٠

٥- التعرف على المجتمع المحلي ٥٤

٥-١- تقدير الاحتياجات بالمشاركة. ٥٤

٥-٢- تقييم قدرات شركاء التنمية ٥٨

٦- تخطيط وإدارة التنمية المتكاملة. ٦٠

٦-١- التخطيط وتخطيط الموازنة بالمشاركة ٦٠

٦-٢- إدارة المرافق العامة بالمشاركة. ٦٤

٧- التوجه نحو تقييم الأثر ٦٦

٧-١- متابعة وتقييم الأثر ٦٦

العلاقات بين منهجيات تطوير المناطق اللارسمية بالمشاركة على المستويات الثلاثة ٧٠

الخلاصة ٧٢

تصوير: محمد أبو سعود

منظر عام لمنشأة ناصر بالقاهرة

الجزء الأول: المفاهيم الأساسية

١- المناطق اللارسمية: ما هي؟

٢- ما المقصود بـ «التطوير»

٣- لماذا نقوم بتطوير المناطق اللارسمية؟

٤- مدخل لتطوير المناطق اللارسمية بالمشاركة

٥- منهجيات تطوير المناطق اللارسمية بالمشاركة

١ المناطق اللارسمية: ما هي؟

المناطق اللارسمية: ظاهرة عالمية

لا يقتصر وجود المناطق اللارسمية على مصر فقط. فالمناطق العشوائية أو النمو اللارسمي يغطي مساحات شاسعة في المدن في جميع الدول النامية (أنظر الجدول). وقد كان ظهور المناطق العشوائية عادة مقترناً بالمدن الصناعية الكبرى في أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية حتى بداية القرن العشرين. وتطورت النظرة إلى نمو مناطق الإسكان ذي المستوى المتدني أو غير القانوني أو اللارسمي على أنه ظاهرة طبيعية تصاحب النمو الحضري السريع. حيث تعجز أسواق الإسكان الرسمية عن مواكبة الطلب الهائل والحاجة الملحة لتوفير المأوى للفقراء في المناطق الحضرية. فالمناطق العشوائية تظهر عندما يفشل التخطيط وإدارة الأراضي وسياسات الإسكان في تلبية احتياجات المجتمع بأسره. وعلى المستوى العالمي ينظر إلى المناطق العشوائية على أنها من أكبر المشكلات. حيث أنها تأوي أفقر فئات المجتمع وأكثرها هشاشة في الدول النامية وتعيش في ظروف تهدد التنمية البشرية. في المنتدى الحضري العالمي الأول سنة ١٩٧٦ طور برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (UN-HABITAT) برنامج «مدن بلا صفيح» الذي استخدم مصطلح المناطق العشوائية للتعبير عن «قطاع عريض من مستوطنات ذوي الدخل المحدود تتسم بظروف معيشية سيئة» (أنظر الإطار). ومنذ ذلك الحين أسفر الاهتمام العالمي بالمستوطنات اللارسمية وسكانها عن الإجراءات والأبعاد التالية في مجال السياسات:

تعداد سكان المناطق العشوائية في منتصف عام ٢٠٠١

المنطقة	النسبة المئوية من سكان الحضر	تعداد سكان المناطق العشوائية الحضرية (بالمليون)
العالم	٣١,٦	٩٢٤
الدول النامية	٤٣,٠	٨٧٤
أفريقيا	٦٠,٩	١٨٧
أسيا (باستثناء الصين)	٤٢,١	٥٥٤
أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي	٣١,٩	١٢٨
أوقيانيا	٢٤,١	٥

المصدر:
برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية *(UN-HABITAT)*: المناطق العشوائية في العالم: وجه الفقر في الألفية الجديدة - ٢٠٠٣

ميثاق الامم المتحدة حول الحق في السكن، والإعلان العالمي لحقوق الإنسان

المادة ٢٥ (١): «لكل إنسان الحق في مستوى من المعيشة كافٍ للمحافظة على الصحة والسلامة له ولأسرته. ويتضمن ذلك الغذاء والملبس والمسكن والرعاية الصحية والخدمات الاجتماعية الأساسية. والحق في التأمين في حالة البطالة والمرض والعجز والترمل والشيخوخة وغير ذلك من فقدان وسائل العيش نتيجة لظروف خارجة عن إرادته».

جدول أعمال القرن ٢١ (Agenda 21)، الفصل ٧

تعزيز التنمية المستدامة للمستوطنات البشرية: يتمثل الهدف الأشمل للمستوطنات البشرية في تحسين النوعية الاجتماعية والاقتصادية والبيئية للمستوطنات البشرية وبيئتي المعيشة والعمل لجميع البشر. ولا سيما الفقراء في المناطق الحضرية والريفية.

الأهداف الإنمائية للألفية، الغاية ٧ / الهدف ١١

ضمان الاستدامة البيئية: تحقيق تحسن كبير في حياة ما لا يقل عن ١٠٠ مليون نسمة من سكان المناطق العشوائية بحلول عام ٢٠٢٠.

تعريف برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية للوحدة السكنية العشوائية

تعرف الوحدة السكنية العشوائية على أنها مجموعة من الأفراد يعيشون تحت سقف واحد ويتعرضون لواحد أو أكثر من الظروف التالية:

- الافتقار إلى المياه النظيفة
- الافتقار إلى الصرف الصحي المحسن
- مساحة معيشة غير كافية ومزدحمة
- جودة إنشائية وقوة تحمل المبنى غير ملائمين
- عدم وجود حيازة آمنة

المصدر: برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية *(UN-HABITAT)*، ٢٠٠٢

أنماط المناطق اللارسمية

يشير مصطلح المناطق اللارسمية إلى مجموعة متنوعة من المناطق السكنية المكونة من المجتمعات التي تسكن في مأوى ذاتي البناء. و ينظر إليها على أنها غير رسمية على أساس الوضع القانوني أو الحالة العمرانية أو كليهما. ويساعد هذا التصنيف على التعرف على الأنماط المختلفة للمناطق اللارسمية (أنظر الرسم البياني). فمعيار الوضع القانوني يميز بين المساكن القانونية وغير القانونية. حيث يشمل المسكن غير القانوني جميع الإنشاءات التي لا تتبع قوانين ولوائح البناء والتخطيط. أو تم إنشاؤها على الأراضي المكتسبة بطرق غير مشروعة. بينما يتيح معيار الحالة العمرانية التمييز بين المنشآت المقبولة والمتدهورة إنشائياً. الفئات الأربع الناتجة توضح أنماطاً مختلفة للمنشآت السكنية. ثلاثة منها تعتبر لارسمية. فهناك المنشآت القانونية ذات الحالة المتدهورة. مثل المنازل المتداعية داخل

مصدر الصورة

منطقة لارسمية في مومباي بالهند

الأحياء القديمة في وسط المدينة، التي يتم عادة تقسيمها وتأجيرها للفئات ذات الدخل المحدود، وغالباً ما يكون قد صدر بحقها قرارات للإزالة أو التنكيس. وهناك أيضا المنشآت التي بنيت بدون ترخيص ولكن حالتها العمرانية مقبولة نوعاً ما وإن كانت تفتقر إلى المياه والكهرباء والصرف الصحي وغيرها من الخدمات الأساسية والمرافق. وهناك المنشآت غير القانونية ذات الحالة العمرانية المتدهورة، مثل الأكواخ البسيطة والعشش المبنية باستخدام مواد بناء غير دائمة والتي تشكل جيوباً عشوائية في المدينة، وهي تعتبر مناطق غير آمنة.

وقد اقترنت المناطق اللارسمية بالعديد من المشكلات الاجتماعية، مثل المستويات المرتفعة من الفقر والجريمة. وبينما يتحمل هذا التصور درجات مختلفة من الواقع والتصور، إلا أنه يضع وصمة تعمم على كل سكان المناطق اللارسمية تؤثر سلبياً على شعورهم بالملكية والمواطنة واندماجهم في المجتمع.

المناطق اللارسمية في مصر: ظهورها ورد الفعل الحكومي

بدأت المناطق اللارسمية في الظهور في المدن المصرية في حقبة الستينات، نظرا لتدفق موجات الهجرة من الريف إلى الحضر، وتشبع الإسكان الرسمي بالسكان. وكان رد فعل الحكومة الاشتراكية حينئذٍ هو بناء مشروعات الإسكان منخفضة التكاليف، والتي عجزت عن تلبية الطلب المتزايد. وخلال فترة الحروب في الستينات والسبعينات قامت الحكومة بتسكين المهاجرين من منطقة قناة السويس في ملاجئ مؤقتة سرعان ما تحولت إلى مناطق لارسمية. وفي الوقت ذاته فقد تم تجاهل بدايات الاستيطان والبناء على أراضي الدولة الصحراوية. وبسياسة الانفتاح في السبعينات فقد تزايد النمو العمراني غير الرسمي على الأراضي الزراعية بصورة ملحوظة. وبحلول الثمانينات أصبحت المناطق اللارسمية سمة بارزة للبيئة الحضرية، وذلك في وقت انشغلت فيه الحكومة بتحديث البنية الأساسية للمناطق الرسمية وتنمية المدن الجديدة. ومنذ التسعينات (أنظر الجدول) بدأت السياسات الحكومية في استهداف المناطق اللارسمية على أساس التصور أنها تمثل تهديداً أمنياً، عقب استغلال الإرهابيين لصعوبة الوصول إلى بعض المناطق المهمشة. وتم دمج هذا المدخل لاحقاً بالمدخل الإنساني الذي أكده قرار رئيس الجمهورية بـ «الحق في المرافق» لسكان المناطق اللارسمية. وظهر منذ ذلك الحين عدد من البرامج القومية لتطوير المناطق اللارسمية، مع التركيز بشكل رئيسي على تحسين محاور الوصول والحركة وتوفير المرافق والخدمات في الأجزاء مكتملة البناء من المناطق اللارسمية.

إستناداً إلى تحليل صور الأقمار الصناعية والتحقق الميداني قام برنامج التنمية بالمشاركة في المناطق الحضرية بتقدير سكان المناطق اللارسمية في إقليم القاهرة الكبرى عام ٢٠٠٢ بحوالي ٨,٣ مليون نسمة، وهو ما يعادل أربعة أضعاف التقديرات الرسمية آنذاك والبالغة ٢,١ مليون نسمة. وفي عام ٢٠٠٥ قدرت الهيئة العامة للتخطيط العمراني سكان المناطق اللارسمية في مصر بما يعادل ٦,٢ مليون نسمة، يعيش ٥٩ ٪ منهم في إقليم القاهرة الكبرى. وفي عام ٢٠٠٧ قدرت وزارة التنمية المحلية أن هناك ١١٧١ مناطق لارسمية في مصر يبلغ عدد سكانها ١٥ مليون نسمة، يعيش٤٠ ٪ منهم في إقليم القاهرة الكبرى. وهذا يؤكد حقيقة أن المناطق اللارسمية في مصر ليست ظاهرة استثنائية أو قضية فرعية. فقد أصبحت على نحو متزايد عنصراً من عناصر السياسات العامة كما هو مذكور بوضوح في ما يلي:

- تضمنت الحملة الانتخابية الرئاسية للسيد الرئيس (٢٠٠٥) الاهتمام بالمناطق اللارسمية وضمان ظروف معيشية كريمة لسكانها
- تضمنت الخطط الخمسية من ٢٠٠٢-٢٠٠٧ و ٢٠٠٨-٢٠١٢ تطوير المناطق اللارسمية
- تضمن «قانون البناء والتخطيط» الجديد (القانون رقم ١١٩ لعام ٢٠٠٨) تعريفات للمناطق اللارسمية

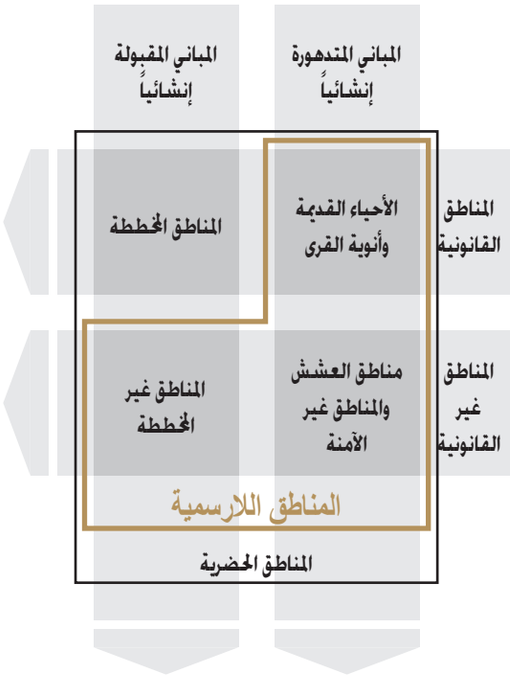

تصنيف المناطق العمرانية طبقاً للوضع القانوني والحالة الإنشائية

الأحداث الرئيسية التي أثرت على السياسات المتعلقة بالمناطق اللارسمية في مصر مؤخراً

حقبة التسعينات

- اعتبار المناطق اللارسمية تهديدا أمنياً.
- إصدار قرار رئيس الجمهورية عن «الحق في المرافق» لسكان المناطق اللارسمية
- تطوير المناطق اللارسمية المكتملة البناء (محاور الوصول والطرق)

ما بعد سنة ٢٠٠٠

- استمرار التطوير (المرافق والخدمات)
- إنشاء محاور حركة رئيسية عابرة فوق المناطق اللارسمية دون ربطها
- توسيع بعض الشوارع كمحاور حركة بما يسمح بالتطوير الذاتي للمنطقة من قبل سكان

سنة ٢٠٠٧

- تخطيط المناطق على أطراف المدن لتحزيم النمو اللارسمي

سنة ٢٠٠٨

- سقوط الصخرة في حي منشأة ناصر
- تأسيس «الصندوق القومي لتطوير المناطق العشوائية»

في عام ٢٠٠٧ ، أفرز الاهتمام بالسيطرة على نمو المناطق اللارسمية مدخلاً جديداً هو سياسة «التحزيم»، من خلال تخطيط أطراف المدينة قبل أن يشغلها النمو اللارسمي. وفي سبتمبر ٢٠٠٨ حدث انزلاق صخري في منشأة ناصر، وهو حي من أحياء القاهرة، مما أسفر عن مقتل ٤٥ واصابة ٥٧ من السكان، مما صعد بقضية المناطق اللارسمية ولا سيما في المواقع غير الآمنة إلى صدارة الاهتمام الحكومي والجدل الإعلامي. وأعقب ذلك إنشاء صندوق قومي في أكتوبر ٢٠٠٨ لتطوير المناطق العشوائية، مع إعطاء الأولوية للمناطق غير الآمنة. ويتبع الصندوق رئيس مجلس الوزراء ويدار من قبل مجلس يضم ممثلين عن ست وزارات والقطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية تحت الإشراف المباشر لوزير التنمية المحلية.

ومنذ عام ٢٠٠٠ وما بعده استمرت سياسة الارتقاء بالمناطق اللارسمية وتطويرها، والتي تدعم وجود المناطق اللارسمية والاعتراف بها رسمياً. ومن ناحية أخرى، ظهرت مشروعات على مستوى القاهرة الكبرى تعزل المناطق اللارسمية عن طريق بناء محاور حركة مرورية عابرة فوقها، وكذلك الرؤية التخطيطية لإقليم القاهرة الكبرى التي تتضمن الإحلال الكامل للمناطق اللارسمية باستخدامات أخرى.

أنماط المناطق اللارسمية في مصر

يعتبر اللفظ «عشوائي» هو اللفظ الوحيد المستخدم في مصر للتعبير عن المناطق اللارسمية، بخلاف اللفظ «شعبي» المستخدم للتعبير عن المناطق الشعبية أو أحياء الطبقة العاملة، واللفظ «بلدي» المستخدم للتعبير عن المناطق التي تعيش بها الطبقات الفقيرة وبصفة خاصة تلك التي تنحدر من أصول ريفية. وينفرد اللفظ «عشوائي» عن اللفظين الآخرين بدلالته السلبية المتمثلة في التصور العام له بكونه منعدم النظام والتخطيط وغير قانوني، وارتباطه بالمشكلات الاجتماعية مثل تجارة المخدرات والدعارة والعنف في الشوارع وارتفاع معدل الجريمة. ووجود تعريف خاص بكل جهة للمناطق اللارسمية يمثل مشكلة، أحد التعريفات الشائعة هو الذي تمت صياغته بواسطة الهيئة العامة للتخطيط العمراني سنة ٢٠٠٦ والذي يعرف المناطق اللارسمية على أنها «هي كل ما تم إنشاؤه بالجهود الذاتية سواء مباني من دور أو أكثر أو عشش في غيبة من القانون ولم يتم تخطيطها عمرانياً، فهي مناطق أقيمت على أراضٍ غير مخصصة للبناء كما وردت في المخططات العامة للمدن، وربما تكون حالة المباني جيدة، ولكن يمكن أن تكون غير آمنة بيئياً أو اجتماعياً وتفتقد الخدمات والمرافق الأساسية». وأكثر الأنماط شيوعاً في مصر للسكن غير القانوني هو السكن المتعدي على أراضي الدولة، حيث يكون كل من حيازة الأرض وبناء المسكن غير قانوني، بالإضافة إلى النمو اللارسمي على أراضٍ زراعية، حيث تكون حيازة الأرض قانونية (ملكية خاصة) بينما يكون البناء غير قانوني. وقد حدد قانون البناء والتخطيط العمراني الجديد (القانون رقم ١١٩ لسنة ٢٠٠٨) المناطق اللارسمية وصنفها إلى نمطين رئيسيين:

- المناطق غير المخططة: وهي المناطق التي لم يتم تطويرها وفق مخططات تفصيلية أو مخططات تقسيم الأراضي ولا تخضع للاشتراطات التخطيطية والبنائية، وتتكون غالباً من مبانٍ مقبولة إنشائياً مبنية على أراضٍ زراعية ذات ملكية خاصة، ويتم إمدادها بالمرافق والخدمات عندما يكتمل بناء المنطقة.
- مناطق إعادة التخطيط: وهي المناطق التي تكون استخداماتها غير ملائمة لموقعها المتميز، ويتم التعامل معها عادة من خلال إعادة تطوير جزئي أو كلي، وتشمل تلك الفئة المناطق المتدهورة في الأحياء الرسمية بوسط المدينة ومناطق العشش وأيضاً أجزاء من المقابر تم استخدامها لأغراض المعيشة، وتصنف بعض مناطق إعادة التخطيط على أنها غير آمنة، وقد تم تعريفها بواسطة الصندوق القومي لتطوير المناطق العشوائية الذي تم إنشاؤه سنة ٢٠٠٨، وفقاً لمعايير برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (UN-HABITAT) للمناطق غير الآمنة (أنظر الإطار).

معايير تحديد المناطق غير الآمنة التي يتبناها الصندوق القومي لتطوير المناطق العشوائية

المناطق غير الآمنة هي التي تحتوي ٥٠٪ أو أكثر من مبانيها على واحد أو أكثر من المعايير التالية:

- المناطق التي تتعرض لظروف تهدد حياة الإنسان وهي المناطق المعرضة إلى الانزلاقات الجبلية أو السيول أو حوادث السكة الحديد (أولوية أولى)
- المناطق التي تتكون من مساكن ذات عناصر إنشائية من حوائط أو أرضيات أو أسقف تم بناؤها باستخدام فضلات مواد البناء أو التي يتأثر ثبات عناصرها بالعوامل الطبيعية أو ذات المنشآت المتهدمة أو المتصدعة (أولوية ثانية)
- المناطق التي تتعرض لظروف تهدد الصحة العامة من افتقار المنطقة إلى المياه النظيفة أو الصرف الصحي المحسن أو الوقوع تحت تأثير التلوث الصناعي أو شبكات الضغط العالي أو على أراضٍ ذات تربة غير ملائمة للبناء (أولوية ثالثة)
- المناطق التي تتعرض لظروف تهدد استقرار قاطنيها، وهي المناطق التي يفتقر القاطنين فيها إلى حيازة مستقرة للأرض أو يفتقر حائزي العقارات إلى حرية التصرف في ممتلكاتهم (أولوية رابعة)

أنماط أخرى من الإسكان اللارسمي:

السكن في المقابر

تصوير: كالا وبنا فتيز

المناطق غير المخططة اللارسمية:

حيازة قانونية للأراضي / بناء غير قانوني

تصوير: كلاوديا فينز

تصوير: كلاوديا فينز

المناطق غير المخططة شبه الرسمية:

حيازة قانونية للأراضي / بناء شبه رسمي (تم إمداده بالخدمات)

تصوير: كلاوديا فينز

تصوير: كلاوديا فينز

الأحياء القديمة المتدهورة في قلب المدينة:

وضع قانوني / إسكان ومرافق متدهورين

تصوير: برنامج التنمية بالمشاركة في المناطق الحضرية / GIZ (التعاون الألماني الألماني)

تصوير: كلاوديا فينز

الإسكان المتعدي على أراضي الدولة:

حيازة غير قانونية للأراضي / بناء غير قانوني

تصوير: برنامج التنمية بالمشاركة في المناطق الحضرية / GIZ (التعاون الألماني الألماني)

تصوير: برنامج التنمية بالمشاركة في المناطق الحضرية / GIZ (التعاون الألماني الألماني)

٢ ما المقصود بـ «التطوير»؟

المناطق اللارسمية هي واقع يتعين على العديد من البلدان النامية مواجهته. وعلى الرغم من جميع الجهود المبذولة لاحتواء نموها، فإن المناطق اللارسمية تتزايد بشكل مطرد. ويبدو أمر إزالتها وتوفير بدائل السكن الرسمي لجميع سكانها أو على الأقل تعويضهم عن استثماراتهم من الأمور المستحيلة نظراً لضخامة هذه الظاهرة ومحدودية الموارد المخصصة لهذا الغرض مقارنة مع أولويات التنمية الأخرى. ولحين عمل إجراءات وقائية فعالة للتحكم في ظهور المناطق اللارسمية وتوفير بدائل حقيقية للفئات المختلفة ذات الدخل المنخفض الذين يلجأون إلى هذه المناطق، فإن التطوير يظل هو الخيار الوحيد الممكن في التعامل مع هذه المناطق. ويمكن إجراء العديد من التدخلات التي تهدف إلى تحسين الظروف المعيشية لسكان المناطق اللارسمية، تركز كل منها على جوانب مختلفة من البيئة المعيشية في المناطق اللارسمية، مثل التحسينات العمرانية أو التنمية البشرية والاجتماعية. ويمكن أن يستهدف التطوير أيضاً التنمية المتكاملة وتمكين المواطن أو التركيز على حل المشكلات العاجلة وفق أولويات احتياجات السكان. ونظراً للتنوع في أنماط ومداخل التطوير فإنه من المهم أن تتفق جميع الأطراف المعنية على أهداف التطوير وعلى التدخلات المؤدية إليها قبل البدء في أي مشروع. وفيما يلي عرض للطرق المختلفة للتعامل مع المناطق اللارسمية.

الطرق المختلفة للتعامل مع المناطق اللارسمية

إمداد المناطق اللارسمية بالمرافق العامة

يتيح هذا النمط من التعامل إمداد المناطق اللارسمية بالمرافق العامة والخدمات الأساسية. ويستهدف المناطق اللارسمية المكتملة البناء ذات حالات المباني الجيدة. أما في حالة التعدي على أراضي الدولة فإن الإمداد بالخدمات والتطوير يمكن أن يسير جنباً إلى جنب مع عملية تقنين الحيازة وتمليك الأراضي لقاطنيها. ويركز هذا النمط على التحسينات العمرانية في المناطق اللارسمية من خلال تنفيذ بعض أو كل الإجراءات التالية:

- تحسين محاور الوصول والحركة بالمنطقة
- رصف وإنارة الطرق الرئيسية
- توصيل أو تطوير المرافق (المياه والصرف الصحي والكهرباء)
- إدخال وتحسين نظام جمع المخلفات
- إنشاء أو تطوير الخدمات العامة (المدارس والوحدات الصحية والمخابز ومراكز الشباب وأقسام الشرطة والمطافئ وغيرها)
- تنظيم الأسواق المقامة في الشوارع ومواقف الميكروباص

مشروع الإمداد بالمرافق في منشأة ناصر

تصوير: برنامج التنمية بالمشاركة في المناطق الحضرية / GIZ (التصوير الإلكتروني الأكاديمي)

وقد تبنت الحكومة المصرية هذا النمط منذ التسعينات. وهو يقوم على مبدأ أن التدخلات العمرانية توفر الحد الأدنى من الظروف المعيشية الإنسانية التي تحظى بأولوية أعلى من غيرها من أنواع التدخلات التنموية. أي أن الإرتقاء العمراني يوفر الوعاء المطلوب لإجراء الأنماط الأخرى من التدخلات التنموية مثل أنشطة التنمية الاجتماعية والاقتصادية.

التطوير القطاعي

هذا النمط من التدخل يركز على الإمداد بالخدمات داخل قطاع واحد بعينه. حيث تقوم وكالات التنمية الوطنية أو الدولية عادة بعمل تحسين للخدمات في المناطق اللارسمية مكتملة البناء وفقاً لنفس المدخل المستخدم في تقديم الخدمات في باقي المدينة. وإن كان يمكن أيضاً التركيز على مناطق لارسمية مختارة كجزء من مبادرات خاصة أو مشروعات إرتقاء. عادة ما تكون القطاعات ذات الأولوية للتدخل بالنسبة لتلك الوكالات هي قطاعات المرافق والطرق، وإن كانت تمتد أيضاً لتشمل المرافق التعليمية والصحية وغيرها من مرافق المجتمع. تستهدف هيئات القطاع الخاص أيضاً المناطق الفقيرة واللارسمية مع تحسين الخدمات المختارة كجزء من المسؤولية الاجتماعية لتلك الهيئات. ولكن التطوير القطاعي مع ذلك لا يقتصر على تحسين الخدمة أو التطوير المادي فحسب. فالوكالات المانحة والجمعيات الأهلية تستهدف المناطق اللارسمية بالبرامج الاجتماعية والاقتصادية مثل مشروعات القروض الصغيرة وبرامج التوعية الصحية وما إلى ذلك. وعلى الرغم من عدم شمولية جهود التطوير القطاعي فإنها ينظر إليها على أنها قيمة مضافة لتحسين

تطوير المدارس

تصوير: برنامج التنمية بالمشاركة في المناطق الحضرية / GIZ (التصوير الإلكتروني الأكاديمي)

الظروف المعيشية في المناطق اللارسمية.

تندرج معظم تدخلات التطوير العمراني وتوفير الخدمات العامة في المناطق اللارسمية في مصر تحت لواء تدخلات التطوير القطاعي. وقد تأتي هذه المبادرات من الوزارات أو الوكالات المانحة أو القطاع الخاص أو الجمعيات الأهلية الكبيرة. ومن الأمثلة على ذلك تطوير المدارس في المناطق الفقيرة واللارسمية كجزء من «مشروع ١٠٠ مدرسة» التي تنفذها جمعية تنمية خدمات مصر الجديدة تحت رعاية السيدة سوزان مبارك. وتطوير مراكز الشباب في الأحياء الفقيرة من قبل شركة كوكا كولا. وتطوير المرافق وخدمات المجتمع في منشأة ناصر وبولاق الدكرور من خلال التعاون التنموي المصري الألماني.

التخطيط وإعادة الهيكلة الجزئية للعمران

وهو نمط آخر من أنماط التعامل مع المناطق اللارسمية عن طريق وضع مخطط عمراني يقترح توسيع الشوارع الرئيسية وخلق أراضٍ فضاء للخدمات. ومن ثم تقتصر تدخلات التطوير على إزالة ونقل بعض المنازل لتوسيع الطرق وترك المجال للتحسين الذاتي التدريجي باتباع خطوط التنظيم الجديدة للمباني. ويستند هذا النمط من التطوير على تصور الأثر الإيجابي لتوسيع الشوارع. ليس فقط على تحسين حركة المرور والنقل في هذه المناطق. ولكن أيضا على ارتفاع قيمة الأراضي وتحسين الارتباط بالمدينة ومستوى الخدمات. وهو مدخل قابل للتطبيق بشكل خاص في المناطق التي تكون حالات المباني بها جيدة مع اقتران ذلك بالكثافة السكنية العالية والندرة في الأراضي الفضاء للمرافق العامة.

وقد تم تنفيذ هذا النمط في واحد من مشروعات التطوير في مصر وهو حي السلام بالاسماعيلية. وقد تم مؤخراً تبنيه ضمن مقترح من قبل الهيئة العامة للتخطيط العمراني لمشروع شمال الجيزة. وغيرها من التدخلات في إطار الرؤية الاستراتيجية لإقليم القاهرة الكبرى (القاهرة ٢٠٥٠).

إعادة التطوير الكامل للمناطق اللارسمية في ذات الموقع

يشير هذا النمط من التدخل إلى الاستبدال الكامل للهيكل العمراني من خلال الهدم التدريجي وبناء سكن بديل في نفس الموقع. وهذا النمط يحترم الحق القانوني للسكان في السكن البديل مع الأخذ في الاعتبار اعتماد معيشتهم على البقاء في نفس الموقع من المدينة. هذا النمط يستهدف المناطق اللارسمية حيثما تكون حالات المباني شديدة التدهور والنسيج العمراني غير منتظم والحالة الإنشائية غير آمنة والحيازة غير قانونية.

توجد مشاريع إرشادية قليلة من هذا النوع في مصر نفذتها جمعيات أهلية رائدة تتمتع بالقدرة على تعبئة الدعم الحكومي وحماية مصالح السكان المرتبطة بالبقاء في نفس الموقع. مثل مشروع حدائق زينهم أو مشروع العجوزة القديمة.

مصدر الخريطة: معهد التدريب والدراسات المصرية

حي السلام بالإسماعيلية

تصوير: كلاوديا فينز

إعادة التطوير في ذات الموقع بالدويقة بمنشأة ناصر

تصوير: كلاوديا فينز

إعادة التطوير في ذات الموقع بالدويقة بمنشأة ناصر

تصوير: محمد أبو سمرة

الإسكان البديل بالدويقة بمنشأة ناصر

إعادة التطوير الكامل مع نقل السكان لموقع آخر

هذا النمط من أنماط التعامل مع المناطق اللارسمية هو أكثرها تغييراً للمنطقة. فهو لا ينطوي فقط على إزالة كاملة للجيوب العشوائية، ولكن أيضاً إعادة توطين السكان، حيث يتم في كثير من الأحيان نقلهم إلى مشروعات الإسكان الحكومي الجديدة على أطراف المدينة أو في المدن الجديدة. هذا النمط ينطبق أساساً على العشوائيات في المواقع المميزة المستهدفة بإعادة التطوير، والاستفادة من بيع جزء من الأراضي ذات القيمة العالية أو استثمارها عقارياً.

وقد تم تبني هذا النمط في مصر مع العشوائيات غير الآمنة التي تشكل خطراً على سكانها، كما في حالة إعادة توطين بعض سكان الدويقة الذين يعيشون تحت تلال المقطم إلى مدينة السادس من أكتوبر عقب الإنزلاق الصخري في أكتوبر ٢٠٠٨. وهناك حالات أخرى لإعادة توطين العشوائيات بهدف تجديد المناطق الحضرية كما هو الحال بالنسبة للمناطق القريبة من نهر النيل ووسط القاهرة مثل ماسبيرو وعرب المحمدى وحكر أبو دومة.

مشروع حدائق زينهم (إعادة تطوير مناطق عشوائية)، محافظة القاهرة وجمعية الرعاية المتكاملة

تصوير: برنامج التنمية بالمشاركة في المناطق الحضرية / GIZ (التطوير الأكثر الأقل)

أي نوع من أنواع التعامل نختار؟

أنماط التعامل مع المناطق اللارسمية مثل إمداد المناطق اللارسمية بالمرافق العامة والتطوير القطاعي فضلاً عن التخطيط وإعادة الهيكلة الجزئية للعمران تتسم بالحفاظ على أغلب النسيج العمراني والمنشآت القائمة، وتصنف بالتالي على أنها تطوير للقائم. في حين أن إعادة التطوير الكامل في ذات الموقع للمناطق اللارسمية وكذلك إعادة التطوير الكامل مع نقل السكان لموقع آخر واللذان ينطويان على قدر كبير من الإحلال للبيئة العمرانية يشار إليهما في المقام الأول على أنهما إزالة وإعادة تطوير القائم بالكامل. وتتحدد مدى مناسبة كل نمط حسب الظروف العامة العمرانية والاجتماعية والاقتصادية والبيئية الموجودة في كل منطقة لارسمية والمؤثرة فيها. والمبدأ المهم في الاختيار هو السيطرة على التدخلات الخارجية السلبية المؤثرة على سكان هذه المنطقة في أدنى حد ممكن مع تعظيم الفوائد المكتسبة منها. إن استخدام هذا المدخل الذي يتمركز حول السكان يسمح بإدراج جميع الأطراف المعنية في تنفيذ نمط التعامل المختار ويكفل تأمين حقوقهم ومصالحهم.

مدخل لتطوير المناطق اللارسمية بالمشاركة

يختلف تطوير وإعادة تطوير المناطق اللارسمية عن تنمية المجتمعات الجديدة، حيث أن المجتمع المستهدف معروف ومتواجد في جميع مراحل العملية. وتعتبر أنماط التعامل مع هذه المناطق المذكورة أعلاه عمليات إعادة تشكيل وصياغة للمنطقة، وهي تؤثر تأثيراً بالغاً على مصالح السكان المحليين والأطراف المعنية. ويجب أن تكون مصالح ومطالب الأطراف المعنية معروفة من أجل كسب دعمهم للتطوير. وعندما يعتقد سكان المنطقة اللارسمية أن تدخلات التطوير لا تتوافق مع احتياجاتهم ذات الأولوية، أو تخدم أهداف الجهات الخارجية فحسب، فإنهم لا يدعمون عملية التطوير ولا يقدرون النتائج أو يحافظون عليها مهما كانت إيجابية.

إن أقصر الطرق لجعل التطوير ناجحاً هو إشراك جميع أصحاب المصلحة في تحديد مشكلاتهم والاحتياجات ذات الأولوية واتخاذ القرارات في التدخلات المختلفة وتنفيذ إجراءات التطوير المتفق عليها والمشاركة في إدارة المرافق المجتمعية بعد تحسينها. مثل هذا المدخل القائم على المشاركة يتطلب ميزانية مرنة بحيث يمكن توجيهها إلى أي نوع من المشروعات التي يحتاجها المجتمع، سواء كانت عمرانية أو اجتماعية أو اقتصادية أو بيئية. وهذا يعني أن التطوير بالمشاركة يحقق مدخل التنمية المتكاملة، حيث أنه يحقق إمكانية أكبر لتنسيق جهود التنمية المحلية وتحقيق أثر أكبر فيما يخص تحسين الظروف المعيشية للسكان وتحسين مناطقهم. على سبيل المثال، فإن دمج مشروع تحسين نظام جمع المخلفات الصلبة جنباً إلى جنب مع حملة توعية في المدارس بالإضافة إلى نظام للقروض الصغيرة لتشجيع المشروعات الصغيرة للشباب في مجال إعادة التدوير سيكون بالتأكيد أفضل تأثيراً على المجتمع المحلي من الأثر الناتج من كل مشروع منفرداً. ولكن مدخل التنمية المتكاملة يتطلب التنسيق فيما بين الجهات الممثلة للقطاعات المختلفة وبين أطراف مختلفة في القطاع الحكومي وغير الحكومي والقطاع الخاص. وعادةً ما يحدث هذا التنسيق والتعاون بين القطاعات بين متخذي القرار على مستوى المدينة أو في المستويات الأعلى، ولذلك فإن التنمية المتكاملة من خلال مدخل التطوير بالمشاركة في المناطق اللارسمية يجب أن تكون جزءاً من الإطار العام التخطيطي والتنموي على مستوى المدينة ككل، كما يجب أن تكون مرتبطة بالاستراتيجيات القومية للتنمية الحضرية.

ينبغي أن يتم فهم والتعامل مع التطوير كتنمية متكاملة للمناطق اللارسمية، من أجل تحقيق التوازن بين تحسين الظروف المعيشية للسكان وبين تحسين البيئة العمرانية والخدمات العامة. التطوير أيضاً يحقق التوازن بين الاحتياجات ذات الأولوية للسكان المحليين بالمناطق اللارسمية كما تم تحديدها من خلال عملية تشاركية وبين الرؤية الاستراتيجية للحكومة لتنمية المدينة ككل.

٣ لماذا نقوم بتطوير المناطق اللارسمية؟

على الرغم من النظرة المعتادة للمناطق اللارسمية باعتبارها عبئاً على المجتمع ومصدراً للمشكلات والاحتياجات التي لا نهاية لها، فإنها تأوي جزءاً كبيراً من سكان الحضر في جميع أنحاء العالم، كما هو الحال في مصر. وكنتيجة للتجاهل والإهمال من جانب الجهات الرسمية لفترة طويلة، فإن سكان المناطق اللارسمية مكتملة البناء يتحملون مشكلة عدم وجود المرافق، كما حاولوا تعويض نقص أو غياب الخدمات العامة بالاعتماد على الخدمات التي تقدمها منظمات المجتمع المدني أو الجمعيات الخيرية والمؤسسات الدينية. وفي حين أن هناك العديد من الصور السلبية للمشكلات العمرانية والاجتماعية والبيئية ترتبط بالمناطق اللارسمية، فإنه توجد أيضاً الكثير من المزايا المتحققة من خلال المعيشة في تلك المناطق، مما اجتذب ذوي الدخول المنخفضة والمتوسطة للعيش هناك. هذه المزايا التالي ذكرها تجعل تحسين البيئة الحضرية اللارسمية والتي يعيش بها بالفعل جزء كبير من سكان المدن أمراً يستحق العناء، وذلك بدلاً من محاولة نقلهم إلى التجمعات السكنية الجديدة، والتي تستطيع بدورها استيعاب النمو السكاني في المستقبل. وهذا لا يتعارض مع الهدف الاستراتيجي المتمثل في محاولة منع تكون مناطق لارسمية جديدة أو الحد من نمو المناطق القائمة.

تصوير برنامج التنمية بالمشاركة في المناطق الحضرية /GTZ (المصور: الأول، الثاني)

منطقة الناصرية اللارسمية بأسوان

القيمة الاقتصادية للمناطق اللارسمية

للمناطق اللارسمية قيمة اقتصادية لا يتم تقديرها تقديراً حقيقياً أو الاستفادة منها بسبب وضعها غير القانوني. في أواخر التسعينات تم تقدير «الأصول الثابتة وغير المستغلة» - الأراضي والعقارات المسجلة بصورة غير رسمية أو التي بنيت بطريقة غير قانونية - في المناطق الحضرية في مصر بما يصل إلى ١٩٥ مليار دولار أمريكي، بالإضافة إلى ٢،٤ مليار قيمة الأعمال التجارية غير الرسمية (دي سوتو، ١٩٩٧). وتحتوي المناطق اللارسمية على العديد من الصناعات الصغيرة والأنشطة الانتاجية التي ترتبط بعلاقات متبادلة مع الأنشطة الاقتصادية الرسمية في المدن. إذا تم إضفاء طابع الرسمية على رأس المال الثابت وغير المتداول من عقارات ومؤسسات تجارية لارسمية من خلال تسجيل ملكية الأراضي والعقارات وتسجيل الأعمال، فإن ذلك قد يرفع قيمة هذه الأصول، ويحقق إمكانية استخدامها بالأساليب التي تزيد من إمكانيات الاستثمار لمالكيها، مما يساهم في تخفيف وطأة الفقر. ويمكن لعائدات الضرائب والرسوم والتي يمكن جمعها من العقارات والمؤسسات التجارية اللارسمية أن تكون مصدراً لتمويل عمليات التطوير إذا ما تم توظيفها محلياً. وتعتبر إزالة المناطق اللارسمية إضاعة للاستثمارات في مجال الإسكان، خاصة إذا كانت تتكون من هياكل إنشائية قوية، كما تدمر شبكات الأعمال التجارية وخطوط الإنتاج، في حين يحافظ التطوير على رأس المال المستثمر في مجالات الإسكان والأعمال اللارسمية ويسهم في زيادة قيمتها وفقاً للسوق.

تصوير: كلاوديا ميز

منطقة لارسمية مكتملة البناء ببولاق الدكرور

تصوير: كلاوديا ميز

ورشة سجاد بمنشأة ناصر

رأس المال الاجتماعي في المناطق اللارسمية

توجد قيمة أخرى ذات إمكانيات عالية في المناطق اللارسمية هي «رأس المال الاجتماعي»، من حيث قدرة السكان على الاتصال بغيرهم من الأطراف المعنية والتشبيك لاتخاذ إجراءات فردية وجماعية من أجل حل مشكلاتهم وتلبية احتياجاتهم في حدود الموارد المتاحة. ويتضح ذلك في أخذهم لزمام المبادرة وقدراتهم التنظيمية وسلوك الاكتفاء الذاتي المتمثل في الجهود الفردية لإنشاء مساكنهم والإجراءات الجماعية لتوفير الخدمات التي تحتاجها المنطقة. ويتم في المناطق اللارسمية تطور هذه الشبكات بين مجموعات من الناس ذوي خلفيات اجتماعية واقتصادية وثقافية متماثلة أو متباينة، حيث أن سكان المناطق اللارسمية يساعد كل منهم الآخر لتنفيذ الأنشطة ذات الاهتمام المشترك بطريقة مشابهة للمجتمعات التقليدية. وتمتد شبكات العلاقات كذلك رأسياً بين سكان المنطقة اللارسمية وأصحاب النفوذ أو المناصب الرسمية الهامة من خلال القادة الطبيعيين والممثلين السياسيين، مما يسمح للسكان بالوصول إلى الدعم المطلوب والحصول على الموارد التي لا يملكونها. وتعتمد هذه الشبكات على العلاقات طويلة الأجل التي يتم توثيقها باستمرار وتعتمد غالباً على التقارب المكاني بين أفراد المجتمع المحلي في المناطق اللارسمية. وبناءاً على ذلك فإن رأس المال الاجتماعي يمكن أن يتأثر بالتغييرات الجوهرية في بنية وتكوين المنطقة. وينبغي أن يستفيد التطوير من رأس المال الاجتماعي مع ضمان ألا تضعف التدخلات العمرانية الشبكات الاجتماعية القائمة.

تصوير برنامج التنمية بالمشاركة في المناطق الحضرية / GIZ (العطار، الأرض الأثيل)

سكان من منشأة ناصر

قيمة الاستخدام في المناطق اللارسمية

لا تقتصر قيمة المناطق اللارسمية على أسواقها واستثماراتها وقيمتها الاقتصادية الكامنة فقط، ولكن تتعداها إلى القيمة المتحققة من خلال استخدامها من قبل المقيمين فيها، والفوائد التي يجنونها من المعيشة في تلك المناطق. يدل النمو المستمر والسريع للمناطق اللارسمية على أنها تعتبر خياراً مجدياً بالنسبة لكثير من الأسر المنخفضة والمتوسطة الدخل. ويعتبر النسيج العمراني المتضام والكثيف الذي يضم في كثير من الأحيان الاستخدامات المختلطة السكنية والتجارية من الخصائص العمرانية المميزة للمناطق اللارسمية، والتي تؤدي إلى منافع للسكان مثل «إمكانية الانتقال في المنطقة بسهولة من خلال المشي» في المنطقة، فضلاً عن الاكتفاء الذاتي والراحة من حيث توافر الاحتياجات اليومية وقرب المسافة بين العمل والمسكن وتوفر عنصر الأمان في الشوارع السكنية (شهيب، ٢٠٠٨). إن الاستخدامات المتعددة للفراغات العمرانية الموجودة في المناطق اللارسمية تسمح بترابط الأنشطة مما يؤدي لكفاءة الاستخدام، الأمر الذي يعزز التنمية الاقتصادية والاستدامة البيئية. ونظرا للرواج الذي تحظى به المناطق اللارسمية مكتملة البناء والفوائد المذكورة التي تتيحها للمقيمين فيها، فإن الحفاظ عليها وتحسينها يعتبر أكثر جدوى من المداخل الأخرى. ويعتبر التطوير ناجحاً من وجهة نظر السكان عندما تحافظ التدخلات، بل وتطور، قيمة الاستخدام في المناطق اللارسمية.

تصوير: مناف شهيب

سوق مقام في أحد شوارع بولاق الدكرور

تصوير برنامج التنمية بالمشاركة في المناطق الحضرية / GIZ (العطار، الأرض الأثيل)

الشارع كملعب للأطفال

الأهداف المتفق عليها عالمياً

يؤدي تطوير المناطق االارسمية إلى عدد من الفوائد التي لا تقتصر على المقيمين فيها فقط وإنما أيضاً بالنسبة للحكومات. فالتطوير يعتبر أكثر جدوى وفعالية من الإزالة وإعادة الإحلال بالكامل. فالتطوير لا يؤدي فقط إلى مساعدة الحكومة على تحقيق المزيد من التنمية بموارد أقل ولكنه أيضاً يساعد على استهداف الفقراء الذين يتركز معظمهم في المناطق اللارسمية. وبالتالي فهو يعتبر من إجراءات التخفيف من حدة الفقر. لذا يمكن اعتبار تطوير الأحياء اللارسمية لذوي الدخل المنخفض طريقاً مؤدياً إلى تحقيق العدالة الاجتماعية. فضلا عن التطبيق المباشر للمدخل الحقوقي للتنمية. وهكذا فإن تطوير المناطق اللارسمية يساعد الحكومات على الالتزام بالأهداف المتفق عليها عالمياً. وفي الوقت نفسه يفتح التطوير الباب لشراكة حقيقية بين السكان والحكومة من خلال قنوات للمطالبة بحقوقهم. ويمثل وسيلة لتحسين ظروف معيشتهم والشعور بالانتماء والاندماج الاجتماعي. في الفقرات التالية شرح للأهداف التي يمكن تحقيقها من خلال تطوير المناطق اللارسمية:

التنمية الحضرية المستدامة

تطوير المناطق اللارسمية هو عملية متعددة القطاعات تتكامل فيها التدخلات البيئية والاقتصادية والاجتماعية. وهو يتماشى مع هدف تحقيق التنمية الحضرية المستدامة من حيث خلق مجتمعات حضرية صحية نابضة بالحياة اقتصادياً وتتسم بالعدالة الاجتماعية من حيث حصولها على خدمات أفضل وبيئة حضرية محسنة. التطوير أيضاً يؤدي إلى الاقتصاد في استخدام الموارد من خلال الاستفادة من الجهود التي بذلت والمنشآت القائمة. يتم ضمان إستدامة التنمية الحضرية عندما يكون للسكان المحليين قدر أكبر من الشعور بالملكية لمناطقهم وخدماتهم المحسنة. وهو ما يبدو أكثر وضوحا في المناطق اللارسمية القائمة. وينبغي تعزيزه من خلال تطويرها.

الدمج الاجتماعي

التطوير يعطي سكان المناطق اللارسمية الشعور بأنهم جزء من المجتمع ككل. وأنهم مواطنون ذوي قيمة يستحقون المساواة في الحصول على المياه النظيفة والرعاية الصحية والتعليم والنقل العام والخدمات العامة الأخرى. والدمج الاجتماعي يعني استيفاء الاحتياجات الأساسية حتى يتمكن الناس من العيش بكرامة دون تجاهل الاختلافات في أسلوب المعيشة بين الفئات الاجتماعية. عندما يكون التطوير من إجراءات الدمج الاجتماعي فإنه يدمج جميع المقيمين في المناطق اللارسمية في عمليات تنمية المجتمع على نحو يعزز تكافؤ الفرص بين جميع الفئات وخاصةً المهمشة في المجتمع. ويتحدى الوصمة والصورة السلبية المرتبطة بالمناطق اللارسمية وسكانها.

تخفيف حدة الفقر

تأوي المناطق اللارسمية عادة غالبية سكان الحضر الفقراء. وبصفة عامة فإن التطوير لا يعتبر المدخل الوحيد لتخفيف وطأة الفقر . ولكن عندما تكون الموارد محدودة ويكون توفير مساكن بديلة لجميع سكان المناطق اللارسمية غير ممكن. فإن التطوير يشكل خطوة هامة لتخفيف حدة الفقر. وبالتالي فإن التطوير يحسن الظروف المعيشية في المناطق اللارسمية من حيث الحصول على المياه والرعاية الصحية والتعليم والخدمات الأخرى. ومن ثم يؤدي إلى الحد من الفقر من خلال تلبية الاحتياجات الأساسية. والتطوير يحسن أيضا المرافق اللازمة للأنشطة الاقتصادية في المناطق اللارسمية التي توجد مدمجة مع الاستخدام السكني. مما يضمن توليد الدخل وخلق فرص العمل داخل المناطق اللارسمية.

الحكم الرشيد

ينبغي أن تكون عملية تطوير المناطق اللارسمية متعددة الأطراف بقيادة الإدارة الحكومية المحلية. وشاملة للأطراف المعنية المحلية. ومشمولة بالدعم من قبل الهيئات القومية. وفي بعض الحالات الهيئات الدولية. ولا يمكن أن تدار هذه العملية بطريقة ناجحة بدون مبادئ الحكم الرشيد. بمعنى تنسيق وتناغم علاقات الأطراف المعنية وتشجيع الشراكات فيما بينهم وتعبئة مواردهم ومدخلاتهم في عملية التطوير. و التطوير يسهم بصورة جزئية فقط في تحقيق الحكم الرشيد. ولكن يمكن أن يكون فعالاً في استعادة الثقة بين المواطنين والحكومة. لا سيما في المناطق اللارسمية حيث يشعر السكان بأنهم مهمشون. ولتحقيق ذلك تحتاج الإدارة المحلية أن تتسم بالشفافية وتخضع للمساءلة وتطبق الاستجابة للآراء والاحتياجات المحلية. وتعتبر كل هذه عناصر هامة في الحكم الرشيد. بما في ذلك مشاركة منظمات المجتمع المدني والتي تتم ممارستها على نطاق واسع في المناطق اللارسمية وينبغي دعمها عن طريق عملية التطوير.

المدخل الحقوقي للتنمية

تطوير المناطق اللارسمية يمكن أن يسهم في التنمية القائمة على الحقوق من حيث الالتزام بحقوق الإنسان المتفق عليها دولياً والمرتبطة بالمأوى والحصول على المياه النظيفة والصرف الصحي وكذلك الحصول على التعليم والرعاية الصحية الأساسية. فبدلاً من ترك المناطق اللارسمية على حالتها من الحرمان ووضعها غير الرسمي. فإن التطوير يؤمن حصول سكانها على الاحتياجات الأساسية كحقوق أساسية من حقوق المواطنة. ويشجعهم بالتالي على القيام بواجباتهم المدنية من حيث الالتزام بالقانون والنظم الحضرية.

٤ مدخل لتطوير المناطق اللارسمية بالمشاركة

استناداً إلى فهم المناطق اللارسمية وقيمتها المتعددة الجوانب، فإنه يجب دعم ومساندة سياسات الحكومة المصرية لتطوير المناطق اللارسمية والاستمرار فيها، وحتى تحقق سياسة التطوير الأهداف المتفق عليها عالمياً فيما يخص التنمية الحضرية المستدامة والدمج الاجتماعي، فإنها يجب أن تتخذ البشر محوراً لها، ويجب أن تشرك السكان في تحسين مناطقهم وأحوالهم المعيشية. وتعد المشاركة في تطوير المناطق اللارسمية أساسية حيثما تسود علاقة السكان بالحكومة الشعور بالتهميش والإهمال وفقدان الثقة. إن تخطيط وتنفيذ تدخلات التطوير وإجراءات التنمية وفقاً لما يعرفه الناس ويقولونه ويقررونه سوياً مع المسئولين الرسميين كل ذلك يعني حكومة متجاوبة تتبع المدخل القائم على الحقوق وتطبيق مبادئ الحكم الرشيد والديمقراطي، ومن خلال المشاركة يتنامى لدى السكان الشعور بملكية الخدمات العامة والشعور بالفخر بمنطقتهم، ولكن المشاركة الفعالة لسكان المناطق اللارسمية في تخطيط وتنفيذ إجراءات التطوير يتطلب هياكل إدارية حكومية تتمتع باللامركزية يتم تفعيلها وتقويتها عن طريق دمج المشاركة في الإطار المؤسسي وتنمية القدرات للعاملين على تطبيقها.

التطوير بالمشاركة والتنمية المحلية

حتى يكون تطوير المناطق اللارسمية أكثر فاعلية وكفاءة واستدامة، فإنه لا يجب النظر إلى سكان المناطق اللارسمية كمجرد «مستقبلين» أو «منتفعين» بجهود التطوير ولكن كشركاء في عملية التنمية، فعند إجراء تطوير للمناطق اللارسمية بالمشاركة فإن ذلك يشمل إشراك السكان في تخطيط وتنفيذ وإدارة ومتابعة الخدمات والمرافق المحسنة، إن إشراك السكان والأطراف المعنية المحلية الأخرى يضمن أن إجراءات التطوير تستجيب لأولويات احتياجاتهم، وأنها مخططة ومنفذة آخذةً في الاعتبار الظروف المحلية ومستغلةً للموارد المحلية، وهكذا فإنها تعطي شرعية أكبر لإجراءات التطوير من وجهة نظر سكان المناطق اللارسمية، وعلاوةً على ذلك فإنها تظهر إجراءات التطوير بمظهر أكثر شفافية، حيث أنها تتيح متابعة التنفيذ بالمشاركة وتعطي الفرصة للمحاسبية للإدارة المحلية من قبل مواطنيها. والمشاركة في التطوير تعني مشاركة سكان المناطق اللارسمية في جميع مراحل عمليات التنمية: التخطيط والتنفيذ والمتابعة. وتحتاج مشاركة جميع الأطراف المعنية المحلية إلى وسيط أو ميسر محايد يكتسب ثقة الناس، وعند قيام الإدارة المحلية بدور هذا الميسر فإنه يلزم تبنيها لتشريعات وسياسات وأساليب ملائمة لتطبيق المشاركة، وتحتاج المشاركة في التطوير الحضري إلى الإرادة والدعم السياسيين للإدارة المحلية من قبل المستوى المركزي، أي أنها تحتاج إلى اللامركزية.

يجب أن يتم تطوير المناطق اللارسمية والتنمية المحلية بالمشاركة من أجل تحقيق أهداف الدمج الاجتماعي والحكم الرشيد والتنمية الحضرية المستدامة.

اللامركزية

تتطلب مشاركة السكان في عملية تطوير المناطق اللارسمية تمكين الإدارة المحلية مما يسمح لها باتخاذ القرارات بشكل أقرب للناس، من خلال ممارسة لامركزية السلطة والموارد واتخاذ القرار من الهيئات المركزية إلى الهيئات المحلية، وبالتالي فإنه يؤدي إلى وجود سياسات أكثر استجابة للاحتياجات المحلية، ومن ثم تكون الإجراءات التنموية أكثر كفاءة وجدوى اقتصادية على المستوى المحلي، كما أنها أيضاً تمكن من المشاركة على المستوى المحلي، وهي بذلك تصبح عنصراً من عناصر الحكم الرشيد.

وقد أصبحت اللامركزية من السياسات الرئيسية في مصر مؤخراً مع اتخاذ خطوات نحو اللامركزية المالية، وإن كان من غير الممكن وضعها في حيز التنفيذ بدون تطوير المهام الإدارية وأنظمة التخطيط والخطوات التنفيذية للمشروعات وإدارة الخدمات العامة بما يتواءم مع اتخاذ القرار وإدارة الموارد بالمشاركة على المستوى المحلي، وبعبارة أخرى فإنه يجب دمج هذه المهام والمسئوليات الجديدة في الإطار المؤسسي للهياكل الإدارية وأسلوب عمل الإدارة المحلية.

تعتبر اللامركزية شرطاً للتنمية بالمشاركة، ولكنها تتطلب بدورها مهام إدارية جديدة يجب دمجها في الإطار المؤسسي للهياكل الإدارية وأسلوب عمل الإدارة المحلية

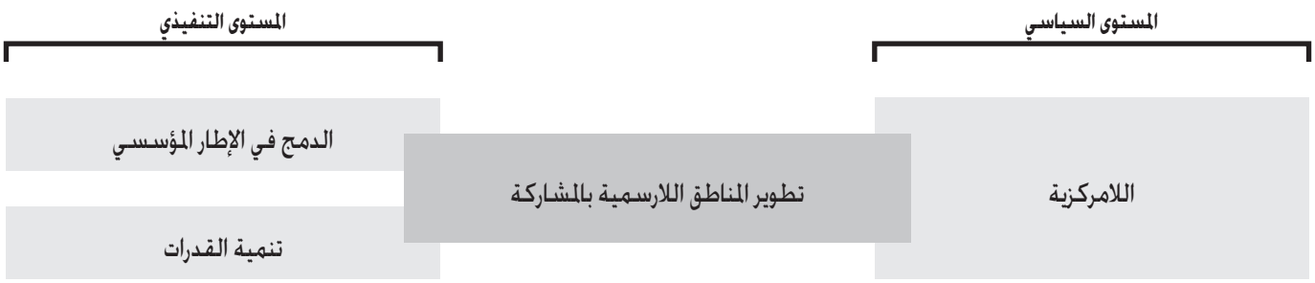

الظروف والمتطلبات العامة للتطوير بالمشاركة

الدمج في الإطار المؤسسي

تعتبر الإدارة المحلية في الوضع المثالي للعب دور المنسق والداعم الرئيسي لمدخل المشاركة فيما بين الأطراف المعنية المحلية. ولكن تطبيق مدخل المشاركة في مجال التطوير العمراني يتطلب إجراءات قد لا تكون متبعة حالياً في إدارات الإدارة المحلية. وعلى ذلك، فإن تلك الإجراءات تحتاج إلى أن تدمج في الإطار المؤسسي لكي تصبح جزءاً من روتين العمل الطبيعي والضروري للإدارة المحلية، ولا ينطبق ذلك فقط على مستوى الإجراءات الإدارية ولكن يتعداه لتصبح المشاركة جزءاً من الثقافة الإدارية، بمعنى أن الأمر لا يقتصر على الأداء فقط بل يشمل الفهم والاعتقاد. وتحتاج ممارسات ومعايير وسلوكيات التنمية بالمشاركة إلى دمجها في الهياكل الإدارية القائمة أو الجديدة ليس فقط في الإدارة المحلية ولكن أيضاً في الهيئات التي تعتبر من الأطراف المعنية المحلية مثل الجمعيات الأهلية. وينتج عن ذلك تحسين شرعية الإدارة المحلية والجمعيات الأهلية والتقبل الاجتماعي لهما في المجتمعات المحلية التي تطبق فيها التنمية بالمشاركة.

يمكن دعم جهود دمج ممارسات التنمية بالمشاركة في الإطار المؤسسي من خلال تحديد مهام الإدارات بالإدارة المحلية على المستويات المختلفة، والتعرف على الإجراءات القريبة من طبيعة عمل كل إدارة، ومن ثم دراسة دمج مهام جديدة متعلقة بالمشاركة في اختصاصات الإدارات ذات الصلة. ويجب أن تصاحب هذه العملية إجراءات لتنمية القدرات.

يحتاج التطوير بالمشاركة والتنمية المحلية إلى دمج الإجراءات المتعلقة بهما في الإجراءات الإدارية الطبيعية لإدارات الإدارة المحلية والجمعيات الأهلية

تنمية القدرات

عندما يتم دمج أساليب تطوير المناطق اللارسمية بالمشاركة في الإطار المؤسسي للإدارة المحلية، فإن موظفيها يحتاجون إلى التدريب على كيفية أداء المهام الجديدة ذات الصلة بعملهم، ولكن تنمية القدرات لا تقتصر فقط على التدريب، ولكنها تتعدى ذلك إلى خلق بيئة تقوم من خلالها الجهة ككل بدعم ونشر التغيير المرجو. ويشمل ذلك تنمية إمكانيات الأفراد والإدارات. وتنطوي تلك العملية على تنمية الموارد البشرية والتنمية المؤسسية من خلال وضع إطار عام قانوني وعمليات إدارية وثقافات تنظيمية ملائمة. ويعمل رفع الوعي وإطلاع الأطراف المعنية المحلية على الخبرات العملية على تقوية فهم مدخل المشاركة ومساندته.

وحين يتم تبني مدخل التنمية بالمشاركة، فإنه يتوجب على الحكومات المركزية والمحلية أن تكون في الطليعة فيما يخص تنمية قدرات الأطراف المعنية المحلية ليصبحوا شركاء مؤهلين لتطوير مناطقهم. وتحتاج الجمعيات الأهلية والمجتمعات المحلية إلى تنمية قدراتهم على تنظيم أنفسهم وتقييم احتياجاتهم والمشاركة في التخطيط وحل مشكلاتهم بأسلوب يتسم بالاستدامة.

يحتاج التطوير بالمشاركة، فضلاً عن متطلبات تحققه من لامركزية ودمج في الإطار المؤسسي، إلى إجراءات لتنمية القدرات يتم تطبيقها في سياق تغييرات هيكلية مؤسسية وتنظيمية

٥ منهجيات تطوير المناطق اللارسمية بالمشاركة

بعد فهم المدخل العام لتطوير المناطق اللارسمية بالمشاركة والفوائد المتحققة منه فإن السؤال الذي يطرح نفسه هو كيف يمكن تطبيقه؟ يوضح القسم التالي المنهجيات التي تساعد على تحقيق التطوير بالمشاركة وذلك عند تنفيذها من قبل الإدارة المحلية والجمعيات الأهلية ومختلف شركاء التنمية، مما يؤدي إلى تحقيق تنمية متكاملة ومستدامة في المناطق اللارسمية. ويمكن تنفيذ كل منهجية من منهجيات التنمية بالمشاركة باستخدام طريقة أو أداة واحدة أو أكثر، ويتم شرح تلك الأدوات بالتفصيل في الجزء الثاني من هذا الكتيب. وعلى الرغم من أن كل منهجية من منهجيات التطوير بالمشاركة تعتبر مفيدة في حد ذاتها، إلا أنها تكمل بعضها البعض (كما هو موضح في الرسم التخطيطي) لتكون في مجموعها مدخلاً متكاملاً للتطوير بالمشاركة. ومن أجل توضيح العلاقة بين تلك المنهجيات والأهداف المتفق عليها عالمياً فيما يتعلق بالتطوير بالمشاركة، فإن الأسس والمبادئ المؤدية لتحقيق هذه الأهداف والمشار إليها باللون البني في الفقرات التالية يتم شرحها في الأطر في أسفل الصفحات في هذا القسم، ويقصد بالمبادئ هنا المرجعية التي تستند إليها منهجيات التطوير بالمشاركة.

وصفة للتطوير بالمشاركة

تتفاوت منهجيات التطوير بالمشاركة في أنماط تدخلاتها في المجتمعات المستهدفة، فبعضها يعتبر تحضيرياً، بهدف الاستكشاف وتحليل الأوضاع في كل منطقة لارسمية، بالإضافة إلى تعبئة مشاركة الأطراف المعنية المحلية، بينما تعنى بعض المنهجيات الأخرى بالتنفيذ وعمل تحسينات ملموسة، ويعتبر هذا النمط الأخير من أنماط المنهجيات الاستراتيجية التي تساعد في الحصول على صورة عامة للوضع الراهن والأثر المحسوس للتطوير، ولكن ترتبط جميع المنهجيات ببعضها البعض، فهي تكمل بعضها بعضاً تماماً كما تتفاعل مكونات ومقادير وصفات الطعام معاً.

تتطلب منهجيات التطوير بالمشاركة خطوات تنفيذية من قبل صانعي القرار والأطراف المعنية على المستويات الثلاثة - المستوى المحلي (مثل المجتمعات المحلية وإدارات الأحياء) والمستوى الإقليمي (مثل إدارة المحافظات) والمستوى القومي (مثل الوزارات). فعلى سبيل المثال، قد يرى المحافظون أنه من المفيد اتباع ترتيب الإجراءات التالي: إعداد التوجه العام للمناطق اللارسمية وتحديد استراتيجية واضحة للتدخل في كل منطقة مع وضع أولويات للتدخلات وفقاً للموارد المتاحة والصالح العام، ويتبع ذلك إنشاء قاعدة بيانات للمناطق اللارسمية وتشجيع تبادل المعلومات، ثم توفير تمويل لدعم المبادرات المحلية الصغيرة، وتكليف إدارات الأحياء بالقيام بتقدير الاحتياجات بالمشاركة، وعمل تحليل للأطراف المعنية ثم التخطيط بالمشاركة في كل منطقة لارسمية، مع توفير الموارد للتنفيذ، وأخيراً متابعة التنفيذ وتقييم الأثر. أما بالنسبة لرؤساء الأحياء فإنهم قد يطبقوا المنهجيات والأدوات بأسلوب آخر وفق طبيعة عملهم، فعلى سبيل المثال قد يتم البدء بالقيام بتقدير الاحتياجات والتخطيط بالمشاركة في كل منطقة لارسمية، ثم تحليل الأطراف المعنية وتعبئة مشاركتهم ومواردهم، ودعم الترويج للمبادرات المحلية، ثم إدارة تنفيذ مشروعات التطوير وإدارة المرافق العامة بالمشاركة. ويساند المستوى الوزاري تلك الجهود لتطوير المناطق اللارسمية عن طريق تقديم الدعم المالي والفني فضلاً عن تنمية القدرات.

تؤدي أدوات التطوير بالمشاركة إلى بعضها البعض، وهي تحقق مجتمعة المبادئ المستهدفة من خلال المشاركة (المشار إليها باللون البني والموضحة في الأطر أسفل صفحات هذا القسم)، ويتسم الترتيب المتبع لتطبيق المنهجيات والأدوات بالمرونة، وهو قابل للتغيير، وإن كان بعض هذه المنهجيات والأدوات قد ينظر إليها كشروط مسبقة لبعضها الآخر، مثل العلاقة بين تقدير الاحتياجات والتخطيط. ويوضح الجزء الثاني من هذا الكتيب كيفية تنفيذ كل من المنهجيات والأدوات على المستويات الثلاثة، المحلية والإقليمية والقومية.

يهدف مدخل المشاركة في التطوير والتنمية المحلية إلى تحقيق الأهداف المتفق عليها عالمياً من الدمج الاجتماعي والتنمية الحضرية بالمشاركة والحد من الفقر والحكم الرشيد والتنمية القائمة على الحقوق. وتتكون تلك الأهداف من العناصر أو المبادئ التي يتم شرحها هنا، وهي التي تشكل في الوقت ذاته شروطاً أساسيةً لتحقيق الفاعلية في تطبيق منهجيات التطوير بالمشاركة وإظهار فوائدها وآثارها.

الفاعلية والكفاءة

يقصد بالفاعلية تنفيذ التدخلات «الصحيحة» المطلوبة، بينما يقصد بالكفاءة تنفيذ تلك التدخلات بالطريقة «الصحيحة» من حيث السعي نحو تحقيق الهدف بأفضل الأساليب وأكثرها كفاءة اقتصادية. وفي الآونة الأخيرة تم الترويج للفاعلية والكفاءة باعتبارهما من مبادئ الحكم الرشيد. ويتم وصف الإدارة العامة والجمعيات الأهلية بالفاعلية عند قيامها بتنفيذ مشروعات التنمية وفقاً للأهداف المتفق عليها، بمعنى وصول الخدمة للمجتمع وفقاً لاحتياجاته، ويوصف ذلك بالكفاءة عندما يتحقق بالحد الأدنى من الإهدار للموارد البشرية أو البيئية أو المالية. وتخدم الفاعلية التنمية بالمشاركة بمراعاتها لعوامل النجاح باستيفاء احتياجات المجتمع، وتحقق الكفاءة ترشيد المجتمع لاستخدام الموارد المحدودة وتحقيق أقصى ما يمكن تحقيقه في حدود المتاح منها.

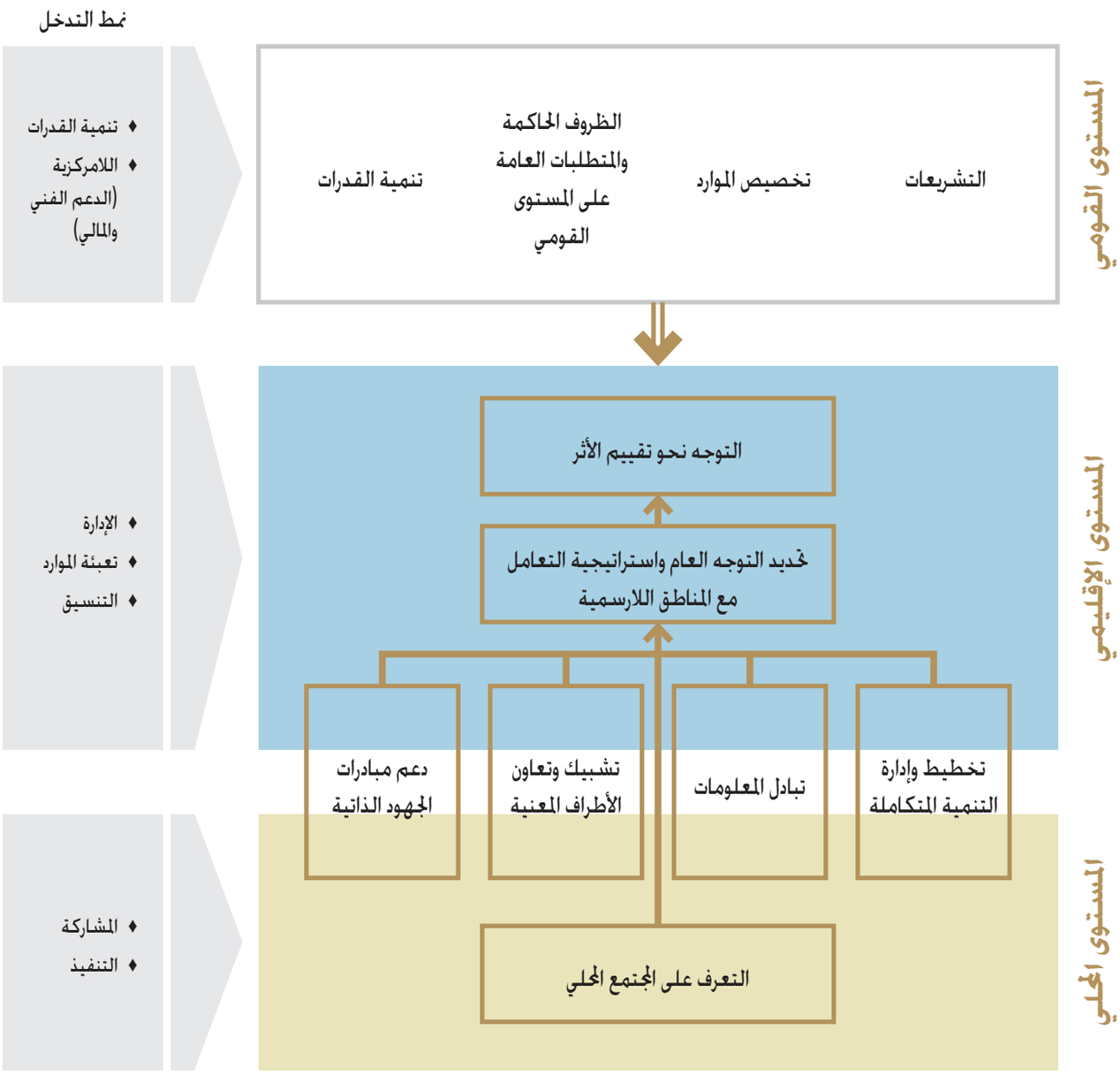

تطبيق منهجيات التطوير بالمشاركة على ثلاثة مستويات

الشعور بالملكية المحلية

يقصد بالشعور بالملكية المحلية أن يكون لدى سكان المنطقة اللارسمية الشعور بتملكهم لمنطقتهم ومسئوليتهم عنها. ويتنامى هذا الشعور بشكل أقوى عندما تتاح لهم المشاركة في عمليات اتخاذ القرار وتخطيط وتنفيذ المشروعات وإدارة وصيانة الخدمات العامة على المستوى المحلي. ويمكن أن يؤدي الشعور بالملكية إلى وجود سكان يهتمون ويتحملون مسئولية الأصول والموارد المحلية ويستثمرون مواردهم الخاصة بشكل يتكامل مع التمويل الحكومي. ويعتبر الشعور بالملكية مبدأً أساسياً من مبادئ التنمية المستدامة والحكم الرشيد.

الشفافية

تشير الشفافية، باعتبارها معياراً من معايير الحكم الرشيد، إلى العمليات والقرارات المتاح معرفتها للعامة بشكل يسهل استيعابه ومتابعته. إن إتاحة المعلومات فيما يتعلق بالمخططات والموازنات والمشروعات والمصروفات وغيرها يضمن للمواطنين بعد أداء الإدارة المحلية عن الفساد أو الأغراض غير المعلنة. إن شفافية الإدارة المحلية تسمح بالتواصل والحوار، مما يدعو لمشاركة الأطراف المعنية المحلية في عملية التنمية. وهذا السلوك الإعلامي الشفاف يعتبر حجر الأساس لبناء الثقة والشراكة.

١- تبادل المعلومات

يمكن تشبيه تبادل المعلومات بين الأطراف المعنية بالتنمية بتدفق الدم في الجسم. فمن أجل أن يظل الجسم حياً وبصحة جيدة فإنه لا بد من وصول الدم لسائر الأعضاء، ومن هنا فإن تبادل المعلومات يعتبر من المنهجيات الرئيسية لتطوير المناطق اللارسمية بالمشاركة. حيث يتم تداول المعلومات حول القرارات المتعلقة بالمخططات والموازنات المعتمدة والمشروعات وإطارها الزمني ونتائجها من الجانب الحكومي، بينما يتم تداول المعلومات الخاصة بالاحتياجات والأولويات والموارد والأنشطة المحلية من جانب الأطراف المعنية بالمجتمع المحلي. ويساعد تبادل المعلومات بين سائر الأطراف المعنية على جميع المستويات على تكوين قاعدة بيانات مشتركة وموحدة ودقيقة وحديثة للمناطق اللارسمية، مما يساهم في **فاعلية وكفاءة** اتخاذ القرار على جميع المستويات فيما يخص التعامل مع المناطق اللارسمية، كما أنه يحسن أيضاً من معرفة الحكومة بالأحوال المعيشية وأولويات المجتمعات المحلية في المناطق اللارسمية، ومن هذا المنطلق فإنها تدعم **الشفافية** وتسهل تطبيق مبدأ **المحاسبية** كعناصر للحكم الرشيد. ويمكن تطبيق تلك المنهجية من خلال الأدوات التالية:

قاعدة معلومات نظم المعلومات الجغرافية للمناطق اللارسمية

تعتبر نظم المعلومات الجغرافية GIS أداة فنية تستخدم من أجل تكوين قاعدة بيانات عن المناطق اللارسمية بالاعتماد على المعلومات المتاحة على المستويات الثلاثة المحلي (الأحياء) والإقليمي (المحافظات) والقومي (الوزارات). وتتسم نظم المعلومات الجغرافية بالتفاعلية وسهولة الاستخدام، حتى بواسطة غير المتخصصين، وإمكانية إظهار المعلومات وتحليلها بغرض دعم اتخاذ القرار.

أنظمة تبادل المعلومات

إن توافر المعلومات من خلال قاعدة البيانات لا يساهم وحده في التطوير بالمشاركة **وبناء الثقة** إلا في حالة إتاحتها للأطراف الأخرى وتبادلها، ومن ثم فإن اتفاقيات وبروتوكولات تبادل المعلومات تعتبر من الأدوات الرئيسية من أجل التقنين الرسمي لعملية تبادل المعلومات فيما بين سائر الأطراف المعنية على جميع المستويات (المحلي والإقليمي والقومي).

تصوير: برنامج التنمية بالمشاركة في المناطق الحضرية / GIZ (المصلوي الإنش الألماني)

سكان من منشأة ناصر يشاركون في إعداد خريطة نظم المعلومات الجغرافية لمنطقتهم

تصوير: برنامج التنمية بالمشاركة في المناطق الحضرية / GIZ (المصلوي الإنش الألماني)

تبادل المعلومات فيما بين الأطراف المعنية على المستويين الإقليمي (محافظة الجيزة) والقومي (الهيئة العامة للتخطيط العمراني)

مصدر الخريطة: برنامج التنمية بالمشاركة في المناطق الحضرية / GIZ (المصلوي الإنش الألماني)

استخدام الخرائط التقليدية المتاحة من أجل جمع المعلومات

اتخاذ القرار على المستوى الأمثل

يقصد باتخاذ القرار على المستوى الأمثل أن يتم التعامل مع صناعة القرارات والخطوات التنفيذية لها على أقل مستوى للسلطة مؤهل لذلك، ومن ثم تفويض السلطة وصلاحية التصرف إلى أقرب مستويات صناعة القرار من الناس، وبالتالي تتم العمليات التنموية على المستوى المحلي، مما يحسن من المشاركة المحلية. إن اتخاذ القرار بأقرب ما يكون للناس يتيح استهداف المجتمع المحلي ويؤدي إلى تنمية مستدامة، ولكن يتطلب الأمر التواصل وتبادل المعلومات بشكل فعال بين جميع المستويات بما يضمن توزيع الموارد وفقاً للقرارات المتخذة محلياً.

التمكين

التمكين هو إعطاء السكان المحليين الحق في اتخاذ قرارات تتعلق بتطوير منطقتهم، وهو يعني أيضاً رفع قدرات ومهارات الأفراد والمؤسسات على المستوى المحلي من أجل تمكين السكان من تحويل اختياراتهم إلى خطوات تنفيذية وتوجيه التدخلات المتفق عليها نحو تحسين ظروفهم المعيشية. ويعتبر التمكين أساسياً من أجل تكوين أطر متكافئة للشراكة، بحيث تقف المجتمعات المحلية على قدم المساواة مع الأطراف المعنية الرسمية. وينبغي تعزيز التمكين من خلال المساواة والعدالة، من حيث إعطاء الفئات الأقل تمثيلاً فرصة مساوية للمشاركة في صناعة القرار.

٢- تحديد التوجه العام واستراتيجية التعامل مع المناطق اللارسمية

يحتاج صانعو القرار إلى أن تكون لديهم صورة عامة عن المناطق اللارسمية من أجل إعلانها للأطراف المعنية الأخرى في الدولة أو للصحافة أو لعامة الشعب. ولتحقيق ذلك فإنهم يحتاجون إلى بيانات متعلقة بحجم وعدد سكان المناطق اللارسمية بالإضافة إلى خصائصها الأخرى. وعند عرض تلك البيانات وإظهارها على خريطة معلوماتية فإن ذلك يساعد على عمل تحليلات توجه جهود التطوير وتتيح التنسيق بينها. ولا يكتمل ذلك التوجه العام بدون تصنيف المناطق اللارسمية والاتفاق على استراتيجيات تدخل مناسبة لكل نمط. ولإضفاء طابع **الشفافية** على ذلك التوجه العام، فإنه يجب إصدار سجل رسمي للمناطق اللارسمية وإتاحته للعامة، مما يساهم في تحقيق تنمية حضرية مستدامة ويدعم الحكم الرشيد. ويمكن تطبيق تلك المنهجية من خلال الأدوات التالية:

إعادة تعريف وتصنيف المناطق اللارسمية

وذلك باستغلال المعرفة الميدانية للأطراف المعنية المحلية بطبيعة هذه المناطق، وذلك بهدف إعادة تعريف حدود المناطق اللارسمية وتحديد خصائصها المختلفة. وتستخدم في ذلك معايير قومية واضحة وموحدة، ثم يتم تقديم التعريفات والتصنيفات المنتجة على المستوى المحلي إلى المستويين الإقليمي والقومي.

الخريطة المعلوماتية والسجل الرسمي

ويشملان جميع المعلومات المتعلقة بالمناطق اللارسمية، مما يمكن اعتباره اعترافاً رسمياً بالمناطق اللارسمية. ويدعم نشر هذا السجل الرسمي والخريطة المعلوماتية بين جميع الأطراف المعنية على المستويات الثلاثة مبدأي **الشفافية** و **المحاسبية**.

استراتيجيات وأولويات التدخل والتطوير

وذلك على أساس الأنماط التي تم تحديدها والاعتراف الرسمي بها. إن تنسيق استراتيجيات وأولويات التدخل على المستويين الإقليمي والقومي اعتماداً على الأولويات على المستوى المحلي يساهم في تحقيق تنمية حضرية مستدامة على المستويات الثلاثة.

إن تبادل المعلومات يعطي أساساً قوياً لتكوين التوجه العام للمناطق اللارسمية ولتحديد استراتيجيات التدخل الملائمة. ويشكل التوجه العام الموقف الرسمي فيما يخص المناطق اللارسمية، والذي يصبح بدوره موضوعاً لتبادل المعلومات.

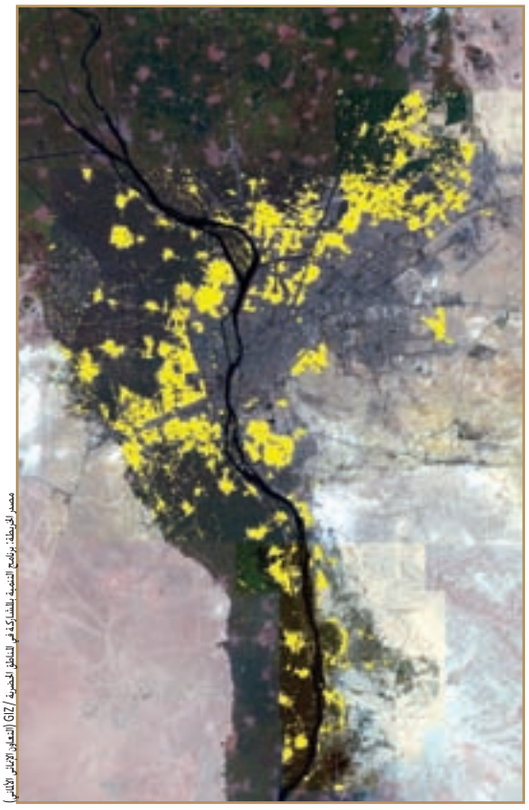

مصدر الخريطة: برنامج التنمية بالمشاركة في المناطق الحضرية / GIZ (التعاون الألماني الألماني)

خريطة تصنف المناطق الرسمية واللارسمية في إقليم القاهرة الكبرى

تصوير: برنامج التنمية بالمشاركة في المناطق الحضرية / GIZ (التعاون الألماني الألماني)

مناطق في منشأة ناصر مصنفة من قبل الصندوق القومي لتطوير المناطق اللارسمية كمناطق غير آمنة

بناء الثقة

الثقة هي الاعتقاد الراسخ في صدق الآخرين وإمكانية الاعتماد عليهم، وتوجد في مجال العلاقات الإنسانية العديد من التوقعات والسلوكيات المتبادلة والتي تجعل الناس عرضة للإحباط في حال عدم تحقيقها. وتعد الثقة في الحكومات والمؤسسات فيما بين الناس أمراً شائكاً وإن كان محورياً. ويؤكد الإحساس بالتجاهل والتهميش في المناطق اللارسمية الشعور بفقدان الثقة ويقويه. وعند غياب الثقة فإن فعاليات بناء الثقة تصبح أساسية. ومن هذا المنطلق فإن العمليات التي تتم بالمشاركة يمكن أن تصبح وسائل هامة لبناء الثقة. وتبنى الثقة مع المجتمعات المحلية من خلال الجهود المستمرة للوفاء بالوعود ووضع المخططات حيز التنفيذ والاستجابة لاحتياجات السكان وبصفة خاصة الملحة منها. فالتطوير بالمشاركة يحسن الثقة في الحكومة والنظام السياسي من خلال الالتزام بالقانون والمحاسبية والشفافية وعدالة الوصول للموارد. وعلى الجانب الآخر، فإنه يتطلب أيضاً الدعوة للثقة فيما بين كافة الأطراف المعنية المحلية.

٣- تشبيك وتعاون الأطراف المعنية

تتم مناقشة وتخطيط وتنفيذ وتوجيه كل نشاط من أنشطة عملية التطوير بالمشاركة من قبل عدد كبير من الأطراف المعنية المختلفة والتي تعمل وتتفاعل على مستويات عديدة. فعلى المستوى المحلي نجد أنه لكل من الجمعيات الأهلية والسكان وممثليهم والقطاع الخاص والإدارة المحلية توجه مختلف. وكل منهم يلعب دوراً مختلفاً في أنشطة تطوير المناطق اللارسمية. بينما تشارك على المستويين الإقليمي والقومي كل من الهيئات الإقليمية والقطاع الخاص ومنظمات المجتمع المحلي والجهات الداعمة في عمليات مختلفة من التخطيط وصناعة القرار. وتشكل جميع الأطراف المعنية نظاماً ديناميكياً من العلاقات المتبادلة التي تعتمد على بعضها البعض. ويعتبر الفهم الواضح لأدوار ومهام الأطراف المعنية المختلفة من قبل صانعي القرار أمراً محورياً، من أجل تيسير تشبيك وتعاون الأطراف المعنية في عملية التطوير بالمشاركة. ويشكل هذا الفهم الأساس لتكوين **الإطار التشاركي** والترويج له وتشجيع جميع الأطراف المعنية لتقديم مساهماتهم. ولتحقيق ذلك يمكن استخدام الأداتين التاليتين:

تحليل الأطراف المعنية وإدارة العلاقات بينهم

تحليل الأطراف المعنية يعني رسم جميع الأطراف الفاعلة المشاركة في عملية تطوير المناطق اللارسمية وعلاقاتهم ببعضهم البعض في رسم بياني. وتوضح خريطة الأطراف المعنية السابق ذكرها التحالفات والصراعات فيما بين الأطراف المعنية مع وضع تصور لكيفية إدارة علاقاتهم في اتجاه التشبيك والتعاون.

تعبئة وتنسيق الموارد

يمكن استخدام خريطة الأطراف المعنية من قبل متخذي القرار من أجل تحديد المدخلات والموارد القائمة وتعبئة موارد إضافية من جميع الأطراف المعنية. ومن هذا المنطلق فهي أداة تساعد على تنسيق الموارد من أجل تطوير المناطق اللارسمية.

يجب أن تتيح جميع الأطراف المكونة لشبكة الأطراف المعنية المعلومات وتشارك بمعرفتها وخبراتها في تكوين التوجه العام للمناطق اللارسمية. وفي الوقت ذاته فإن تعاون الأطراف المعنية يصبح أكثر واقعية عندما تبنى الثقة من خلال تبادل المعلومات.

تصوير: برنامج التنمية بالمشاركة في المناطق الحضرية / GIZ (المصدر: الإطار الأساسي)

إجتماع للأطراف المعنية في الناصرية بأسوان

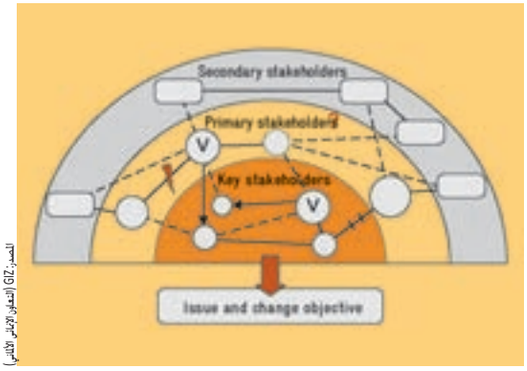

المصدر: GIZ (المصدر: الإطار الأساسي)

خريطة الأطراف المعنية المستخدمة في تحليل علاقاتهم

تصوير: برنامج التنمية بالمشاركة في المناطق الحضرية / GIZ (المصدر: الإطار الأساسي)

يوم مفتوح للأهالي في حي بولاق الدكرور

الإطار التشاركي

الإطار التشاركي هو علاقة تعاونية بين الأفراد والمنظمات يتم من خلالها الاتفاق على تحقيق هدف معين. ويتطلب الإطار التشاركي ثقة واحترام متبادلين بالإضافة إلى المشاركة في الحقوق والواجبات. وفي عالم الأعمال تتضمن عقود التشارك عادةً تجميع وضم للأموال والموارد الأخرى فضلاً عن مبدأ الاشتراك في الربح والخسارة. أما في إطار الإدارة المحلية والتنمية، فإن الإطار التشاركي يتضمن مشاركة متعددة المستويات بين القطاعين العام والخاص فيما بين الهيئات الحكومية والشركات أوالمنظمات الخاصة أو الأطراف الفاعلة في المجتمع المدني. وييسر الإطار التشاركي إمكانية التنسيق وتقليل الازدواجية وتضافر الجهود وتحسين مستوى التفاهم بين الأطراف المعنية المحلية. وهو بذلك يحسن من مشاركة المجتمع ويزيد الشعور بالملكية والتمكين. ويعتبر الإطار التشاركي عنصراً أساسياً من عناصر الحكم الرشيد والتنمية المستدامة.

٤- دعم مبادرات الجهود الذاتية

يتخذ سكان المناطق اللارسمية خطوات عملية من أجل حل مشكلاتهم وتحسين ظروفهم المعيشية. وإن كانت عادة ما يعوقها ضعف الموارد ونقص الدعم والتوجيه الرسميين. ويعتبر دعم مبادرات الجهود الذاتية إجراءاً فعالاً للحد من الفقر مع تحقق **استهداف المجتمع المحلي**. ويمكن أن يأخذ الدعم والترويج للمبادرات المحلية شكل تيسير الإجراءات الإدارية لأنشطة المجتمع المحلي أو تحسين الخدمات العامة بناءاً على طلب السكان أو تحسين عاجل لمشكلة أو وضع عمراني يؤرق المجتمع المحلي، مثل إزالة القمامة المتراكمة. كما يمكن أن تأخذ شكلاً آخر يتمثل في تقديم منح للمجتمعات المحلية لتنفيذ مشروعات ملموسة تستجيب لأولويات الاحتياجات محلياً. وعلى الرغم من أن تلك الأنشطة تساهم في **بناء الثقة** بين المجتمعات المحلية والإدارة المحلية على المدى القصير، فإنه يجب أن تتبعها جهود منظمة للتطوير الشامل. ويمكن دعم المبادرات المحلية من خلال الأداة التالية:

مشروعات المبادرات المحلية من خلال الجمعيات الأهلية

يمكن أن يأخذ دعم المبادرات المحلية شكل مشروعات يتم اقتراحها وتنفيذها من قبل الجمعيات الأهلية من خلال مشاركة المجتمعات المستهدفة والإدارة المحلية والقطاع الخاص. وتنفذ الجمعيات الأهلية في المناطق اللارسمية مشروعات للمبادرات المحلية في قطاعات مختلفة تشمل الصحة والتعليم وتحسين البيئة والأنشطة المدرة للدخل وغيرها طبقاً لأولويات احتياجات المجتمع. وتعمل تلك المشروعات على سد العجز في الخدمات الاجتماعية وتحسين الظروف المعيشية للسكان من خلال التوسع في خلق الفرص الاقتصادية والمساهمة في خلق بيئة معيشية نظيفة. وتمثل مشروعات المبادرات المحلية أمثلة حية لمداخل التنمية الحضرية المستدامة النابعة من المجتمع المحلي باستخدام منهجيات المشاركة. فهي تزيد من فرص مشاركة المجتمعات المحلية في عملية التطوير من خلال **تمكينها** من التعرف على احتياجاتها وترتيب أولوياتها والمشاركة في المراحل المختلفة لعمليات التخطيط والتنفيذ والمتابعة المتسمة **بالشفافية**. وتحمل مسئولية ضمان إستدامة التنمية.

يضع دعم المبادرات المحلية تشبيك وتعاون الأطراف المعنية في حيز التنفيذ، فهو يشجع المجتمعات المحلية والجمعيات الأهلية على تبادل المعلومات وتعبئة الموارد الذاتية من أجل تطبيق المنهجيات الأخرى للتطوير بالمشاركة.

تصوير: برنامج التنمية بالمشاركة في المناطق الحضرية / GIZ (التعاون الألماني الألماني)

قصر الثقافة والمسرح لمكشوف بمنشأة ناصر بعد التطوير

تصوير: برنامج التنمية بالمشاركة في المناطق الحضرية / GIZ (التعاون الألماني الألماني)

مبادرة المدارس المنتجة بمصر القديمة بالقاهرة

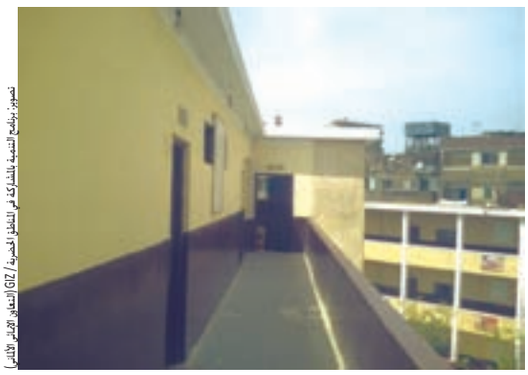

تصوير: برنامج التنمية بالمشاركة في المناطق الحضرية / GIZ (التعاون الألماني الألماني)

مدرسة بمنشأة ناصر بعد التطوير

استهداف المجتمع

من المتفق عليه أن رأس المال البشري يعد أهم عناصر التنمية. لذا فإنه يجب النظر إلى المجتمع المحلي باعتباره رأس المال الأساسي والمرجعية الرئيسية لعملية تطوير المناطق اللارسمية. ويعني استهداف المجتمع توجيه الاهتمام إلى شئون ومشكلات وقدرات المجتمعات المحلية والتي يمكن التعبير عنها بأفضل ما يكون من خلال إتاحة مشاركتهم في عمليات التطوير. وفي عمليات التطوير التي يستهدف فيها المجتمع يتم وضع المستهدفين في موقع القيادة. وبهذا يتم استغلال خبرات وقدرات أعضاء المجتمع المحلي فضلاً عن الشبكات الاجتماعية القائمة به وتوظيفها في التنمية المجتمعية. وفي هذا السياق فإن استهداف المجتمع يؤدي إلى الشعور بالملكية المحلية. كما أنه أصبح جانباً أساسياً من مبادرات التنمية المستدامة على المستوى المحلي.

٥- التعرف على المجتمع المحلي

يتطلب التطوير بالمشاركة معرفة المشكلات والموارد والقدرات التنظيمية المحلية في كل منطقة لارسمية. فالسكان المحليون هم أفضل من يعرف مجتمعهم: منطقتهم وبيئتهم العمرانية وموقفهم من التدخلات المخططة والاهتمامات المشتركة والمتباينة وأهم الأولويات. وباستطاعتهم تقديم الحلول المبتكرة لتلائم احتياجاتهم المحلية. ويساعد التعرف على المجتمع المحلي من خلال استشارة السكان المحليين مباشرة الأطراف المعنية على تكوين صورة عن مجتمعهم المحلي كما يمكن الإدارة المحلية وجهات الدعم الخارجي الأخرى من استهدافهم بجهود التطوير بصورة أكثر فعالية. علاوة على ذلك، فإن تقييم قدرات الجمعيات الأهلية يعد أمراً أساسياً لتأهيلهم كشركاء مؤهلين للمشاركة في عملية التنمية المحلية. وينتج عن هذه المنهجية **المستهدفة للمجتمع** معلومات موثوق بها تفيد في التخطيط والتنمية المحلية. كما أنها تضع مبدأ **اتخاذ القرار على المستوى الأمثل** حيز التنفيذ. وتساهم في **بناء الثقة** و **تمكين** المجتمعات المحلية من التعبير عن متطلباتهم. ويمكن تطبيق منهجية التعرف على المجتمع المحلي من خلال الأدوات التالية:

تقدير الاحتياجات بالمشاركة

تقدير الاحتياجات بالمشاركة هي العملية التي تجمع الأطراف المعنية المحلية سوياً (الإدارة المحلية والجمعيات الأهلية والقطاع الخاص المحلي والقادة الطبيعيين وممثلي السكان) من أجل مناقشة احتياجاتهم ومشكلاتهم وتقييم موارد المجتمع والتفاوض حول رؤية مشتركة للتنمية المستقبلية والاتفاق على الحلول والإجراءات المطلوبة. وتتيح هذه الأداة التفاهم بشكل أفضل فيما بين الأطراف المعنية المحلية. وبالتالي فهي تشجع على تحقيق **الإطار التشاركي**.

تقييم قدرات شركاء التنمية

يعد تحديد قدرات الأطراف المعنية المحلية جزءاً أساسياً من عملية التعرف على المجتمع المحلي، وذلك بهدف تنسيق أدوارهم ومساهماتهم في عملية التطوير. وتوجد منهجية للتقييم المؤسسي تستخدم في تقييم قدرات الجمعيات الأهلية. ويمكن تطوير أساليب أخرى لقياس قدرات الأطراف المعنية الأخرى.

يقدم التعرف على المجتمع المحلي في كل منطقة لارسمية ثروة من المعلومات الدقيقة والتي يمكن استخدامها كقاعدة معلومات للمناطق اللارسمية. وتبادل هذه المعلومات يكون صورة عامة واقعية عن المناطق اللارسمية ولمحة عن الأطراف المعنية وإمكانية تعاونهم بالإضافة إلى نقطة انطلاق لجهود تخطيط وإدارة جهود التطوير.

٦- تخطيط وإدارة التنمية المتكاملة

حين يتم التوصل إلى معرفة متفق عليها لاحتياجات التنمية المحلية في منطقة لارسمية ما، وذلك اعتماداً على قاعدة جيدة للبيانات، ويتم وضع استراتيجية واضحة للتدخل تعكس الإرادة السياسية لتنمية تلك المنطقة، ويتم فتح قنوات حوار بين الأطراف المعنية اعتماداً على الثقة المكتسبة فيما بينهم من خلال دعم المبادرات المحلية، فإنه يمكن البدء في مرحلة التخطيط بالمشاركة. ويعتبر التخطيط منهجية أساسية تتيح تنسيق تدخلات التطوير في المنطقة اللارسمية المستهدفة، وهي عملية ترجمة لأولويات احتياجات المجتمع إلى أنشطة مطلوبة (مشروعات أو إجراءات) وذلك بتوظيف الموارد المتاحة سواء كانت محلية أو خارجية بهدف سد تلك الاحتياجات والتعرف على أوجه العجز في الموارد وعمل قوائم بالمشروعات التي تحتاج إلى استثمارات. وإذا كانت مشاركة جميع الأطراف المعنية في هذه العملية تتمتع **بالشعور بالملكية** فإنهم سيقومون حينئذٍ بتعبئة مواردهم لأقصى درجة كما سيقومون بالعمل جدياً لجذب تمويل خارجي سواء كان حكومياً أو غير حكومي. إن المشاركة المباشرة للمجتمع المحلي والإدارة المحلية والجمعيات الأهلية والقطاع الخاص في عملية تخطيط الموازنة من شأنه أن يجعل تخصيص الموارد الحكومية أكثر **فاعلية** و **شفافية**، وهذا يؤدي بدوره إلى **تمكين** المواطنين و **بناء الثقة** في إمكانياتهم الذاتية وفي مصداقية الهيئات الحكومية والجمعيات الأهلية. وتعد استمرارية هذه الروح من المشاركة المجتمعية أمراً محورياً لتنفيذ إجراءات التطوير من أجل تعزيز **الإطار التشاركي** وضمان **الكفاءة** و **المحاسبية**. كما تعد مشاركة الأطراف المعنية المحلية في تشغيل الخدمات العامة المحسنة ضماناً للاستغلال الأمثل لجهود التحسين العمراني وتلبية احتياجات المجتمع. ويمكن تطبيق تلك المنهجية من خلال الأداتين التاليتين:

المحاسبية

تعد المحاسبية عنصراً هاماً من عناصر الحكم الرشيد. يتم بموجبه تحميل الحكومة على جميع المستويات مسئولية أنشطتها ومحاسبتها من قبل مواطنيها. ومن هذا المنطلق فإن الإدارة المحلية تحتاج إلى أن تتمتع بالشفافية والتواصل الفعال مع السكان المحليين لضمان تفهمهم للقرارات والإجراءات. وينطبق ذلك على الأطراف المعنية الأخرى مثل الجمعيات الأهلية ومديري الخدمات العامة ممن يتوجب عليهم مواجهة الاستفسارات المحلية تجاه الحكومة. إن العمل وفقاً لنتائج ممارسة المحاسبية من حيث تصحيح أوجه القصور الإجرائية والمالية يتطلب نقل المسئوليات لامركزياً إلى المستوى المحلي. وتعتبر المحاسبية من المفاتيح الأساسية لممارسة المشاركة، حيث أنها تعزز الثقة فيما بين الشركاء المحليين اعتماداً على تبادل المعلومات فيما بينهم والأدلة الملموسة.

التخطيط وتخطيط الموازنة بالمشاركة

تستخدم هذه الأداة لتنظيم مشاركة الأطراف المعنية المحلية في لقاءات مجتمعية تهدف إلى الخروج برؤية مشتركة ومخطط تنموي لمنطقتهم بناءاً على أولويات الاحتياجات الناجمة من عملية تقدير الاحتياجات بالمشاركة. ويقوم المشاركون باستخدام مخطط التطوير، والذي يعد متكاملاً بطبيعته، في إنتاج خطة الموازنة وخطة للتنفيذ تنسق التدخلات القطاعية المختلفة بالإضافة إلى مخطط قانوني تفصيلي للتطوير العمراني. ويتطلب ذلك تيسيراً محايداً للاجتماعات وإدارة جيدة لعملية التفاوض بين الأطراف المحلية.

إدارة المرافق العامة بالمشاركة

إنه مما يجلب الإحباط للمجتمع المحلي أن يشارك في خطوات عملية التطوير لمنطقته بدءاً من تقدير الاحتياجات ووصولاً إلى التنفيذ ثم يجد أن الخدمات العامة التي تم توفيرها لم تقدم الخدمة المتوقعة نظراً لإدارتها بشكل مركزي لا يستجيب للاحتياجات المحلية. وهذه الأداة تدعو إلى مرفق خدمة عامة تتم إدارته بواسطة مجلس إدارة مشكل من قادة المجتمع وممثلي الفئات المنتفعة، ولكن تحت إشراف ودعم مديرية الخدمة المسئولة، كما هو الحال في حالة مراكز الشباب.

ورشة عمل للتخطيط التنفيذي في منشأة ناصر

تصوير: برنامج التنمية بالمشاركة في المناطق الحضرية / GIZ (المعاون الإنمائي الألماني)

٧- التوجه نحو تقييم الأثر

من أجل الحفاظ على على **الإطار التشاركي** بين الأطراف المعنية المحلية من خلال منهجيات المشاركة، فإنه يلزم القيام بمراجعة مخططات وتدخلات التطوير بشكل دوري، وحيث أن التنمية المحلية هي عملية مستمرة **ومحاسبية** الحكومة يجب أن تتصف بالاستدامة فإن تلك المراجعة لا يجب أن تهدف إلى مجرد التأكد من تحقق إنفاق الاستثمارات وتنفيذ المشروعات، ولكنها تتعدى ذلك إلى تقييم مدى تأثير تلك المشروعات في تحسين الظروف المعيشية للمجتمع بصورة شاملة. إن التدخلات لحل مشكلة ما قد تخلق مشكلات أخرى، والمشروعات المقامة لتوفير خدمة معينة قد تدار بأسلوب لا يقدم الخدمة المطلوبة. لذلك تتعاظم أهمية التركيز على أثر تدخلات التطوير بشكل أكبر من مخرجاتها المباشرة. ويمكن تطبيق هذه المنهجية الخاصة بالتوجه نحو تقييم الأثر من خلال الأداة التالية:

متابعة وتقييم الأثر

يمكن تطبيق متابعة وتقييم الأثر من خلال مجموعة متنوعة من الأساليب البسيطة سهلة الاستخدام تتمثل في الرجوع إلى المستفيدين وسؤالهم عن التحسن الذي يشعرون به في كل تدخل أو خدمة محسنة، كما يمكن سؤال الأطراف المعنية المحلية الأخرى حول نمط تشغيل تلك الخدمة ومدى استدامتها. ويجب إجراء هذا التقييم من قبل جهة غير منحازة كما يجب تحليل النتائج جيداً وإتاحتها للأطراف المعنية المحلية لأخذها في الاعتبار في المخططات والتدخلات المستقبلية. ويجب على الإدارات ذات الصلة الاستجابة لتوصيات التقييم مما يحسن من **كفاءة وفعالية** الخدمات العامة ويعزز **الثقة**. وتعد مراعاة **المساواة في النوع الاجتماعي** في هذا التقييم أمراً هاماً لضمان أن جميع فئات المجتمع تحقق الاستفادة من جهود التنمية بشكل متساو.

المساواة في النوع الاجتماعي

يقصد بالنوع الاجتماعي الفروق بين الرجال والنساء طبقاً للسمات الاجتماعية والثقافية والأدوار المنوطة بكل منهما في مجتمع ما. وعلى ذلك فإن المساواة في النوع الاجتماعي تشير إلى المساواة بين الرجال والنساء في الحقوق والواجبات عند القيام بنفس الأدوار. ويعتبر ذلك من حقوق الإنسان كما أنه أحد الأهداف الإنمائية للألفية للأمم المتحدة. وتتطلب المساواة في النوع الاجتماعي في مجال التنمية المحلية بذل الجهود من أجل الدعوة للمشاركة المتعادلة للرجال والنساء في صناعة القرار ومساندة النساء من أجل ممارسة حقوقهن بالكامل وضمان المساواة في الوصول للموارد المحلية والتحكم فيها والتمتع بفوائد التنمية من قبل الرجال والنساء على حد السواء. ويعد مبدأ المساواة في النوع الاجتماعي عنصراً متكاملاً في جميع ممارسات الحكم المحلي من أجل الوصول للتمكين وتحقيق التنمية المستدامة.

تصوير: محمد أبو سيرة

منظر عام لمنطقة المنيب والجيزة القديمة

الجزء الثاني: الدليل الإرشادي للتنفيذ

تطبيق منهجيات التطوير بالمشاركة على ثلاثة مستويات

١- تبادل المعلومات

٢- تحديد التوجه العام واستراتيجية التعامل مع المناطق اللارسمية

٣- تشبيك وتعاون الأطراف المعنية

٤- دعم مبادرات الجهود الذاتية

٥- التعرف على المجتمع المحلي

٦- تخطيط وإدارة التنمية المتكاملة

٧- التوجه نحو تقييم الأثر

العلاقات المتبادلة بين منهجيات تطوير المناطق اللارسمية بالمشاركة على المستويات الثلاث

تطبيق منهجيات التطوير بالمشاركة على ثلاث مستويات

المستوى المحلي

إدارة تطوير المناطق اللارسمية بالأساليب التقليدية على المستوى المحلي

يتم تخطيط وإدارة التدخلات التقليدية للتطوير عن طريق المؤسسات الحكومية فقط، حيث يتم اقتراح المخططات والمشروعات بواسطة الإدارات ذات الصلة بالأحياء ثم يتم اعتمادها من قبل المجلس الشعبي المحلي أو العكس، ثم يتم رفع المخططات للمحافظة ويتم تخصيص الاعتمادات المالية، ثم يتم الطرح على المقاولين من قبل الإدارات المختصة التي تقوم بالإشراف على التنفيذ ومتابعة الميزانيات، وبمعزل عن ذلك تقوم الجمعيات الأهلية بتنفيذ مشروعاتها الخاصة من خلال مواردها المحلية، كما تدار الأعمال التجارية والإنتاجية المحلية سواء بطريقة رسمية أو غير رسمية بمنأى عن التنسيق أو حتى مجرد العلم بمخططات وتدخلات الإدارة المحلية، ولا يتم إشراك السكان في تخطيط ومتابعة الأنشطة التنفيذية، كما أن مستوى الوعي لديهم بتوجهات التطوير المحلي محدود بسبب ضعف الاتصال بين الأطراف المعنية المختلفة.

تطبيق تطوير المناطق اللارسمية بالمشاركة على المستوى المحلي

يعد المستوى المحلي هو المستوى الرئيسي لمشاركة الأطراف المعنية في عملية التطوير، ولكي يحدث ذلك فإن الإدارة المحلية على مستوى الأحياء تحتاج إلى دعم وتهيئة مشاركة الأطراف المعنية المحلية في اتخاذ القرارات والإجراءات فيما يخص تطوير المنطقة اللارسمية، ومن هذا المنطلق فإن التطوير بالمشاركة يعني حواراً منظماً ومستمراً يشترك فيه كل من الجمعيات الأهلية والقادة الطبيعيين والنساء والشباب وممثلي القطاع الخاص المحلي والسكان ذوي الاهتمام كل على قدم المساواة مع أعضاء الإدارة التنفيذية المحلية وممثلي المجتمع المنتخبين، ويتم الأخذ بزمام المبادرة في هذا الحوار وإدارته و مواصلته باستخدام أدوات التنمية بالمشاركة التي يتم شرحها في الصفحات التالية، وإن كان هذا الحوار يتطلب وجود ثقافة التمكين في الحكم المحلي ووجود ترتيبات مؤسسية تعطي الشرعية الرسمية للأنماط الجديدة من التفاعل بين الأطراف المعنية المحلية والإدارة المحلية، والتي يمكن أن تتخذ شكل لجنة للشركاء المحليين ذات تمثيل أوسع من المجلس الشعبي المحلي، وسواء كانت تلك اللجنة منتسبة إلى المجلس الشعبي المحلي أو مستقلة، فإن أعضاء المجلس الشعبي المحلي سيحتاجون إلى التعامل مع مفهوم ومنهجيات المشاركة كأسلوب لعملهم وتفاعلهم في المجتمع.

مقدمة

يقدم الجزء الثاني من هذا الكتيب خطوطاً إرشادية للإجراءات التنفيذية المقترح اتباعها من قبل صانعي القرار فيما يتعلق بتطوير المناطق اللارسمية بالمشاركة، ويتم هنا تقديم شرح تفصيلي لكل من المنهجيات السبع للتطوير بالمشاركة (المميزة بالأرقام الكبيرة باللون البني) والأدوات (المميزة بالأرقام التابعة للمنهجيات باللون الأسود)، وذلك من حيث تطبيق كل منها على المستويات الثلاثة المحلي والإقليمي والقومي. ومن أجل جعل الأمر واضحاً للرؤية فقد تم شرح التطبيق على المستوى المحلي في العمود الأول مع عمل خلفية باللون البيج، أما العمود الثاني فقد خصص لشرح التطبيق على المستوى الإقليمي مع عمل خلفية باللون الأزرق، ويأتي الدعم من المستوى الوزاري أو القومي في العمود الثالث على خلفية بيضاء، وهذا يعني أن كل طرف من الأطراف الفاعلة في مستوى معين يمكنه قراءة هذا الجزء من الكتيب بطريقتين: رأسياً (من أجل متابعة تطبيق الأدوات في المستوى الذي ينتمي إليه)، أو أفقياً (من أجل متابعة كيفية تفاعل تطبيق أداة ما على المستويات الثلاثة).

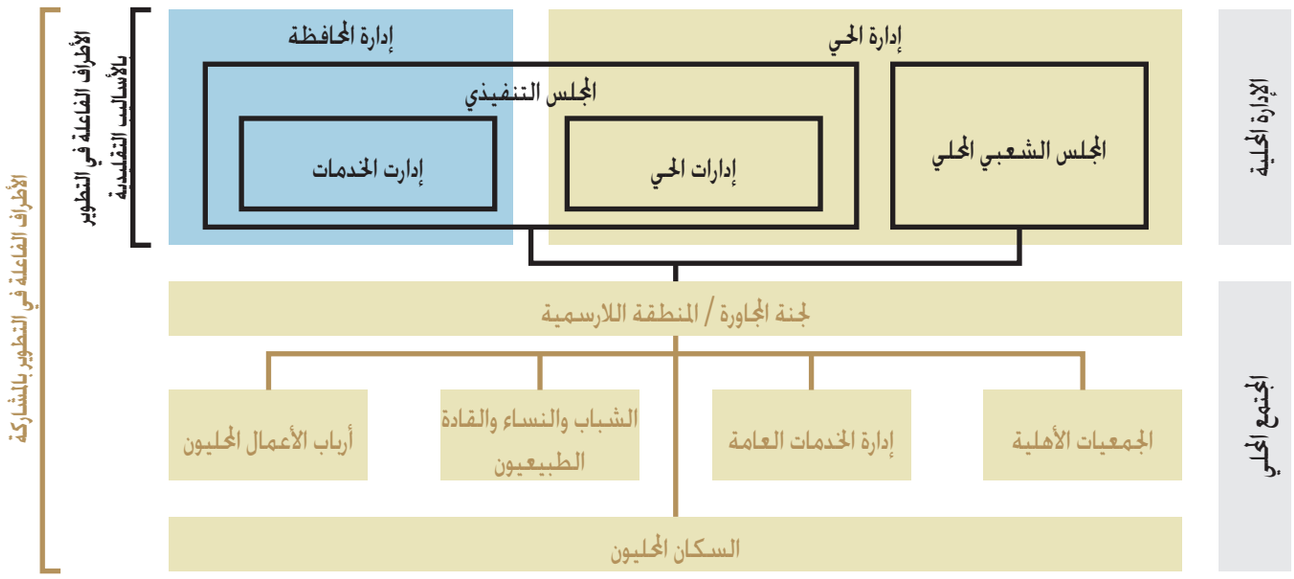

الأطراف الفاعلة المحلية في كل من مدخلي التطوير بالأساليب التقليدية والتطوير بالمشاركة

المستوى الإقليمي

إدارة تطوير المناطق اللارسمية بالأساليب التقليدية على المستوى الإقليمي

تلعب الإدارة المحلية على المستوى الإقليمي دوراً محورياً في التوفيق بين الاحتياجات المحلية والموارد القومية. فإدارات المحافظة تتلقى مخططات التطوير وطلبات الموازنة من إدارات الأحياء في دورة سنوية لتخطيط الموازنة. وتنسق هذه الاحتياجات في إطار المخططات الإقليمية. وتراجعها مع المجلس الشعبي المحلي على مستوى المحافظة. ثم ترسلها إلى المستوى القومي للحصول على التمويل اللازم. ويمكن عمل مشروعات منفصلة من خلال التعاون مع وزارات معينة أو جمعيات أهلية مظلة أو هيئات تعاون دولي. وإن كان التنسيق مع تلك الجهات في تنفيذ إجراءات التطوير ضعيفاً عادةً ونادراً ما يتم إشراك إدارات الأحياء أو الأطراف المعنية المحلية.

تطبيق تطوير المناطق اللارسمية بالمشاركة على المستوى الإقليمي

يتطلب تطبيق التطوير بالمشاركة على المستوى المحلي بدء واستمرار الدعم من المستوى الإقليمي. وتقع المحافظات على قمة هرم نظام الإدارة المحلية. ويمكن استغلال سلطاتها لنشر التطوير بالمشاركة كمدخل روتيني وممارسة يومية في جميع مستويات الإدارة المحلية. ويعد إعداد الترتيبات الإدارية والقانونية اللازمة لتطبيق أدوات التطوير بالمشاركة التي يتم شرحها في الصفحات التالية وتدريب العاملين ذوي الصلة على كيفية تطبيقها هو من صميم عمل المحافظة. فمطالبة إدارات الأحياء بعمل تقدير الاحتياجات بالمشاركة. أو إنشاء صندوق للمبادرات المحلية. أو التكليف بعمل أنشطة تخطيط بالمشاركة. أو اعتماد المخططات الناتجة: كل هذه الإجراءات تعتمد على أنشطة يتم بدءها ومتابعتها وتوجيهها من المستوى الإقليمي. وعلى أية حال. فإن الدور التنسيقي للمحافظة مع الأطراف المعنية الأخرى على المستويين الإقليمي والقومي يعد على نفس القدر من الأهمية التي تتمتع بها وظيفته التوجيهية نحو الجهاز التنفيذي على المستوى المحلي. ويعد تحديد الشركاء المحتملين مثل الجمعيات الأهلية المظلة وشركات القطاع الخاص والجهات الراعية ووكالات الدعم الفني وغيرها خطوة مهمة نحو التشبيك معهم وتعبئة مواردهم وجهودهم وتنسيق أعمالهم فيما يخص تطوير المناطق اللارسمية. وحيث أن هذه الوظائف لا تندرج تحت أدوار أو مسئوليات إدارة بعينها فإن قيام المحافظات بإنشاء وحدات خاصة لإدارة تطوير المناطق اللارسمية يعد أمراً أكثر كفاءة في إطار الظروف السائدة. ومثال لذلك الإجراءات التي اتخذتها محافظات القاهرة الكبرى بدعم فني من برنامج التنمية الحضرية بالمشاركة. كما أن صندوق تنمية المناطق العشوائية يوصي بدوره بإنشاء وحدات للتطوير الحضري في جميع محافظات الجمهورية.

المستوى القومي

تلعب الوزارات والهيئات الحكومية المركزية أدواراً مختلفة فيما يخص تطوير المناطق اللارسمية. وبالإضافة لتلك الجهود الحكومية فقد بدأت الجمعيات الأهلية المظلة وشركات القطاع الخاص والهيئات المانحة في العمل أكثر وأكثر في هذا المجال على المستوى القومي. وتتطلب أدوار وجهود جميع هذه الأطراف تنسيقاً دقيقاً لتصبح مصدراً لدعم التطوير بالمشاركة على المستويين الإقليمي والمحلي. وبإمكان الشركاء على المستوى القومي تقديم ما يلي من أجل تيسير التطوير بالمشاركة:

- القوانين والمعايير والأدوات والمنهجيات الموحدة
- الموارد المالية والبشرية
- الخبرة الفنية
- برامج تنمية القدرات

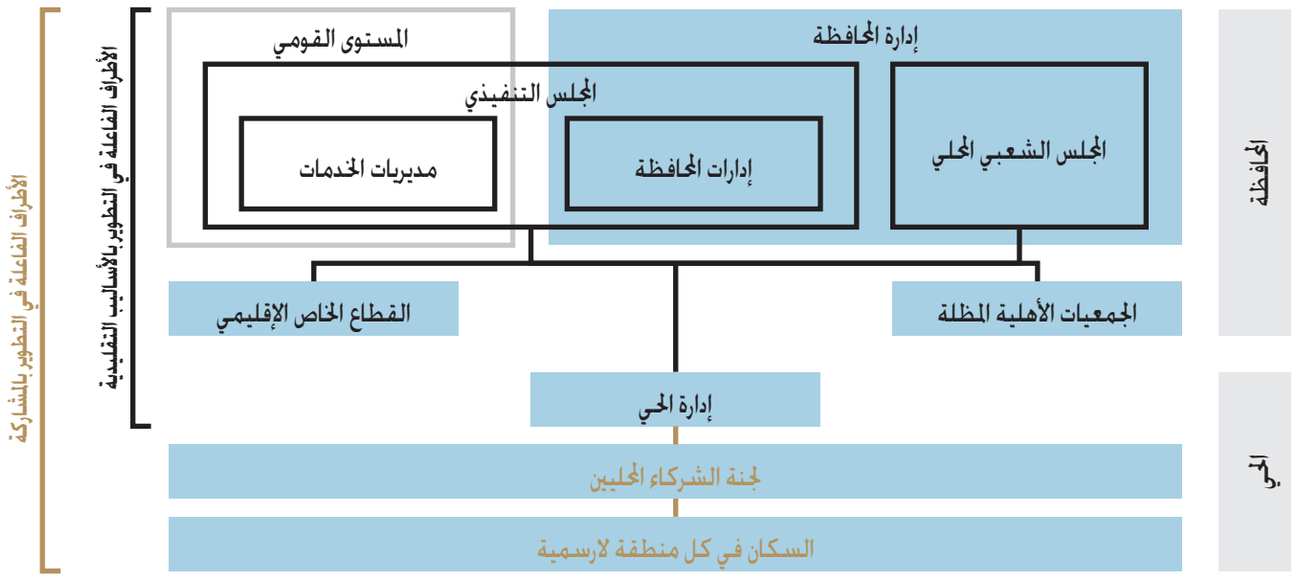

الأطراف الفاعلة على المستوى الإقليمي في كل من مدخلي التطوير بالأساليب التقليدية والتطوير بالمشاركة

١ تبادل المعلومات

١-١- قاعدة بيانات نظم المعلومات الجغرافية للمناطق اللارسمية

المستوى المحلي

تبادل المعلومات

إنشاء قاعدة بيانات باستخدام نظم المعلومات الجغرافية لكل منطقة لارسمية، وإتاحتها للأطراف المعنية المحلية كأساس لتقدير الاحتياجات بالمشاركة والمبادرات المحلية والتخطيط بالمشاركة

استخدام قاعدة بيانات نظم المعلومات الجغرافية كأساس لتحديد التوجه العام واستراتيجية التعامل مع المناطق اللارسمية

التوجه العام واستراتيجية التعامل مع المناطق اللارسمية

تشبيك وتعاون الأطراف المعنية

دعم مبادرات الجهود الذاتية

التعرف على المجتمع المحلي

تخطيط وإدارة التنمية المتكاملة

التوجه نحو تقييم الأثر

علاقة تبادل المعلومات بالمنهجيات الأخرى للتطوير بالمشاركة

المنهجيات المرتبطة بتبادل المعلومات

الأهداف

- إنشاء قاعدة بيانات حديثة ودقيقة وموحدة لكل منطقة لارسمية وإتاحة الحصول عليها
- توفير الأساس اللازم لدعم تبادل المعلومات في الإدارة المحلية وفيما بينها وبين الأطراف المعنية الأخرى، واللازم لاتخاذ القرار وللتخطيط بالمشاركة ولمتابعة التنمية المحلية بين الأطراف المعنية المحلية
- توفير الأساس لتحقيق الشفافية باعتبارها عنصراً رئيسياً من عناصر الحكم الرشيد

الخطوات التنفيذية

- الحصول على الخرائط المتاحة وإنشاء خريطة أساس لكل منطقة باستخدام صور القمر الصناعي. [٤]
- جمع البيانات حول المنطقة اللارسمية من إدارات الحي. [٥]
- جمع وتدقيق البيانات ميدانياً (إجراء مسوحات بواسطة مركز معلومات التنمية المحلية بالمحافظة أو الحي والجمعيات الأهلية وفرق عمل من المجتمع المحلي وغيرها). [٦]
- مراجعة وتعديل البيانات استعداداً لاستخدامها مستقبلاً. [٧]
- إنشاء قاعدة بيانات نظم المعلومات الجغرافية لربط البيانات بالخريطة وإظهار طبقات من المعلومات بقاعدة البيانات. [٨]
- استكمال البيانات الناقصة وفقاً لمراجعة المستوى الإقليمي (إدارات المحافظة). [١١]
- تحديث قاعدة البيانات دورياً وموافاة المستويات الأخرى بالنسخة المحدثة. [٤-١٣]
- تحليل وإظهار البيانات لخدمة صناعة القرار على المستوى المحلي. [١٥]

الشركاء

الشركاء المنفذون

- مركز المعلومات بالحي ومركز معلومات التنمية المحلية

الشركاء المعاونون

- الإدارات الأخرى بالحي، والجمعيات الأهلية المحلية، والمجلس لشعبي المحلي، وأعضاء المجتمع المحلي، ومركز المعلومات ووحدة نظم المعلومات الجغرافية بالمحافظة، ووحدة تطوير المناطق اللارسمية، ومركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، وغيرهم

مصدر الخريطة: برنامج التنمية بالمشاركة في المناطق المحرومة /GIZ (التعاون الألماني الألماني)

تحديد التدخلات العاجلة على الخريطة بمنشأة ناصر

المستوى الإقليمي

- إنشاء قاعدة بيانات حديثة ودقيقة وموحدة لكل المناطق اللارسمية على مستوى المحافظة وتحليلها وإتاحة الحصول عليها
- توفير الأساس لدعم تبادل المعلومات (رأسياً وأفقياً)، ولاتخاذ القرار (التخطيط وتخصيص الميزانيات) ولمتابعة تطوير المناطق اللارسمية
- المساهمة في تحسين تعرف الحكومة على أحوال المجتمعات المحلية في المناطق اللارسمية وأولوياتها

- الاتفاق على استراتيجية محددة وإجراءات لإنشاء واستخدام قواعد بيانات نظم المعلومات الجغرافية. . . . . [٢]
- تدريب مدربين على إنشاء واستخدام قاعدة بيانات نظم المعلومات الجغرافية. . . . . [٣]
- تسلم البيانات الخاصة بالمناطق اللارسمية من المستوى المحلي في صورة متوافقة مع برنامج نظم المعلومات الجغرافية. . . . . [٩]
- مراجعة وتوحيد البيانات التي تم جمعها وتطبيق معايير ضبط الجودة وتحديد النقص في البيانات. . . . . [١٠]
- تسلم البيانات بعد مراجعتها من المستوى المحلي وإضافة معلومات على المستوى الإقليمي (المخططات المعتمدة والميزانيات وغيرها). . . . . [١٢]
- إمداد الأحياء والهيئات على المستوى القومي بقواعد البيانات بعد مراجعتها. . . . . [١٣]
- تحليل وإظهار البيانات لخدمة صناعة القرار فيما يخص المناطق اللارسمية. . . . . [١٤]

الشركاء المنفذون

- وحدة تطوير المناطق اللارسمية، ومركز المعلومات بالمحافظة، ووحدة نظم المعلومات الجغرافية

الشركاء المعاونون

- مركز معلومات التنمية المحلية بالمحافظة، والجمعيات الأهلية المظلة، ومركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، وغيرهم

المستوى القومي

- إتاحة الحصول على قاعدة بيانات حديثة ودقيقة وموحدة للمناطق اللارسمية على المستوى القومي
- استخدام قواعد بيانات نظم المعلومات الجغرافية في دعم اتخاذ القرار فيما يتعلق بالاستراتيجيات القومية وتخصيص الموارد لتطوير المناطق اللارسمية
- المساهمة في تحسين تعرف الحكومة على أحوال المجتمعات المحلية في المناطق اللارسمية وأولوياتها

- وضع معايير تصنيف البيانات وتحديد منهجيات نظم المعلومات الجغرافية. . . . . [١]
- استخدام البيانات بعد إظهارها وتحليلها لخدمة صناعة القرار فيما يخص المناطق اللارسمية. . . . . [١٦]

الشركاء المنفذون

- مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، ووزارة التنمية المحلية

الشركاء المعاونون

- الهيئة العامة للتخطيط العمراني، ووزارات أخرى

قاعدة بيانات نظم المعلومات الجغرافية للمناطق اللارسمية

المستوى المحلي

الظروف والمتطلبات العامة

- ضمان تعاون كل شركاء التعاون المحليين حول مائدة التفاوض والاتفاق معهم على الأدوار والمسئوليات
- معدات مناسبة (أجهزة كمبيوتر) وبرامج مرخصة لنظم المعلومات الجغرافية
- قدرات لدى العاملين بمركز المعلومات ومركز معلومات التنمية المحلية للتعامل مع أداة نظم المعلومات الجغرافية
- قنوات مفتوحة للاتصال والتعاون بين الإدارات المختلفة بالحي

متطلبات تنمية القدرات

- مقدمة لنظم المعلومات الجغرافية للعاملين الفنيين
- كيفية الحصول على صور حديثة بالقمر الصناعي للمناطق اللارسمية
- كيفية رسم خرائط للمناطق ذات الأولوية
- كيفية تهيئة البيانات
- كيفية جمع البيانات ميدانياً
- كيفية إنشاء قواعد بيانات نظم المعلومات الجغرافية
- كيفية استخدام برنامج ArcGIS (نسخة حديثة)

المخرجات

- خريطة أساس دقيقة لكل منطقة لارسمية
- قاعدة بيانات دقيقة وحديثة وموحدة للمنطقة اللارسمية
- بيانات اجتماعية واقتصادية رسمية متكاملة مع البيانات المتاحة محلياً من أعضاء المجتمع المحلي

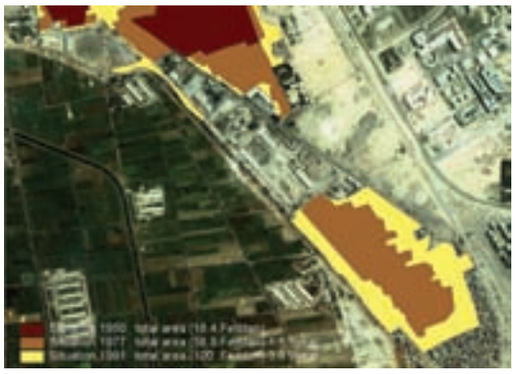

مصدر الخريطة: برنامج التنمية بالمشاركة في المناطق الحضرية / GIZ (التعاون الألماني الألماني)

مثال على استخدام نظم المعلومات الجغرافية لتحديد مناطق التدخل

مصدر الخريطة: برنامج التنمية بالمشاركة في المناطق الحضرية / GIZ (التعاون الألماني الألماني)

مثال على ربط البيانات بالخرائط

تصوير: برنامج التنمية بالمشاركة في المناطق الحضرية / GIZ (التعاون الألماني الألماني)

مثال لدورة تدريبية على نظم المعلومات الجغرافية

مصدر الخريطة: برنامج التنمية بالمشاركة في المناطق الحضرية / GIZ (التعاون الألماني الألماني)

مثال لخريطة باستخدام نظم المعلومات الجغرافية لمنطقة العمراوي بالإسكندرية

مصدر الخريطة: برنامج التنمية بالمشاركة في المناطق الحضرية / GIZ (التعاون الألماني الألماني)

مثال لاستخدام نظم المعلومات الجغرافية لتحديد الاستعمالات على الخريطة

المستوى الإقليمي

- الالتزام السياسي لدى المحافظة تجاه أداة نظم المعلومات الجغرافية متمثلاً في إنشاء قاعدة البيانات والحفاظ عليها واستمراريتها
- معدات مناسبة (أجهزة كمبيوتر) وبرامج مرخصة لنظم المعلومات الجغرافية
- قدرات لدى العاملين بمركز المعلومات ووحدة تطوير المناطق اللارسمية

- مقدمة عامة لنظم المعومات الجغرافية
- مقدمة لنظم المعلومات الجغرافية للعاملين الفنيين
- كيفية تهيئة البيانات
- كيفية إنشاء قواعد بيانات نظم المعلومات الجغرافية
- كيفية تحليل البيانات باستخدام نظم المعلومات الجغرافية
- كيفية استخدام برنامج ArcGIS (نسخة حديثة)

- قاعدة بيانات دقيقة وحديثة وموحدة للمناطق اللارسمية على مستوى المحافظة، مع صور بالقمر الصناعي مصحوبة بأحدث تقنيات نظم المعلومات الجغرافية
- البيانات الرسمية المتاحة على المستوى الإقليمي لكل منطقة لارسمية، متكاملة مع البيانات المتاحة محلياً من الحي والمجتمع المحلي

المستوى القومي

- الالتزام السياسي لدى الوزارات بمبدأ تبادل المعلومات وخطواته التنفيذية (كشرط لتوحيد صيغة قاعدة البيانات)
- تطبيق اللامركزية من خلال التواصل الجيد مع المحافظات
- عاملون لديهم قدرات لعمل ما يلي:
  - وضع معايير جمع البيانات ومنهجيات نظم المعلومات الجغرافية
  - استخدام البيانات بعد تحليلها وإظهارها في صناعة القرار

- مقدمة عامة لنظم المعلومات الجغرافية
- كيفية تهيئة البيانات
- كيفية استخدام برنامج ArcGIS (نسخة حديثة)

- قاعدة بيانات دقيقة وحديثة وموحدة للمناطق اللارسمية على المستوى القومي
- بيانات مدققة محلياً متكاملة مع البيانات الأخرى المتاحة بالوزارات والهيئات القومية

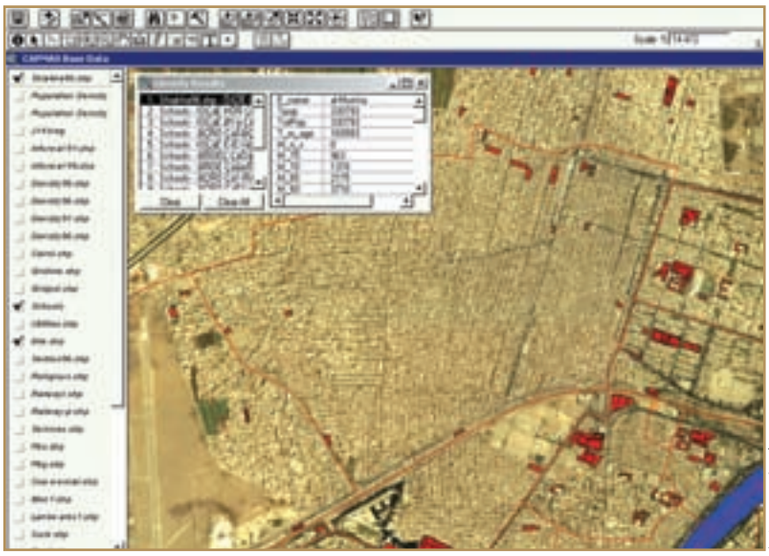

مثال على طبقات المعلومات بخريطة نظم المعلومات الجغرافية

مصدر الخريطة: برنامج التنمية بالمشاركة في المناطق الحضرية /GIZ (التعاون الألماني الألماني)

إنشاء خرائط تفصيلية لكل قطعة أرض باستخدام الصورة الجوية

مصدر الخريطة: برنامج التنمية بالمشاركة في المناطق الحضرية /GIZ (التعاون الألماني الألماني)

١-٢- أنظمة تبادل المعلومات

المستوى المحلي

الأهداف

- تداول قاعدة بيانات نظم المعلومات الجغرافية الدقيقة والحديثة والموحدة لكل منطقة لارسمية فيما بين إدارة الحي والمجلس الشعبي المحلي وإدارات الخدمات
- تداول قاعدة بيانات نظم المعلومات الجغرافية فيما بين الأطراف المعنية المحلية في كل منطقة لارسمية (استغلال الجمعيات الأهلية كمراكز للمعلومات للمواطنين أو وضع شاشة معلوماتية تفاعلية عند مدخل مبنى الحي)
- إتاحة الوصول للمعلومات الصحيحة والموحدة عن المناطق اللارسمية لصانعي القرار على المستوى المحلي
- تمكين الأطراف المعنية المحلية (عن طريق إمدادهم بالمعلومات اللازمة) للمشاركة في صناعة القرار وتخطيط ومتابعة التنمية المحلية

الخطوات التنفيذية

- إمداد مستوى المحافظة بقاعدة بيانات محدثة دورياً للمناطق اللارسمية معدة من قبل إدارة الحي. [٦]
- تنسيق قاعدة بيانات نظم المعلومات الجغرافية مع نظام الحكومة الإلكترونية. [٧]
- التحديث الدوري للشاشة المعلوماتية بمبنى الحي و المعلومات بالجمعيات الأهلية كمراكز للمعلومات. [٨]

الشركاء

الشركاء المنفذون

- مركز المعلومات بالحي، والجمعيات الأهلية المحلية

الشركاء المعاونون

- إدارة الحي، والمجلس الشعبي المحلي، والقادة الطبيعيون، ووحدة تطوير المناطق اللارسمية، ومركز المعلومات بالمحافظة

تصوير: برنامج التنمية بالمشاركة في المناطق المحرومة / GIZ (التعاون الألماني الألماني)

تحليل خريطة نظم معلومات جغرافية بواسطة الإدارة المحلية

تصوير: برنامج التنمية بالمشاركة في المناطق المحرومة / GIZ (التعاون الألماني الألماني)

تبادل المعلومات حول المناطق اللارسمية بين الأطراف المعنية

تصوير: برنامج التنمية بالمشاركة في المناطق المحرومة / GIZ (التعاون الألماني الألماني)

مناقشة المعلومات حول المناطق اللارسمية بين الأطراف المعنية

تصوير: برنامج التنمية بالمشاركة في المناطق المحرومة / GIZ (التعاون الألماني الألماني)

استخدام نظم المعلومات الجغرافية لعرض المعلومات على صانعي القرار

المستوى الإقليمي

- إتاحة الوصول للمعلومات الدقيقة والموحدة المستخدمة في التعامل مع المناطق اللارسمية (تحليل البيانات واستراتيجيات التدخل ومجموعات البرامج التنموية والميزانيات) للمحافظ والإدارات المعنية
- تحسين آليات صناعة القرار إستناداً إلى المعلومات المتبادلة
- تداول المعلومات المحلية بعد تحليلها مع المستوى الوزاري لتنسيق السياسات والتدخلات على المستوى القومي
- دعم التعاون بين الإدارات المختلفة

- الاتفاق على استراتيجية وآليات وإجراءات تبادل المعلومات حول المناطق اللارسمية. . . . . [٣]
- تدريب مدربين في الإدارات المعنية بالمحافظة (مثل وحدة تطوير المناطق اللارسمية ومركز المعلومات ووحدة نظم المعلومات الجغرافية) لتدريب الأفراد على المستوى المحلي ودعم تطبيق نظم المعلومات الجغرافية. . . . . [٥]
- جمع قاعدة بيانات المناطق اللارسمية المحدثة دورياً من إدارات الأحياء وتوفيرها على مستوى المحافظة. . . . . [٩]
- تحليل وإظهار البيانات واستخدامها في صناعة القرار حول المناطق اللارسمية (وحدة تطوير المناطق اللارسمية واللجان المشتركة بين الإدارات). . . . . [١١]

الشركاء المنفذون

- وحدة تطوير المناطق اللارسمية، ومركز المعلومات بالمحافظة، ومديريات الخدمات، والإدارات الأخرى بالمحافظة

الشركاء المعاونون

- الجمعيات الأهلية المظلة، والمجلس الشعبي المحلي، ومركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار

المستوى القومي

- إتاحة قاعدة بيانات دقيقة وحديثة وموحدة للمناطق اللارسمية على المستوى القومي (يمكن استخدامها في برنامج قومي لتطوير المناطق اللارسمية أو في تنسيق دعم الوزارات)
- توفير الأساس لتبادل المعلومات في إقليم القاهرة الكبرى (يمكن استخدامه في المخطط الاستراتيجي للقاهرة الكبرى أو في استراتيجية تنمية المدينة أو في التخطيط القطاعي)
- المساهمة في تحقيق الشفافية وبناء الثقة بين الحكومة والمواطنين

- وضع استراتيجية لتبادل المعلومات حول المناطق اللارسمية على جميع المستويات. . . . . [١]
- وضع نظام لتبادل معلومات نظم المعلومات الجغرافية يتضمن توحيد هياكل الملفات والرموز. . . . . [٢]
- تدريب مدربين في الوزارات المعنية (مثل مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار) لتدريب الأفراد من المستوى الإقليمي ودعم تطبيق النظام. . . . . [٤]
- جمع قاعدة بيانات المناطق اللارسمية المحدثة دورياً من المحافظات وتوفيرها على المستوى الوزاري. . . . . [١٠]
- استخدام البيانات بعد تحليلها وإظهارها من أجل صناعة القرار (اللجان المشتركة بين الوزارات). . . . . [١٢]

الشركاء المنفذون

- الهيئة العامة للتخطيط العمراني، وصندوق تطوير المناطق اللارسمية

الشركاء المعاونون

- وزارة التنمية المحلية، والجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، ومعهد التخطيط القومي، ومعهد التدريب الحضري، ومركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار

أنظمة تبادل المعلومات

المستوى المحلي

الظروف والمتطلبات العامة

- الاتفاق على الأدوار والمسئوليات فيما يخص تبادل المعلومات بين الأطراف المعنية المحلية
- معدات مناسبة (أجهزة كمبيوتر ومعدات عرض وإظهار) والبرامج المطلوبة (برامج مرخصة لنظم المعلومات الجغرافية)
- وجود قدرات لدى العاملين بمركز المعلومات لتفعيل تبادل المعلومات بين إدارات الحي والجمعيات الأهلية والمجتمع المحلي
- الاتصال والتعاون بين مختلف الإدارات بإدارة الحي

متطلبات تنمية القدرات

- مقدمة لنظم المعلومات الجغرافية للعاملين الفنيين وأنظمة تبادل المعلومات
- مهارات تهيئة البيانات

المخرجات

- نظام محلي لتبادل المعلومات يسمح باطلاع الأطراف المعنية المحلية على قاعدة بيانات دقيقة وحديثة وموحدة للمنطقة اللارسمية (من خلال مراكز المعلومات بالجمعيات الأهلية أو الشاشة المعلوماتية التفاعلية عند مدخل مبنى الحي)

تصوير: برنامج التنمية بالمشاركة في المناطق الحضرية / GIZ (التعاون الإيطالي الألماني)

تبادل المعلومات بين الأطراف المعنية على المستوى القومي

تصوير: برنامج التنمية بالمشاركة في المناطق الحضرية / GIZ (التعاون الإيطالي الألماني)

استخدام الخرائط لجمع البيانات يشجع على المشاركة

تصوير: برنامج التنمية بالمشاركة في المناطق الحضرية / GIZ (التعاون الإيطالي الألماني)

تبادل المعلومات على المستوى الإقليمي: محافظة القاهرة

المستوى الإقليمي

- التزام المحافظة بمبدأ وعملية تبادل المعلومات متمثلاً في التعاون والتنسيق بين الإدارات المختلفة
- وجود قدرات لدى العاملين المعنيين بمركز المعلومات ووحدة تطوير المناطق اللارسمية ووحدة نظم المعلومات الجغرافية لجمع وتحليل وإظهار المعلومات وإتاحتها لجميع الأطراف المعنية على جميع المستويات

- مقدمة عامة لنظم المعلومات الجغرافية وأنظمة تبادل المعلومات
- مقدمة لنظم المعلومات الجغرافية للعاملين الفنيين
- مهارات تهيئة البيانات
- كيفية تحليل البيانات باستخدام نظم المعلومات الجغرافية
- كيفية استخدام برنامج ArcGIS (نسخة حديثة) مستوى متقدم

- قاعدة معلوماتية دقيقة وحديثة وموحدة للمناطق اللارسمية في الإقليم مع صور بالقمر الصناعي مصحوبة بأحدث تقنيات نظم المعلومات الجغرافية
- نظام لتبادل المعلومات حول المناطق اللارسمية سواء في الإدارة المحلية (على مستوى كل من المحافظة والحي) أو مع شركاء آخرين على المستوى الإقليمي (الجمعيات الأهلية المظلة والقطاع الخاص) فضلاً عن المستوى الوزاري

المستوى القومي

- التزام الوزارات بمبدأ وعملية تبادل المعلومات
- تطبيق اللامركزية عن طريق تحسين التواصل الفعال مع المحافظات
- نظام مركزي للمعلومات مع إمكانية الدخول عليه بتصريح وعمل تحديث من قبل جميع المستويات
- وجود عاملين لديهم قدرات لعمل الآتي:
  - وضع معايير لتبادل المعلومات
  - استخدام البيانات بعد تحليلها وإظهارها في صناعة القرار

- مقدمة عامة لنظم المعلومات الجغرافية وأنظمة تبادل المعلومات
- مهارات تهيئة البيانات
- كيفية استخدام برنامج ArcGIS (نسخة حديثة)

- نظام لتبادل المعلومات الخاصة بجميع المناطق اللارسمية فيما بين الوزارات والهيئات القومية

٢ تحديد التوجه العام واستراتيجية التعامل مع المناطق اللارسمية

٢-١- إعادة تعريف وتصنيف المناطق اللارسمية

تبادل المعلومات

تحديد التوجه العام واستراتيجية التعامل مع المناطق اللارسمية

يتم تحديد التوجه العام واستراتيجية التعامل مع المناطق اللارسمية على أساس قاعدة بيانات نظم المعلومات الجغرافية وتحليل الأطراف المعنية وتقدير الاحتياجات بالمشاركة. فضلاً عن التغذية المرتجعة من التخطيط بالمشاركة وتقييم الأثر

تشبيك وتعاون الأطراف المعنية

دعم مبادرات الجهود الذاتية

التعرف على المجتمع المحلي

تخطيط وإدارة التنمية المتكاملة

التوجه نحو تقييم الأثر

علاقة تحديد التوجه العام واستراتيجية التعامل مع المناطق اللارسمية بالمنهجيات الأخرى للتطوير بالمشاركة

المنهجيات المرتبطة بتحديد التوجه العام واستراتيجية التعامل مع المناطق اللارسمية

المستوى المحلي

الأهداف

- إعادة تعريف حدود كل منطقة لارسمية باستغلال المعرفة الميدانية للشركاء المعنيين المحليين

الخطوات التنفيذية

- عقد ورش عمل بواسطة وحدة تطوير المناطق اللارسمية مع الإدارات المعنية بالحي (ذات الخبرة الميدانية) ومع الشركاء المعنيين المحليين الآخرين من أجل مراجعة حدود كل منطقة لارسمية والنمط الذي تمثله باستخدام المعلومات المتاحة..... [٦]
- القيام بجولات ميدانية لاستكشاف المعلومات الناقصة أو غير الواضحة ومراجعة خصائص وحدود وأنماط كل منطقة لارسمية..... [٧]
- رسم الحدود الجديدة لكل منطقة لارسمية (وقد يشمل ذلك توسيع نطاق المناطق أو دمجها سوياً أو فصلها)..... [٨]
- تعديل قاعدة البيانات لكل منطقة لارسمية وفقاً للحدود الجديدة والخصائص والإمكانيات التي تم التحقق منها (المساحة وعدد السكان والخدمات وغيرها)..... [٩]

الشركاء

الشركاء المنفذون

- الإدارات ذات الصلة بالحي ومركز المعلومات والمجلس الشعبي المحلي

الشركاء المعاونون

- الإدارات الأخرى على مستوى الحي ووحدة تطوير المناطق اللارسمية والجمعيات الأهلية والقادة الطبيعيين

تصوير برنامج التنمية بالمشاركة في المناطق المحرومة /GIZ (التعاون الألماني الألماني)

بولاق الدكرور كمثال للمناطق غير المخططة

المستوى الإقليمي

- تحديث تعريف حدود المناطق اللارسمية في المحافظة وتعديل قاعدة البيانات تبعاً لذلك
- ضبط جودة إعادة تعريف حدود المناطق اللارسمية على المستوى المحلي
- استخدام الحدود المحدثة كأساس لتكوين صورة شاملة عن المناطق اللارسمية في المحافظة بهدف اقتراح استراتيجيات وإجراءات أخرى

- إدارة عملية إعادة تعريف وتصنيف المناطق اللارسمية بواسطة وحدة تطوير المناطق اللارسمية بالتنسيق مع إدارات الأحياء وفقاً للمعايير المحددة. . . . . [٣]
- إعداد تحليل للمناطق الحضرية في المدينة وفي كل حي موضح على طبقات من الخرائط، بحيث توضح كل طبقة ما يلي: . . . . . [٤]
  - المناطق المخططة ومخططات تقسيم الأراضي المعتمدة، مع اعتبار كل ما عدا ذلك مناطق غير مخططة (يتم الحصول على المعلومات من إدارة التخطيط العمراني و بالرجوع إلى مخططات المدينة أو الحي)
  - الإسكان المتعدي على أراضي الدولة، وهو يعتبر غير قانوني من حيث حيازة الأرض (يتم الحصول على المعلومات من إدارة الأملاك)
  - المناطق غير الآمنة طبقاً لمعايير ومؤشرات صندوق تطوير المناطق اللارسمية، مع اعتبار كل ما عدا ذلك مناطق آمنة عمرانياً
  - الخصائص الرئيسية لكل منطقة في المدينة أو الحي اعتماداً على الملاحظة المباشرة والمبدئية والصور الجوية (مثل المداخل والنسيج العمراني وغيرها)
  - معلومات تتعلق بالخدمات وشبكات المرافق ونطاق تغطيتها، ومن ثم تحديد المناطق المحرومة (يتم الحصول على المعلومات من إدارات الخدمات بالمحافظة أو الحي وخرائط هيئات المرافق)
- إبلاغ التصنيف المبدئي للمستوى المحلي للتحقق وإضافة معلومات تفصيلية. . . . . [٥]
- استلام البيانات حول المناطق اللارسمية من المستوى المحلي، ويشمل ذلك الحدود الجديدة وقاعدة البيانات المعدلة. . . . . [١٠]
- تحديث قاعدة بيانات المناطق اللارسمية بالمحافظة فيما يخص عددها وحجمها (بالكيلومتر المربع) وعدد سكانها. . . . . [١١]
- نشر التعريف الجديد وتصنيف المناطق اللارسمية بعد التحديث. . . . . [١٢]

الشركاء المنفذون

- وحدة تطوير المناطق اللارسمية بالمحافظة

الشركاء المعاونون

- مركز المعلومات ووحدة نظم المعلومات الجغرافية وإدارة التخطيط العمراني والمجلس الشعبي المحلي بالمحافظة

المستوى القومي

- وضع ونشر معايير موحدة (يتم وضعها من قبل الصندوق القومي لتطوير المناطق اللارسمية والهيئة العامة للتخطيط العمراني) لتعريف وتصنيف المناطق اللارسمية لكي يتم تبنيها بواسطة الأطراف المعنية على جميع المستويات

- وضع معايير تعريف وتصنيف المناطق اللارسمية من قبل كل من الصندوق القومي لتطوير المناطق اللارسمية والهيئة العامة للتخطيط العمراني. . . . . [١]
- إبلاغ المحافظات والأطراف المعنية على المستوى القومي بالمعايير الموضوعة. . . . . [٢]
- جمع قواعد البيانات المحدثة من المحافظات وإنشاء قاعدة بيانات قومية للمناطق اللارسمية. . . . . [١٣]

الشركاء المنفذون

- صندوق تطوير المناطق اللارسمية والهيئة العامة للتخطيط العمراني

الشركاء المعاونون

- الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء ومركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار ووزارتي التنمية المحلية والتخطيط

إعادة تعريف وتصنيف المناطق اللارسمية

المستوى المحلي

الظروف والمتطلبات العامة

- التزام إدارة الحي بتعبئة دور العاملين ذوي الخبرة في الإدارات المعنية للمشاركة في إعادة تعريف المناطق اللارسمية
- الاتصال الفعال والتعاون بين مختلف الإدارات بالحي

متطلبات تنمية القدرات

- كيفية قراءة وتحليل الخرائط وصور القمر الصناعي للإدارات المعنية
- كيفية استخدام نظم المعلومات الجغرافية من قبل مركز المعلومات لتحديد الحدود وتعديل قاعدة البيانات

المخرجات

- حدود حديثة التعريف وخصائص وإمكانيات تم التحقق منها لكل نمط من أنماط المناطق اللارسمية
- قاعدة بيانات معدلة للمناطق اللارسمية المعاد تعريفها

صورة بالقمر الصناعي من Google Earth

النسيج العمراني في منطقة مخططة بالمقارنة معه في منطقة لارسمية

تصوير: برنامج التنمية بالمشاركة في المناطق الحضرية / GIZ (التعاون الألماني الألمني)

مثال لمنطقة غير آمنة في منشأة ناصر

٢-٢- الخريطة المعلوماتية والسجل الرسمي

المستوى المحلي

الأهداف

- نشر سجل رسمي وخريطة معلوماتية للمناطق اللارسمية على النطاق المحلي
- تعزيز الشفافية من حيث إتاحة المعلومات المتعلقة بالمناطق اللارسمية والاستراتيجيات المقترحة لتطويرها

El Omraneya district - Fakiha area			Available data
Borders		North	Tersa st
		South	New el Talebiy st
		East	Abdel Rahim Abbas st
		West	El Muhawelat st
area			0.24 km2
Land ownership			Private
Population			13503
Infrastructure	Water	Percentage	100%
		Situation	Good
	Sewage	Percentage	100%
		Situation	Good
	Street paving	Percentage	17%
		Situation	Good
	Street lighting	Percentage	75%
Physical characteristics	Buildings type		Concrete structure
	Number of units		3250
	Structural situation		
Site	Accessibility		Easy
	Extendibility		Not extendible

المصدر: برنامج التنمية بالمشاركة في المناطق الحضرية / GIZ (التعاون الألماني الألمني)

مثال لجدول يحتوي على معلومات تفصيلية حول منطقة لارسمية

المستوى الإقليمي

- الالتزام السياسي لدى المحافظة بإعادة تعريف المناطق اللارسمية وفقاً للمعايير المحددة على المستوى القومي
- قدرة موظفي وحدة تطوير المناطق اللارسمية على إدارة عملية إعادة التعريف والتصنيف

- يجب تنمية القدرات التالية لدى موظفي وحدة تطوير المناطق اللارسمية:
  - إدارة العمليات وضبط الجودة
  - مهارات الاتصال والتنسيق
  - كيفية قراءة وتحليل الخرائط وصور القمر الصناعي

- خريطة وجدول للمناطق اللارسمية بعد إعادة تحديدها وتصنيفها وقاعدة بيانات مطابقة للتحديد الجديد
- معلومات تم التحقق منها حول المناطق اللارسمية بالمحافظة

المستوى القومي

- التزام الوزارات بالاتفاق على معايير موحدة لتعريف وتصنيف المناطق اللارسمية
- وضع اللامركزية في حيز التنفيذ عن طريق الاتصال الفعال مع المحافظات
- وجود قدرات لوضع معايير تعريف وتصنيف المناطق اللارسمية

- خبرة فنية عالية في وضع معايير تعريف وتصنيف المناطق اللارسمية (صندوق تطوير المناطق اللارسمية والهيئة العامة للتخطيط العمراني والاستشاريون)

- معايير موحدة لتعريف وتصنيف المناطق اللارسمية

المستوى الإقليمي

- إنشاء ونشر وتحديث سجل موحد وخرائط معلوماتية للمناطق اللارسمية في كل محافظة بحيث تكون موضع اتفاق بين جميع المستويات وتشمل المعلومات الأساسية واستراتيجيات التدخل للمناطق اللارسمية
- استخدام الخريطة المعلوماتية والسجل الرسمي كأساس لتكوين صورة واضحة عن المناطق اللارسمية في المحافظة، مما يعطي توجيهاً للاستراتيجيات والأنشطة التنفيذية لها وسيناريوهات التدخل
- تعزيز الشفافية من حيث إتاحة المعلومات المتعلقة بالمناطق اللارسمية والاستراتيجيات المقترحة

المستوى القومي

- إنشاء سجل موحد للمناطق اللارسمية يشمل المعلومات الأساسية واستراتيجيات التدخل على المستوى القومي والتي تم الاتفاق عليها على جميع المستويات
- اعتماد السجل الرسمي للمناطق اللارسمية في المحافظات ونشره بين الوزارات
- تعزيز الشفافية من حيث المعلومات المتعلقة بالمناطق اللارسمية والاستراتيجيات المقترحة
- توفير الأساس اللازم لتكوين صورة عامة عن المناطق اللارسمية ودعم اتخاذ القرار حول كيفية التعامل معها

الخريطة المعلوماتية والسجل الرسمي

المستوى المحلي

الخطوات التنفيذية

- عقد ورش عمل بواسطة وحدة تطوير المناطق اللارسمية بالمحافظة مع الإدارات المعنية بالحي (ذات الخبرة الميدانية) لتنظيم وتصنيف البيانات قطاعياً لكل منطقة لارسمية وفقاً للصيغة الموحدة من المستوى القومي. ..... [٣]
- إنتاج خرائط معلوماتية وسجل رسمي للمناطق اللارسمية بالحي لكل قطاع وفقاً للصيغة الموحدة. ..... [٥]
- اعتماد البيانات الواردة في الخرائط المعلوماتية والسجل الرسمي بواسطة الأطراف المعنية المحلية. ..... [٦]
- نشر الخرائط المعلوماتية والسجل الرسمي محلياً. ..... [١٣]

الشركاء

الشركاء المنفذون

- مركز المعلومات بالحي

الشركاء المعاونون

- الإدارات الأخرى بالحي ووحدة تطوير المناطق اللارسمية

الظروف والمتطلبات العامة

- الاتصال الفعال مع المحافظة
- أدوات عرض وإظهار مناسبة لعرض السجل والخرائط المعلوماتية

مصدر الخريطة: برنامج التنمية بالمشاركة في المناطق الحضرية /GIZ (التعاون الإقليمي الألماني)

الخريطة المعلوماتية لبولاق الدكرور

مصدر الخريطة: مايزن سيجوبه (CEDE) يونيو ٢٠٠٠

تصنيف المناطق السكنية المبنية في القاهرة الكبرى (رسمية ولارسمية)

Governorate	Total no. of IAs	Area Status								Current IAs	Date	Population of IAs
		non-upgradeable & to be redeveloped				Upgradeable						
		Total areas	Removed	On-going removal	Removal not started	Total areas	Upgraded	On-going upgrading	Upgrading not started			
Cairo	81	13	7	5	1	68	0	68	0	74	Jul-07	3,004,380
Giza	36	0	0	0	0	36	7	27	2	29	Oct-07	1,909,705
Qalyoubeya	67	0	0	0	0	67	9	58	0	58	Aug-07	1,206,030
Alexandria	30	1	1	0	0	29	0	29	0	29	Sep-07	1,506,210
Beheira	90	2	0	0	2	88	19	30	39	71	Apr-08	203,847
Matruh	30	0	0	0	0	30	0	0	30	30	Sep-07	124,856

المصدر: مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار ٢٠٠٨

بيانات إحصائية للمناطق اللارسمية في محافظات مصر

المستوى الإقليمي

- إدارة عملية إنتاج الخرائط المعلوماتية والسجل الرسمي على المستوى المحلي على أساس قاعدة بيانات نظم المعلومات الجغرافية للمناطق اللارسمية وبالتنسيق مع الأحياء وفقاً للصيغة الموحدة من المستوى القومي. [٢]
- تلقي البيانات الخاصة بالمناطق اللارسمية من المستوى المحلي وتنظيمها وتصنيفها قطاعياً وضبطها وفقاً للصيغة الموحدة. [٧]
- إنتاج خرائط معلوماتية وسجل للمناطق اللارسمية لكل قطاع على مستوى المحافظة واعتمادها رسمياً وفقاً للصيغة الموحدة. [٨]
- توزيع الخرائط المعلوماتية والسجل الرسمي للمناطق اللارسمية بعد اعتمادها على المستوى المحلي (الأحياء). [١٢]

الشركاء المنفذون

- مركز المعلومات ووحدة نظم المعلومات الجغرافية ووحدة تطوير المناطق اللارسمية بالمحافظة

الشركاء المعاونون

- مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار والهيئة العامة للتخطيط العمراني ومراكز المعلومات بالأحياء

- التزام المحافظة بإصدار السجل والخريطة المعلوماتية وتوزيعهما على الأحياء
- وجود قدرات لعمل مايلي:
  - إنتاج السجل الرسمي والخرائط المعلوماتية على مستوى المحافظة
  - إدارة العملية على المستوى المحلي

المستوى القومي

- وضع صيغة موحدة للخرائط المعلوماتية والسجلات الخاصة بالمناطق اللارسمية وتوزيعها إلى المستوى المناسب. [١]
- دعم عملية إنتاج خرائط معلوماتية وسجلات رسمية للمناطق اللارسمية على المستويين المحلي والإقليمي وفقاً للصيغة الموحدة. [٤]
- تلقي البيانات الخاصة بالمناطق اللارسمية من المستوى الإقليمي وتنظيمها وتصنيفها قطاعياً وضبطها وفقاً للصيغة الموحدة. [٩]
- تجميع خرائط معلوماتية وسجلات للمناطق اللارسمية على المستوى القومي واعتمادها رسمياً عن طريق مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار والهيئة العامة للتخطيط العمراني، وتشمل طبقات المعلومات القطاعية. [١٠]
- توزيع الخرائط المعلوماتية والسجلات الرسمية للمناطق اللارسمية بعد اعتمادها على الهيئات المعنية على المستوى القومي فضلاً عن المستويين الإقليمي والمحلي. [١١]

الشركاء المنفذون

- مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار والهيئة العامة للتخطيط العمراني

الشركاء المعاونون

- الصندوق القومي لتطوير المناطق اللارسمية ووزارتي التنمية المحلية والتخطيط

- التزام الوزارات بالاتفاق على سجل موحد للمناطق اللارسمية
- وضع الشفافية في حيز التنفيذ عن طريق تحسين الاتصال والتوزيع الجيد للسجل والخريطة المعلوماتية بين المحافظات والأحياء
- وجود قدرات لعمل ما يلي:
  - إدارة إنتاج السجل والخريطة المعلوماتية على المستويين الإقليمي والمحلي
  - إنتاج السجل الرسمي القومي والخرائط المعلوماتية القومية للمناطق اللارسمية

الخريطة المعلوماتية والسجل الرسمي

المستوى المحلي

متطلبات تنمية القدرات

- مقدمة لنظم المعلومات الجغرافية للعاملين بالوظائف الفنية وأنظمة تبادل المعلومات
- كيفية تهيئة البيانات

المخرجات

- سجل موحد ومنشور يشمل المسمى والمعلومات الأساسية لكل منطقة لارسمية
- خرائط معلوماتية (متكاملة وقطاعية) تشمل المعلومات الأساسية والتفصيلية لكل منطقة لارسمية

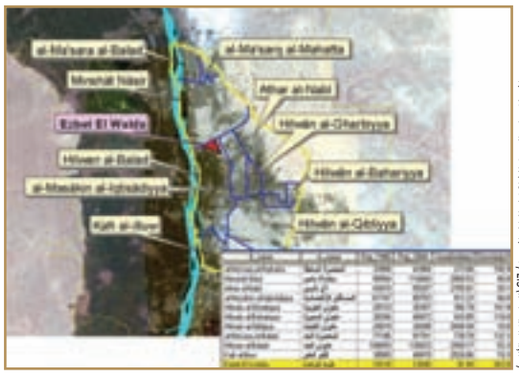

خريطة معلوماتية لحي حلوان

مصدر الخريطة: برنامج التنمية بالمشاركة في المناطق الحضرية /GIZ (التعاون الألماني الألماني)

٢-٣- استراتيجيات وأولويات التدخل

المستوى المحلي

الأهداف

- تحديد استراتيجية التدخل في كل منطقة لارسمية في إطار الاستراتيجية العامة المحددة في المستويات الأعلى (الإقليمي والقومي)
- تحديد أولويات التطوير في كل منطقة لارسمية على أساس تقدير الاحتياجات بالمشاركة والأولويات المحددة على المستويين الإقليمي والقومي

الخطوات التنفيذية

- تطبيق استراتيجيات التدخل والأولويات في كل منطقة لارسمية وفقاً لتقدير الاحتياجات بالمشاركة. ..... [٥]
- وضع خطة وإطار زمني لتنفيذ التدخلات المقترحة وفقاً للأولويات والموارد المتاحة. ..... [٨]
- تحديث السجل الرسمي والخرائط المعلوماتية وفقاً للاستراتيجيات التفصيلية والأولويات التي تم تحديدها. ..... [٩]

معلومات تفصيلية حول عزبة أبو حشيش تقترح استراتيجية تدخل ملائمة

مصدر الخريطة: برنامج التنمية بالمشاركة في المناطق الحضرية /GIZ (التعاون الألماني الألماني)

المستوى الإقليمي

- مقدمة عامة عن نظم المعلومات الجغرافية وأنظمة تبادل المعلومات
- مقدمة لنظم المعلومات الجغرافية للعاملين بالوظائف الفنية
- كيفية تهيئة البيانات
- كيفية تحليل البيانات باستخدام نظم المعلومات الجغرافية
- كيفية استخدام برنامج ArcGIS (نسخة حديثة) مستوى متقدم

- سجل موحد ومنشور وخرائط معلوماتية موحدة (عامة وقطاعية) للمناطق اللارسمية في المحافظة تشمل المعلومات الأساسية والتصنيف واستراتيجيات التدخل

المستوى القومي

- مقدمة لنظم المعلومات الجغرافية للمعلومات العامة وأنظمة تبادل المعلومات
- كيفية تهيئة البيانات
- كيفية استخدام برنامج ArcGIS (نسخة حديثة)

- سجل موحد ومنشور وخرائط معلوماتية موحدة (عامة وقطاعية) للمناطق اللارسمية تشمل المعلومات الأساسية والتصنيف واستراتيجيات التدخل، مع اعتمادها من قبل الهيئات الحكومية المعنية

المستوى الإقليمي

- تصنيف المناطق اللارسمية في المحافظة وفقاً لتعريفها وقاعدة البيانات المعدلة
- اقتراح وتنسيق استراتيجيات التعامل مع المناطق اللارسمية على أساس التصنيف
- تحديد أولويات تطوير المناطق اللارسمية في المحافظة إستناداً إلى التصنيف والتدخلات المقترحة

- تطبيق استراتيجيات التدخل حسب وضع المناطق اللارسمية في المحافظة. . . . . [٤]
- جمع التدخلات في مجموعات متكاملة من البرامج ووضع الأولويات وفقاً للموارد المتاحة على أساس تقدير الاحتياجات بالمشاركة والأولويات التي تم تحديدها على المستوى المحلي. . . . . [٦]
- توزيع التدخلات المتفق عليها على المستوى المحلي وفقاً للأولويات الموضوعة. . . . . [٧]
- وضع وتنسيق خطة (إطار زمني) لتنفيذ الاستراتيجيات المقترحة وفقاً للأولويات والموارد المتاحة في المحافظة. . . . . [١٠]
- تحديث السجل الرسمي والخرائط المعلوماتية على المستوى الإقليمي وفقاً للاستراتيجيات العامة والتفصيلية والأولويات التي تم تحديدها. . . . . [١١]

المستوى القومي

- وضع استراتيجيات تدخل معدة على أساس تصنيف المناطق اللارسمية والاتفاق عليها على جميع المستويات
- تحديد أولويات تطوير المناطق اللارسمية على المستوى القومي بالرجوع إلى التصنيف المعتمد
- توفير الأساس لصناعة القرار فيما يخص التعامل مع المناطق اللارسمية على المستويين الإقليمي والمحلي

- وضع واعتماد استراتيجيات تدخل ملائمة لطبيعة المناطق اللارسمية. . . . . [١]
- وضع معايير تحديد الأولويات. . . . . [٢]
- توزيع ما تم وضعه من استراتيجيات للتدخل ومعايير لتحديد الأولويات على المحافظات والهيئات الحكومية المعنية. [٣]
- تحديث السجل الرسمي والخرائط المعلوماتية على المستوى القومي وفقاً للاستراتيجيات والمعايير المحددة. . . . . [١٢]
- وضع وتنسيق خطة قومية (إطار زمني) لتنفيذ التدخلات المقترحة وفقاً للأولويات والموارد المتاحة. . . . . [١٣]

استراتيجيات وأولويات التدخل

المستوى المحلي

الشركاء

الشركاء المنفذون

- الإدارات المعنية بالحي، ومركز المعلومات، و المجلس الشعبي المحلي

الشركاء المعاونون

- الإدارات الفنية الأخرى على مستوى الحي ووحدة تطوير المناطق اللارسمية بالمحافظة والجمعيات الأهلية والقادة الطبيعيين

الظروف والمتطلبات العامة

- وجود قدرات لتحديد التدخلات وترتيب الأولويات في كل منطقة لارسمية وفقاً للاستراتيجيات العامة وتقدير الاحتياجات المحلية بالمشاركة

متطلبات تنمية القدرات

- وجود قدرات للتعامل مع الخرائط وقاعدة بيانات نظم المعلومات الجغرافية
- خبرة فنية في التخطيط العمراني

المخرجات

- استراتيجية تدخل مقترحة لكل منطقة لارسمية
- أولويات محددة في التعامل مع كل منطقة لارسمية وفقاً لاستراتيجية التدخل وتقييم الاحتياجات بالمشاركة

المصدر: جمعية تصميم المجتمعات لصالح برنامج التنمية بالمشاركة في المناطق المحمية

تحديد الأولويات في تطوير المناطق اللارسمية

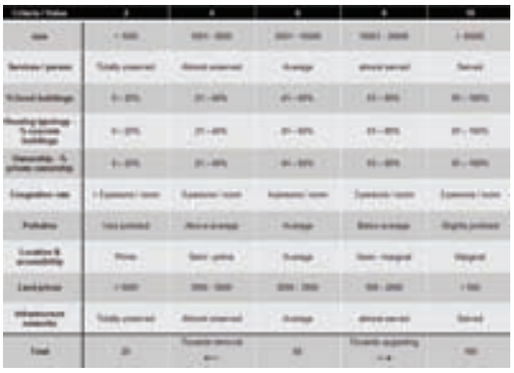

المصدر: الهيئة العامة للتخطيط العمراني

مصفوفة لتحديد استراتيجية التدخل مقترحة بواسطة الهيئة العامة للتخطيط العمراني

مصدر الخريطة: برنامج التنمية بالمشاركة في المناطق المحمية /GIZ (التعاون الألماني الألماني)

تصنيف المناطق اللارسمية حسب أولويات التدخل وفقاً لأولويات الاحتياجات عام ٢٠٠٨

المستوى الإقليمي	المستوى القومي
الشركاء المنفذون ♦ وحدة تطوير المناطق اللارسمية **الشركاء المعاونون** ♦ مركز المعلومات. وإدارة التخطيط العمراني	**الشركاء المنفذون** ♦ صندوق تطوير المناطق اللارسمية والهيئة العامة للتخطيط العمراني **الشركاء المعاونون** ♦ مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار ووزارتي التنمية المحلية والتخطيط
♦ التزام المحافظة بتحديد استراتيجيات التدخل في المناطق اللارسمية في المحافظة وفقاً للاستراتيجيات المحددة على المستوى القومي ♦ وجود قدرات لدى العاملين بوحدة تطوير المناطق اللارسمية لتحديد استراتيجيات التدخل وترتيب الأولويات	♦ التزام الوزارات بالاتفاق على معايير موحدة لترتيب الأولويات وفقاً لاستراتيجيات التدخل ♦ وضع اللامركزية حيز التنفيذ بالتواصل الفعال مع المحافظات ♦ وجود قدرات لتحديد استراتيجيات التدخل ووضع معايير ترتيب الأولويات
♦ وجود قدرات للتعامل مع الخرائط وقاعدة بيانات نظم المعلومات الجغرافية ♦ خبرة فنية في التخطيط العمراني	♦ وجود قدرات للتعامل مع الخرائط وقاعدة بيانات نظم المعلومات الجغرافية ♦ خبرة فنية في التخطيط العمراني ومعرفة بالخبرات العالمية وأفضل الممارسات في مجال التعامل مع المناطق اللارسمية
♦ استراتيجيات تدخل مقترحة للمناطق اللارسمية في المحافظة ♦ أولويات محددة في كيفية التعامل مع المناطق اللارسمية في المحافظة وفقاً لاستراتيجيات التدخل وتقدير الاحتياجات بالمشاركة ♦ معلومات محققة حول المناطق اللارسمية في المحافظة تشمل التدخلات والأولويات المقترحة	♦ مجموعة من الاستراتيجيات العامة للتعامل مع المناطق اللارسمية ♦ معايير موحدة لترتيب أولويات التدخلات في تطوير المناطق اللارسمية وفقاً للإطار المحدد في استراتيجيات التدخل

٣ تشبيك وتعاون الأطراف المعنية

٣-١- تحليل الأطراف المعنية وإدارة العلاقات بينهم

تبادل المعلومات

تحديد التوجه العام واستراتيجية التعامل مع المناطق اللارسمية

تشبيك وتعاون الأطراف المعنية

رسم خريطة للأطراف المعنية المحلية وشركاء التنمية المحتملين على جميع المستويات، وتنسيق أدوارهم وتعبئة مواردهم ومدخلاتهم لتغذية التوجه العام للتعامل مع المناطق اللارسمية

دعم مبادرات الجهود الذاتية

التعرف على المجتمع المحلي

تخطيط وإدارة التنمية المتكاملة

التوجه نحو تقييم الأثر

علاقة تشبيك وتعاون الأطراف المعنية بالمنهجيات الأخرى للتطوير بالمشاركة

المنهجيات المرتبطة بتشبيك وتعاون الأطراف المعنية

يعتبر عمل خريطة للأطراف المعنية وتحليلهم وإدارة العلاقات بينهم أداة يمكن استخدامها على كل مستوى بشكل مستقل عن تطبيقها على المستويات الأخرى، وإن كان تداول تحليل الأطراف المعنية بين المستويات الثلاثة يجعل الموقف أكثر وضوحاً لجميع الأطراف المعنيين بتطوير المناطق اللارسمية.

وتعتبر خريطة الأطراف المعنية نقطة انطلاق رئيسية نحو بدء تدخلات التطوير، كما أنها يمكن أن تكون مفيدة في مراحل زمنية مختلفة حيث أن الأطراف المعنية وعلاقاتها ببعضها البعض تختلف مع الزمن، وبذلك يمكن استخدامها أيضاً كأداة متابعة لتوضيح كيفية تغير العلاقات بين الأطراف المعنية وأصحاب المصالح.

المستوى المحلي

الأهداف

- التعرف على الأطراف المعنية الحالية والمحتملة في تطوير منطقة لارسمية ما بالمشاركة وعلاقاتهم ببعضهم البعض وعلاقاتهم بالشركاء على المستويين الإقليمي والقومي
- التعرف على الثغرات ونقاط الضعف وأوجه الخلاف والتعاون في شبكة علاقات الأطراف المعنية المحلية
- وضع تحليل الأطراف المعنية على المستوى المحلي ضمن الصورة العامة للمناطق اللارسمية على المستوى الإقليمي بالشكل الذي يهدف إلى تحقيق تناغم وتنسيق الجهود ويقضي على الخلافات

الخطوات التنفيذية

- رسم وإظهار جميع الأطراف المعنية المشاركة في تطوير منطقة لارسمية ما باستخدام طريقة عمل خريطة الأطراف المعنية. ..... [١]
- الحصول على خرائط الأطراف المعنية التي تم إصدارها على المستويات الأخرى. ..... [٢]
- تصنيف الأطراف المعنية إلى أطراف معنية أساسية أو مهمة أو ثانوية وتحديد الأطراف التي لديها سلطة الإيقاف من الأطراف المعنية السابقة وهي تلك التي تستطيع إيقاف أو دعم النشاط المخطط له. ..... [٣]
- التعرف على دور واهتمام كل طرف من الأطراف المعنية وعلاقته بالنشاط المخطط له. ..... [٤]
- التعرف على العلاقات بين مختلف الأطراف المعنية وتحديد خصائصها من حيث قوة كل علاقة والاهتمامات المشتركة، ويشمل ذلك على سبيل المثال علاقات التحالفات أو علاقات التعاون الرسمية أو الخلافات والعلاقات الضعيفة أو غير الرسمية أو العلاقات الغائبة وغير الموجودة أصلاً، فضلاً عن توضيح اتجاه العلاقات التي تحدد سيطرة طرف على الآخر. ..... [٥]
- تحديد الثغرات والعلاقات الضعيفة أو المتوترة والعمل على وضعها في الوضع المستهدف. [٦]

الشركاء

- يختلف الشركاء حسب أنشطة التطوير في المنطقة اللارسمية، وإن كانت القائمة لا يجب أن تخلو من الإدارة المحلية والجمعيات الأهلية وممثلي المجتمع المحلي

المستوى الإقليمي

- التعرف على شبكات الأطراف المعنية المحلية والشركاء على المستوى الإقليمي المشتركين في أو ذوي الاهتمام المحتمل بتطوير المناطق اللارسمية بالمشاركة
- التعرف على الثغرات وأوجه الخلاف والتعاون في شبكة الأطراف المعنية
- وضع تحليل الأطراف المعنية على المستوى الإقليمي ضمن الصورة العامة للمناطق اللارسمية بالشكل الذي يهدف إلى تحقيق تناغم وتنسيق الجهود ويقضي على الخلافات

- رسم وإظهار جميع الأطراف المعنية المشاركة في تطوير المناطق اللارسمية في المحافظة باستخدام طريقة عمل خريطة الأطراف المعنية.. [١]
- الحصول على خرائط الأطراف المعنية التي تم إصدارها على المستويات الأخرى. [٢]
- تصنيف الأطراف المعنية إلى أطراف معنية أساسية أو مهمة أو ثانوية وتحديد الأطراف التي لديها سلطة الإيقاف من الأطراف المعنية السابقة وهي تلك التي تستطيع إيقاف أو دعم النشاط المخطط له. [٣]
- التعرف على دور واهتمام كل طرف من الأطراف المعنية وعلاقته بالنشاط المخطط له. [٤]
- التعرف على العلاقات بين مختلف الأطراف المعنية وتحديد خصائصها من حيث قوة كل علاقة والاهتمامات المشتركة، ويشمل ذلك على سبيل المثال علاقات التحالفات أو علاقات التعاون الرسمية أو الخلافات والعلاقات الضعيفة أو غير الرسمية أو العلاقات الغائبة وغير الموجودة أصلاً، فضلاً عن توضيح اتجاه العلاقات التي تحدد سيطرة طرف على الآخر.. [٥]
- تحديد الثغرات والعلاقات الضعيفة أو المتوترة والعمل على وضعها في الوضع المستهدف. [٦]

- يختلف الشركاء حسب مجال أنشطة التطوير، وإن كانت القائمة لا يجب أن تخلو من الإدارة المحلية والجمعيات الأهلية

المستوى القومي

- التعرف على الأطراف المعنية الحالية في تطوير المناطق اللارسمية بالمشاركة على المستوى القومي وعلاقاتهم ببعضهم البعض وعلاقاتهم بالشركاء على المستويين الإقليمي والمحلي
- التعرف على الثغرات وأوجه الخلاف والتعاون في شبكة الأطراف المعنية
- تحديث سياسات تطوير المناطق اللارسمية وفقاً لأدوار الأطراف المعنية على جميع المستويات

- رسم وإظهار جميع الأطراف المعنية المشاركة في تطوير المناطق اللارسمية على المستوى القومي. [١]
- الحصول على خرائط الأطراف المعنية التي تم إصدارها في المستويين الإقليمي والمحلي. [٢]
- تصنيف الأطراف المعنية إلى أطراف معنية رئيسية أو أولية أو نيف الأطراف المعنية إلى أطراف معنية أساسية أو مهمة أو ثانوية وتحديد الأطراف التي لديها سلطة الإيقاف من الأطراف المعنية السابقة وهي تلك التي تستطيع إيقاف أو دعم النشاط المخطط له. [٣]
- التعرف على دور واهتمام كل طرف من الأطراف المعنية وعلاقته بالنشاط المخطط له. [٤]
- التعرف على العلاقات بين مختلف الأطراف المعنية وتحديد خصائصها من حيث قوة كل علاقة والاهتمامات المشتركة، ويشمل ذلك على سبيل المثال علاقات التحالفات أو علاقات التعاون الرسمية أو الخلافات والعلاقات الضعيفة أو غير الرسمية أو العلاقات الغائبة وغير الموجودة أصلاً، فضلاً عن توضيح اتجاه العلاقات التي تحدد سيطرة طرف على الآخر. [٥]
- تحديد الثغرات والعلاقات الضعيفة أو المتوترة والعمل على وضعها في الوضع المستهدف. [٦]

- يختلف الشركاء حسب أنشطة التطوير في المنطقة اللارسمية، وإن كانت القائمة لا يجب أن تخلو من الوزارات المعنية والهيئات الحكومية المركزية والقطاع الخاص والجهات المانحة والجمعيات الأهلية

تحليل الأطراف المعنية وإدارة العلاقات بينهم

المستوى المحلي

الظروف والمتطلبات العامة

- يجب بدء عملية تحليل الأطراف المعنية في إطار نشاط محدد مثل تطوير منطقة لارسمية ما أو بعض التدخلات المعينة فيها
- توفر الشفافية التي تتيح الحصول على معلومات حول الأطراف المعنية وعلاقاتهم

متطلبات تنمية لقدرات

- هذه الأداة سهلة الاستخدام وتحتاج إلى المعرفة بالطرق المختلفة لرسم وإظهار خرائط الأطراف المعنية
- يمكن عمل تحليل الأطراف المعنية بواسطة مجموعة مكونة من ستة أفراد. وعند زيادة العدد عن ذلك فإنه من المناسب تكوين مجموعات عمل أصغر

المخرجات

- خريطة للأطراف المعنية وتحليل للأطراف المعنية المحلية المشتركة في تطوير منطقة لارسمية ما أو تدخل معين في هذا النطاق
- قائمة بالأنشطة التي تستهدف تحسين وتقوية العلاقات المتوترة أو الغائبة وغير الموجودة عندما تدعو الحاجة لذلك فيما يخص نشاط معين

تصوير: برنامج التنمية بالمشاركة في المناطق المحرومة / GIZ (التعاون الألماني الألماني)

اجتماع للأطراف المعنية في محافظة القاهرة

المصدر: برنامج التنمية بالمشاركة في المناطق المحرومة / GIZ (التعاون الألماني الألماني)

مثال يوضح خريطة للأطراف المعنية

تصوير: برنامج التنمية بالمشاركة في المناطق المحرومة / GIZ (التعاون الألماني الألماني)

اجتماع للأطراف المعنية في محافظة حلوان

المستوى الإقليمي

- يجب بدء عملية تحليل الأطراف المعنية في إطار نشاط محدد مثل تطوير المناطق اللارسمية في المحافظة أو تطوير مناطق معينة ذات أولوية
- توفر الشفافية التي تتيح الحصول على معلومات حول الأطراف المعنية وعلاقاتهم
- الاعتبارات السياسية الواجب مراعاتها عند تبادل المعلومات حول الأطراف المعنية ونواياهم أو أهدافهم غير المعلنة وعلاقاتهم

- هذه الأداة سهلة الاستخدام وتحتاج إلى المعرفة بالطرق المختلفة لرسم وإظهار خرائط الأطراف المعنية
- يمكن عمل تحليل الأطراف المعنية بواسطة مجموعة مكونة من ستة أفراد. وعند زيادة العدد عن ذلك فإنه من المناسب تكوين مجموعات عمل أصغر

- خريطة للأطراف المعنية توضح جميع الأطراف على جميع المستويات والمعنية بتطوير المناطق اللارسمية في المحافظة وعلاقاتهم ببعضهم البعض
- قائمة بالأنشطة التي تستهدف تحسين وتقوية العلاقات المتوترة أو الغائبة وغير الموجودة عندما تدعو الحاجة لذلك فيما يخص نشاط معين

المستوى القومي

- يجب بدء عملية تحليل الأطراف المعنية في إطار نشاط محدد مثل تطوير المناطق اللارسمية على المستوى القومي
- توفر الشفافية التي تتيح الحصول على معلومات حول الأطراف المعنية وعلاقاتهم
- الاعتبارات السياسية الواجب مراعاتها عند تبادل المعلومات حول الأطراف المعنية ونواياهم أو أهدافهم غير المعلنة وعلاقاتهم

- هذه الأداة سهلة الاستخدام وتحتاج إلى المعرفة بالطرق المختلفة لرسم وإظهار خرائط الأطراف المعنية
- يمكن عمل تحليل الأطراف المعنية بواسطة مجموعة مكونة من ستة أفراد. وعند زيادة العدد عن ذلك فإنه من المناسب تكوين مجموعات عمل أصغر

- خريطة للأطراف المعنية توضح جميع الأطراف على جميع المستويات والمعنية بتطوير المناطق اللارسمية وعلاقاتهم ببعضهم البعض
- قائمة بالأنشطة التي تستهدف تحسين وتقوية العلاقات المتوترة أو الغائبة وغير الموجودة عندما تدعو الحاجة لذلك فيما يخص نشاط معين

٣-٢- تعبئة وتنسيق الموارد

المستوى المحلي

الأهداف

- التعرف على الأدوار والمدخلات المحتملة لكل شريك من شركاء التنمية على المستوى المحلي فيما يخص تطوير المناطق اللارسمية اعتماداً على تحليل الأطراف المعنية المحلية
- دعم تنفيذ الخطط الموضوعة على المستوى الإقليمي لتنسيق أنشطة تطوير المناطق اللارسمية

الخطوات التنفيذية

- التعرف على الأدوار والمدخلات المتوقعة من الأطراف المعنية المحلية في تطوير كل منطقة لارسمية اعتماداً على تحليل الأطراف المعنية. ..... [١]
- تيسير المفاوضات مع الأطراف المعنية المحلية حول أدوارهم ومواردهم التي يمكنهم توفيرها لدعم عملية التطوير. ..... [٤]
- دعم تنفيذ الخطط الموضوعة على المستوى الإقليمي. ..... [١١]

الشركاء

الشركاء المنفذون

- إدارة الحي

الشركاء المعاونون

- جميع فئات الأطراف المعنية المحلية

الظروف والمتطلبات العامة

- الثقة فيما بين الأطراف المعنية على المستوى المحلي
- قنوات التواصل
- الإطار القانوني للاتفاقات والالتزامات بين الشركاء

متطلبات تنمية القدرات

- لا توجد متطلبات

المخرجات

- موارد مخصصة لتطوير المناطق اللارسمية من كافة الأطراف
- خطة لتنسيق الأدوار والموارد لشركاء التنمية في كل منطقة لارسمية

المصدر: برنامج التنمية بالمشاركة في المناطق المحضرية / GIZ (التعاون الإقليمي الألماني)

نموذج البنك الدولي للمشاركة

تصوير: برنامج التنمية بالمشاركة في المناطق المحضرية / GIZ (التعاون الإقليمي الألماني)

لقاء مجتمعي لمناقشة الأدوار وتعبئة الموارد لحملة تنظيف الشوارع في بولاق الدكرور

تصوير: برنامج التنمية بالمشاركة في المناطق المحضرية / GIZ (التعاون الإقليمي الألماني)

الموارد المقدمة من محافظة الجيزة: العمالة والمعدات

تصوير: برنامج التنمية بالمشاركة في المناطق المحضرية / GIZ (التعاون الإقليمي الألماني)

العمل التعاوني كنتيجة لتعبئة الموارد

المستوى الإقليمي

- التعرف على الأدوار المحتملة والموارد المتاحة لدى كل شريك من شركاء التنمية على المستويات القومي والإقليمي والمحلي فيما يخص تطوير المناطق اللارسمية اعتماداً على تحليل الأطراف المعنية
- ضمان التزام مختلف شركاء التنمية بتطوير المناطق اللارسمية
- تنسيق الأدوار والموارد وجهود التنمية لمختلف الشركاء في كل منطقة لارسمية وفي جميع المناطق اللارسمية في المحافظة

- استخدام خرائط وتحليل الأطراف المعنية على جميع المستويات للتعرف على الأدوار المحتملة والموارد المتاحة لدى كل شريك من شركاء التنمية فيما يخص تطوير المناطق اللارسمية في المحافظة. [٣]
- التواصل مع شركاء التنمية المحتملين والتفاوض حول الأدوار المقترحة والموارد المتاحة. . . . . [٥]
- ضمان التزام مختلف شركاء التنمية في تطوير المناطق اللارسمية. . . . . [٧]
- إعداد خطة تنسيقية للموارد والجهود التنموية لمختلف الشركاء في كل منطقة لارسمية وبين المناطق اللارسمية في المحافظة. . . . . [٨]
- إبلاغ الخطط الخاصة بتنسيق أدوار وموارد الشركاء على المستويين المحلي والقومي. . . . . [٩]

الشركاء المنفذون

- إدارة المحافظة ووحدة تطوير المناطق اللارسمية

الشركاء المعاونون

- جميع الشركاء المحتملين على المستوى الإقليمي

- الثقة فيما بين الأطراف المعنية على المستوى الإقليمي
- قنوات التواصل
- الإطار القانوني للاتفاقات والالتزامات بين الشركاء

- مهارات التوسط والتفاوض والتنسيق ومهارات تعبئة الموارد

- موارد مخصصة لتطوير المناطق اللارسمية
- خطة لتنسيق الأدوار والموارد المتاحة لشركاء التنمية في المناطق اللارسمية في المحافظة

المستوى القومي

- التعرف على الأدوار المحتملة والموارد المتاحة لدى كل شريك من شركاء التنمية على المستوى القومي فيما يخص تطوير المناطق اللارسمية اعتماداً على تحليل الأطراف المعنية
- التزام الشركاء على المستوى القومي بتطوير المناطق اللارسمية
- إتاحة تنسيق أدوار وموارد شركاء التنمية فيما يخص تطوير المناطق اللارسمية على المستوى القومي

- التعرف على الأدوار المحتملة والموارد المتاحة للشركاء على المستوى القومي في تطوير المناطق اللارسمية اعتماداً على تحليل الأطراف المعنية. . . . . [٢]
- تيسير التفاوض مع الشركاء على المستوى القومي حول أدوارهم ومواردهم المتاحة. . . . . [٦]
- دعم تنفيذ الخطط الموضوعة للتنسيق على المستوى الإقليمي. . . . . [١٠]

الشركاء المنفذون

- وزارة التنمية المحلية

الشركاء المعاونون

- جميع الشركاء المحتملين على المستوى القومي

- الثقة فيما بين الأطراف المعنية على المستوى القومي
- قنوات التواصل
- الإطار القانوني للاتفاقات والالتزامات بين الشركاء

- لا توجد متطلبات

- موارد مخصصة لتطوير المناطق اللارسمية
- خطة لتنسيق الأدوار والموارد المتاحة لشركاء التنمية في المناطق اللارسمية على المستوى القومي

٤ دعم مبادرات الجهود الذاتية

٤-١- مشروعات المبادرات المحلية من خلال الجمعيات الأهلية

تبادل المعلومات

تحديد التوجه العام واستراتيجية التعامل مع المناطق اللارسمية

تشبيك وتعاون الأطراف المعنية

دعم مبادرات الجهود الذاتية

تنفيذ مشروعات ملموسة عن طريق الجمعيات الأهلية، مع إمكانية استخدام نظم المعلومات الجغرافية وتقدير الاحتياجات بالمشاركة والتوجه العام للمناطق اللارسمية لتنسيق وإدارة مشروعات المبادرات المحلية وتخصيص وإدارة الموارد الخاصة بها

التعرف على المجتمع المحلي

تخطيط وإدارة التنمية المتكاملة

التوجه نحو تقييم الأثر

علاقة دعم مبادرات الجهود الذاتية بالمنهجيات الأخرى للتطوير بالمشاركة

المنهجيات المرتبطة بدعم مبادرات الجهود الذاتية

المستوى المحلي

الأهداف

- تمكين المجتمعات المحلية والدعوة للعمل المشترك مع الحكومة والإدارة المحلية
- بناء قدرات الجمعيات الأهلية المحلية
- تلبية الاحتياجات العاجلة للمجتمعات في المناطق المحرومة
- بناء الثقة بين السكان والمجتمع المدني والحكومة، والمتولدة من النتائج الإيجابية والتغيرات السريعة والملموسة

الخطوات التنفيذية

- تقوم لجنة مشروعات المبادرات المحلية والشركاء المعنيين على المستوى المحلي (إدارة التضامن الاجتماعي والإدارة المحلية والمجلس الشعبي المحلي والجمعيات الأهلية المظلة والخدمات العامة) بشرح معايير التمويل للجمعيات الأهلية المحلية ودعم عملية تطوير وتنفيذ هذه المشروعات. [٦]
- تعبئة جهود الجمعيات الأهلية المحلية للتعرف على الاحتياجات ذات الأولوية وأخذ زمام المبادرة نحو تلبيتها وتقديم مقترحات مدروسة جيداً لصندوق المبادرات المحلية. ..... [٧]
- القيام بجولات تحقق ميداني لتقييم قدرات الجمعيات الأهلية باستخدام أداة تقييم القدرات وعوامل النجاح لمشروعات المبادرات المحلية..... [٨]
- تنفيذ مشروعات ملموسة من خلال الجمعيات الأهلية المحلية مع بناء قدرات الجمعية الأهلية المنفذة (عن طريق الجمعيات المظلة أو الجمعيات الأهلية ذات الخبرة أو الاستشاريين). ..... [٩]

الشركاء

الشركاء المنفذون

- الجمعية الأهلية المنفذة بدعم من الجمعيات الأهلية المظلة (إن وجدت) والعاملون بإدارات ومديريات الخدمات وإدارة التضامن الاجتماعي والوحدات الاجتماعية التابعة لها وإدارة الحي

الشركاء المعاونون

- إدارة الحي والمجلس الشعبي المحلي والجمعيات الأهلية المحلية الأخرى وأعضاء المجتمع المحلي وأرباب الأعمال والخدمات العامة المحلية ووحدة تطوير المناطق اللارسمية ولجنة مشروعات المبادرات المحلية وغيرها

أنشطة توليد الدخل

تصوير: برنامج التنمية بالمشاركة في المناطق المحرومة (GIZ) (التعاون الألماني الألماني)

المستوى الإقليمي

- تحسين التواصل والتعاون داخل كل من الهيئات الحكومية المعنية ومنظمات المجتمع المدني وفيما بينها
- جعل آليات ونظام إدارة صندوق المبادرات المحلية جزء من الإطار المؤسسي للإدارة المحلية
- استخدام مشروعات المبادرات المحلية في إطلاق شرارة البدء لأنشطة التطوير بالمشاركة في المناطق ذات الأولوية

- عرض ونشر مفهوم المبادرات المحلية للشركاء الأساسيين وذوي الصلة لتعبئة دعمهم (المحافظ ومدير مديرية الضمان الاجتماعي، ...الخ). . . . . [٣]
- تكوين لجنة لمشروعات المبادرات المحلية لتنسيق عملية الطرح وفرز المقترحات والإشراف والمتابعة والتقييم ومتابعة الاتصال بشبكة الشركاء المحليين. . . . . [٤]
- ضبط الشروط العامة للمنح وفقاً للظروف المحلية ووضع استراتيجية لمنح مشروعات المبادرات المحلية (جغرافياً أو قطاعياً) وفقاً لاستراتيجية المحافظة في التعامل مع المناطق اللارسمية. [٥]
- عمل فرز مبدئي للمقترحات المقدمة بواسطة لجنة مشروعات المبادرات المحلية وبالتشاور مع جمعيات أهلية وسيطة إن وجدت، فضلاً عن الإشراف على عملية التنفيذ على المستوى المحلي ومتابعتها. . . . . [٧-٩]

الشركاء المنفذون

- المحافظات (المحافظون ووحدة تطوير المناطق اللارسمية) من حيث تقديم الدعم السياسي والتنظيمي وتعبئة الموارد المحلية المكملة للتمويل من المستوى القومي
- مديرية التضامن الاجتماعي من حيث الاتصال بالجمعيات الأهلية والتصريح لمشروعات المبادرات المحلية
- لجنة مشروعات المبادرات المحلية ثم حيث إدارة خطوات عملية المبادرات المحلية

الشركاء المعاونون

- مديريات الخدمات من حيث تقديم الدعم الفني لمشروعات المبادرات المحلية والمشاركة في إدارة الخدمات
- الجمعيات الأهلية المظلة

المستوى القومي

- جعل آليات وقدرات تعبئة الموارد لدعم المبادرات المحلية جزء من الإطار المؤسسي (موارد لدعم مبادرات المجتمع المحلي من وزارات التضامن الاجتماعي والتخطيط والتنمية المحلية والإسكان والتنمية العمرانية وجهاز شئون البيئة المصري وغيرها)
- المساهمة في تحسين استجابة الحكومة لأولويات احتياجات السكان (تطبيق مبادئ الحكم الرشيد)

- تبني مفهوم المبادرات المحلية من قبل الوزارات ووضع معايير وشروط عامة لصندوق المبادرات المحلية. . . . . [١]
- تخصيص موارد للمبادرات المحلية بشكل دوري. . . . . [٢]
- متابعة وضبط جودة إدارة الصندوق. . . . . [١٠]
- التكليف بتقييم الأثر لمشروعات المبادرات المحلية. . . . . [١١]
- تعبئة الموارد لصندوق أو صناديق المبادرات المحلية من المستوى القومي والقطاع الخاص والجهات المانحة. [عملية مستمرة]

الشركاء المنفذون

- الوزارات التي تتبنى مبدأ وعملية المبادرات المحلية (وزارات التخطيط والتضامن الاجتماعي والتنمية المحلية وجهاز شئون البيئة المصري وغيرها) من حيث تعبئة وإدارة صندوق قومي للمبادرات المحلية

الشركاء المعاونون

- القطاع الخاص والجهات المانحة الممولة لمشروعات المبادرات المحلية

مشروعات المبادرات المحلية من خلال الجمعيات الأهلية

المستوى المحلي

الظروف والمتطلبات العامة

- وجود الحافز لدى العاملين بإدارات ومديريات الخدمات ووزارة التضامن الاجتماعي (الإدارة والوحدات الاجتماعية) وإدارة الحي، ووجود قدرات لديهم للتعامل مع الخطوات التنفيذية على المستوى المحلي لدعم عمل لجنة مشروعات المبادرات المحلية
- التواصل الفعال بين الأطراف المعنية المحلية ووجود إمكانيات للتعاون بينهم
- وجود قدرات لدى الجمعيات الأهلية المحلية والجمعيات الأهلية المظلة والوسيطة لعمل ما يلي:
  - تقييم احتياجات المجتمع المحلي
  - تطوير مقترحات للمشروعات
  - تعبئة الموارد المحلية
  - تنفيذ ومتابعة مشروعات المبادرات المحلية
  - إدارة صندوق المبادرات المحلية وفقاً للمعايير الفنية والمالية
  - ضمان التوثيق وإعداد تقارير
  - ضمان الإدارة التي تحقق الاستدامة
  - عمل وإدارة العلاقات التعاقدية بين الجمعيات الأهلية المحلية والجمعيات الأهلية المظلة

متطلبات تنمية القدرات

- رفع الوعي بمفهوم المبادرات المحلية
- تنمية قدرات وتدريب الجمعيات الأهلية المحلية على تنفيذ مشروعات المبادرات المحلية (من خلال جمعيات أهلية مظلة أو وسيطة) ويشمل ذلك مجالات بناء القدرات المذكورة أعلاه
- تنمية قدرات وتدريب العاملين المحليين بمديرية وإدارة التضامن الاجتماعي (الإدارة والوحدات الاجتماعية) والوزارات المعنية وإدارة الحي للتعامل مع الخطوات التنفيذية لمشروعات المبادرات المحلية والتنسيق بين الأطراف المعنية المحلية

المخرجات

- تلبية بعض الاحتياجات التنموية ذات الأولوية
- خدمات مجتمعية تحقق مبادئ الاستدامة
- تزايد الشعور بملكية المجتمع المحلي لمشروعات المبادرات المحلية
- تنامي قدرات الجمعيات الأهلية المنفذة والعاملين بمديريات وإدارات التضامن الاجتماعي
- تحسين الثقة والعلاقات وقنوات التواصل بين الأطراف المعنية المحلية، وبصفة خاصة بين الإدارة المحلية والمجتمع المدني
- مساهمات محلية وتعبئة للموارد المحلية

تصوير: برنامج التنمية بالمشاركة في المناطق الحضرية / GIZ (التعاون الإيطالي الألماني)

مشروعات المبادرات المحلية تمكن المرأة اقتصادياً واجتماعياً

تصوير: برنامج التنمية بالمشاركة في المناطق الحضرية / GIZ (التعاون الإيطالي الألماني)

دعم المبادرات المجتمعية لتوليد الدخل

تصوير: برنامج التنمية بالمشاركة في المناطق الحضرية / GIZ (التعاون الإيطالي الألماني)

خدمات تعليمية محسنة من خلال مشروعات المبادرات المحلية

تصوير: برنامج التنمية بالمشاركة في المناطق الحضرية / GIZ (التعاون الإيطالي الألماني)

خدمات صحية محسنة من خلال مشروعات المبادرات المحلية

المستوى الإقليمي

- أن تسمح القوانين واللوائح للمحافظات بإنشاء صندوق للمبادرات المحلية وإدارته بمرونة وفقاً لمعايير وشروط مشروعات المبادرات المحلية
- التزام المحافظات بعملية المبادرات المحلية، متمثلاً في إصدار قرار بتشكيل لجنة مشروعات المبادرات المحلية ودعم عملها وتعبئة موارد إضافية، وغير ذلك من الإجراءات
- وجود قدرات لدى العاملين ذوي الصلة من مديرية التضامن الاجتماعي ووحدة تطوير المناطق اللارسمية ولجنة مشروعات المبادرات المحلية لإدارة عملية المبادرات المحلية
- وجود موارد مالية لإنشاء صناديق للمبادرات المحلية

- رفع الوعي بأهمية مفهوم المبادرات المحلية
- توجيه وتدريب لجنة مشروعات المبادرات المحلية حول المهام المنوطة بها

- صندوق محلي للمبادرات المحلية يدار بأسلوب لامركزي لعمل مشروعات ملموسة
- آليات تنفيذ معترف بها رسمياً (لجنة مشروعات المبادرات المحلية)
- تنامي قدرات الجمعيات الأهلية والعاملين المحليين بالتضامن الاجتماعي
- علاقات جيدة وقنوات تواصل بين الأطراف المعنية المحلية على المستويين المحلي والإقليمي، وبصفة خاصة بين الإدارة المحلية والمجتمع المدني
- الشراكة بين الحكومة والقطاع الخاص والمجتمع المدني على المستويين المحلي والإقليمي

المستوى القومي

- التزام الوزارات بمفهوم المبادرات المحلية وخطواتها التنفيذية
- التواصل الفعال مع المحافظات
- وجود عاملين ذوي قدرات لعمل ما يلي:
  - متابعة الصندوق والخطوات التنفيذية
  - تقييم الأثر
  - تعبئة الموارد
- وجود موارد مالية لعمل صناديق للمبادرات المحلية

- رفع الوعي بأهمية مفهوم المبادرات المحلية
- تنمية القدرات والتدريب على ما يلي:
  - متابعة صندوق المبادرات المحلية والخطوات التنفيذية
  - تقييم الأثر
  - تعبئة الموارد

- ميزانيات متاحة للمبادرات المحلية تحقق مبدأ الاستدامة وموجهة للمناطق اللارسمية
- تبني مدخل التنمية من أسفل إلى أعلى بالاستجابة للاحتياجات التنموية العاجلة
- الشراكة مع القطاع الخاص لتمويل المبادرات المحلية

٥ التعرف على المجتمع المحلي

٥-١- تقدير الاحتياجات بالمشاركة

تبادل المعلومات

تحديد التوجه العام واستراتيجية التعامل مع المناطق اللارسمية

تشبيك وتعاون الأطراف المعنية

دعم مبادرات الجهود الذاتية

التعرف على المجتمع المحلي

تقدير احتياجات وإمكانيات وقدرات المجتمع المحلي بالاعتماد على قاعدة المعلومات (إن وجدت)، لاستخدام النتائج في التخطيط ومشروعات المبادرات المحلية وتحديد التوجه العام للمناطق اللارسمية وتشبيك وتعاون الأطراف المعنية

تخطيط وإدارة التنمية المتكاملة

التوجه نحو تقييم الأثر

علاقة التعرف على المجتمع المحلي بالمنهجيات الأخرى للتطوير بالمشاركة

المنهجيات المرتبطة بالعرف على المجتمع المحلي

تصوير: برنامج التنمية بالمشاركة في المناطق المحضرية /GIZ (التعاون الإنمائي الألماني)

سكان محليون من منشأة ناصر

المستوى المحلي

الأهداف

- التعرف على المشكلات والاحتياجات التنموية وترتيب أولوياتها في كل منطقة لارسمية
- صياغة فهم مشترك للمجتمع المحلي تتفق عليه الأطراف المعنية المحلية (توضيح الصورة الذاتية والإمكانيات ونقاط القوة والضعف للمجتمع المحلي)
- بناء علاقة تعاونية (تشبيك) والحفاظ عليها فيما بين الأطراف المعنية المحلية (العاملين بالإدارة المحلية وأعضاء المجلس الشعبي المحلي وأعضاء المجتمع والجمعيات الأهلية وغيرهم)

الخطوات التنفيذية

- تعبئة دعم الأطراف المعنية على المستوى المحلي (إدارة الحي والمجلس الشعبي المحلي). . . . . [٤]
- تشكيل فريق يتضمن ممثلين من الإدارة المحلية (منسقين على مستوى الحي) والاستعانة بخبراء في تقدير الاحتياجات بالمشاركة من أجل تنسيق وإدارة العملية، وتدريبهم على استخدام الأساليب المختلفة لتقدير الاحتياجات. . . . . [٦]
- تشكيل فريق يتضمن أعضاء من المجتمع المحلي وممثلين من الإدارة المحلية (ميسرين على مستوى الحي) من أجل القيام بعملية تقدير الاحتياجات، وتدريبهم على استخدام الأساليب المختلفة لتقدير الاحتياجات. . . . . [٧]
- الحصول على خرائط حديثة وبيانات ثانوية وتحديثها من خلال جولات استكشافية مجتمعية مع توضيح المعالم الرئيسية والمشكلات والموارد (على الخرائط) كما يتم ذكرها من قبل المجتمع المحلي. . . . . [٨]
- وضع خطة عمل للخطوات التنفيذية المختلفة للعملية وذلك مع فريق الميسرين. . . . . [٩]
- جمع معلومات حول المجتمع المحلي أثناء الجولات المجتمعية، التي تتضمن عقد لقاءات مع السكان في الشوارع وملء استمارات استبيان وعمل اجتماعات تركز على القضايا الهامة وتتعمق في مناقشتها. . . . . [١٠]
- عمل مناقشات جماعية تركز على الحصول على معلومات متعمقة حول مشكلات معينة وعمل عصف ذهني حول سيناريوهات الحلول الممكنة، وذلك مع المجموعات المصغرة المعنية. . . . . [١١]
- تحليل وتوثيق المعلومات التي تم جمعها من أجل:. . . . . [١٢]
  - عمل قوائم بالمشكلات والإمكانيات
  - رسم خريطة للعلاقات المجتمعية
- عرض مخرجات العملية في يوم (اجتماع) مفتوح والاتفاق على المشكلات والأولويات والخطوات المستقبلية بعد مناقشتها. . . . . [١٣]

المستوى الإقليمي

- التعرف على الاحتياجات ذات الأولوية والمشكلات والإمكانيات في المجتمعات المحلية في كل منطقة لارسمية كأساس للتخطيط والتخصيص العادل للميزانيات المتاحة وحسن توجيه جهود التنمية
- التنسيق بشكل أفضل للتنمية وتدخلات التطوير في كل منطقة لارسمية، وفيما بين المناطق اللارسمية

- تعبئة دعم الأطراف المعنية الرسمية على مستوى المحافظة (الإدارة التنفيذية للمحافظة والمجلس الشعبي المحلي). . . . . [٣]
- تشكيل فريق من منسقي المحافظة يتضمن ممثلين من إدارة المحافظة وخبراء من أجل تنسيق وإدارة العملية، وتدريبهم على استخدام الأساليب المختلفة لتقدير الاحتياجات. . . . . [٥]
- جمع نتائج العملية وتحديث قاعدة بيانات المناطق اللارسمية في المحافظة واعتماد الاحتياجات والأولويات من قبل الإدارة التنفيذية للمحافظة والمجلس الشعبي المحلي. . . . . [١٤]
- إبلاغ نتائج تقدير الاحتياجات بالمشاركة إلى إدارة التخطيط العمراني كأساس لإعداد المخططات التفصيلية، وإلى إدارة التخطيط والمتابعة كأساس لإعداد خطط الموازنة. . . . . [١٥]

المستوى القومي

- توفير معلومات نابعة من الواقع كأساس لاتخاذ القرار بشكل أكثر فاعلية
- توصيل معلومات دقيقة حول الاحتياجات ذات الأولوية في المجتمعات المحلية إلى الجهات القائمة بالتخطيط القطاعي في الوزارات من أجل تخصيص الميزانيات بشكل أكثر فاعلية واستهدافاً

- التكليف بعمل تقدير للاحتياجات بالمشاركة في المناطق اللارسمية ذات الأولوية وفقاً للبرامج القومية. . . . . [١]
- تنمية القدرات حول تطبيق منهجية تقدير الاحتياجات بالمشاركة. . . . . [٢]
- جمع نتائج تقدير الاحتياجات بالمشاركة في المناطق اللارسمية على المستوى القومي. . . . . [١٦]

تقدير الاحتياجات بالمشاركة

المستوى المحلي

الشركاء

الشركاء المنفذون

- العاملون بالإدارة المحلية (ممثلون عن الإدارات التالية): إدارة التخطيط والمتابعة، وإدارة خدمة المواطنين، وإدارة التضامن الاجتماعي
- خبراء في مجال التنمية الاجتماعية والبشرية، والجامعات، ومعاهد البحوث القومية، والمنظمات الدولية، والجمعيات الأهلية الرائدة، وشركات الاستشارات التنموية

الشركاء المعاونون

- الإدارات الأخرى بالحي
- أعضاء المجالس المحلية
- القيادات الطبيعية

الظروف والمتطلبات العامة

- طلب أو تكليف رسمي بالقيام بتقدير الاحتياجات بالمشاركة
- موارد مالية وبشرية لتنفيذ عملية تقدير الاحتياجات بالمشاركة
- الدعم السياسي من المستوى الإقليمي

متطلبات تنمية القدرات

- تدريب لميسري الحي على تقدير الاحتياجات بالمشاركة، يشمل ما يلي:
  - التدريب على قراءة الخرائط
  - التدريب على أساليب جمع البيانات
  - التدريب على التعرف على المشكلات وتحليلها ومعرفة أسبابها وآثارها
- تدريب لمنسقي الحي على تقدير الاحتياجات بالمشاركة، يشمل ما يلي:
  - التدريب على قراءة الخرائط
  - التدريب على أساليب جمع البيانات
  - التدريب على التعرف على المشكلات وتحليلها ومعرفة أسبابها وآثارها

المخرجات

- رؤية مشتركة يصوغها المجتمع حول ذاته ومشكلاته ذات الأولوية وإمكانياته
- تعبئة لجهود العناصر الفاعلة في المجتمع المحلي
- بناء للقدرات التنظيمية للمجتمع من أجل تقدير احتياجاته وتحديد الأولويات
- بيانات ومعلومات متاحة حول سلوكيات المجتمع بحيث يمكن استخدامها كأساس لتبادل المعلومات والتخطيط بالمشاركة

تصوير: برنامج التنمية بالمشاركة في المناطق الحضرية / GIZ (التعاون الإيطالي الألماني)

عملية تقدير الاحتياجات بالمشاركة في منشأة ناصر

تصوير: برنامج التنمية بالمشاركة في المناطق الحضرية / GIZ (التعاون الإيطالي الألماني)

مناقشات جماعية بين السيدات في منشأة ناصر

تصوير: برنامج التنمية بالمشاركة في المناطق الحضرية / GIZ (التعاون الإيطالي الألماني)

مناقشات جماعية مركزة في منشأة ناصر

تصوير: برنامج التنمية بالمشاركة في المناطق الحضرية / GIZ (التعاون الإيطالي الألماني)

يوم مفتوح لعرض نتائج تقدير الاحتياجات بالمشاركة في منشأة ناصر

المستوى الإقليمي	المستوى القومي
الشركاء المعاونون ♦ وحدة تطوير المناطق اللارسمية، ومديريات الخدمات بالمحافظة حسب الحاجة	**الشركاء المعاونون** ♦ الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، ومركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، والهيئة العامة للتخطيط العمراني، ووزارة التنمية المحلية
♦ الالتزام بالاستجابة للاحتياجات ذات الأولوية الناتجة عن تقدير الاحتياجات بالمشاركة ♦ وجود ميزانيات مخصصة للاستجابة لبعض الاحتياجات ذات الأولوية كما حددها المجتمع	♦ دمج تقدير الاحتياجات بالمشاركة في الأداء المؤسسي للإدارة المحلية كشرط مسبق للتخطيط المحلي وتطوير المناطق اللارسمية
♦ تدريب لمنسقي المحافظة على تقييم الاحتياجات بالمشاركة يشمل ما يلي: • التدريب على قراءة الخرائط • التدريب على أساليب جمع البيانات • التدريب على التعرف على المشكلات وتحليلها ومعرفة أسبابها وآثارها	♦ تدريب المدربين على تقدير الاحتياجات بالمشاركة في معاهد التدريب القومية
♦ رؤية مشتركة عن المجتمعات المحلية في المحافظة ومشكلاتها ذات الأولوية وإمكانياتها ♦ تعبئة لجهود الأعضاء الفاعلة التي تمثل المجتمعات المحلية في المحافظة ♦ بناء للقدرات التنظيمية لممثلي المجتمعات المحلية من أجل تقدير الاحتياجات وتحديد الأولويات على مستوى المحافظة ♦ بيانات ومعلومات متاحة حول توجهات المجتمعات بحيث يمكن استخدامها كأساس لتبادل المعلومات والتخطيط بالمشاركة	♦ رؤية موحدة على المستوى القومي عن المجتمعات المحلية ومشكلاتها ذات الأولوية وإمكانياتها ♦ تعبئة لجهود الأعضاء الفاعلة من ممثلي المحافظات ♦ بناء للقدرات التنظيمية لممثلي المحافظات من أجل تقدير الاحتياجات وتحديد الأولويات ♦ بيانات ومعلومات متاحة حول توجهات المجتمعات، يمكن استخدامها كأساس لتبادل المعلومات والتخطيط بالمشاركة

٥-٢- تقييم قدرات شركاء التنمية

المستوى المحلي

الأهداف

- تقييم قدرات الأطراف المعنية المحلية في كل منطقة لارسمية، الذين يمكن أن يمثلوا شركاء في تنمية المنطقة
- تقييم الأدوار التي يمكن لكل فئة من فئات الأطراف المعنية أن تلعبها في التطوير وفقاً لقدراتهم
- استخدام النتائج في تطبيق أداة تحليل وتشبيك وتعاون الأطراف المعنية

الخطوات التنفيذية

- التعرف على جميع فئات الأطراف المعنية المحلية خلال عملية تقدير الاحتياجات بالمشاركة ومن خلال الحوار مع الأطراف المعنية المعروفة. ..... [٣]
- مساعدة المحافظة في تطبيق التقييم المؤسسي للأطراف المعنية المحلية. ..... [٤]

الشركاء

الشركاء المعاونون

- إدارة الحي، وإدارة التضامن الاجتماعي، ومركز معلومات التنمية المحلية

الظروف والمتطلبات العامة

- المساندة والمشاركة من إدارة الحي والتضامن الاجتماعي

متطلبات تنمية القدرات

- أساليب التقييم المؤسسي ومعرفة كيفية تطبيقها

المخرجات

- صورة واضحة عن فئات الأطراف المعنية المحلية كشركاء محتملين في التنمية
- تقييم مؤسسي لشركاء التنمية المحتملين في كل منطقة لارسمية

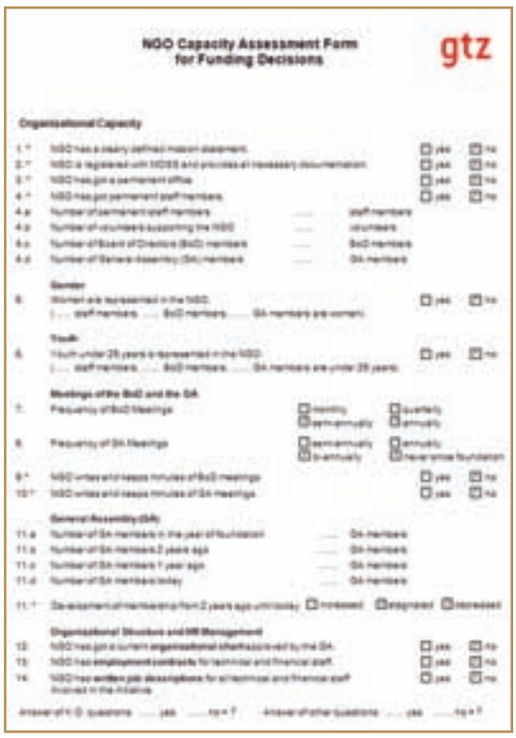

المصدر: GTZ (التعاون الألماني الألماني)

نموذج تقييم قدرات الجمعيات الأهلية لقرارات التمويل

المعايير الأساسية للتقييم المؤسسي

- التوجه الاستراتيجي
- الحكم الداخلي
- القدرات الفنية
- الإدارة المالية
- التمثيل والعضوية
- مراعاة النوع الاجتماعي
- إدارة الموارد البشرية

المستوى الإقليمي

- صورة عامة عن قدرات الأطراف المعنية المحلية في كل منطقة لارسمية
- تقييم القدرات الإجمالية للأطراف المعنية فيما يخص تطوير المناطق اللارسمية على المستوى الإقليمي
- استخدام النتائج في تطبيق أداة تحليل وتشبيك وتعاون الأطراف المعنية

- التكليف بعمل تقييم لقدرات الأطراف المعنية في المناطق اللارسمية ذات أولوية التدخل وذلك إما بالتزامن مع تقدير الاحتياجات بالمشاركة في هذه المناطق أو بشكل مستقل. ..... [٢]
- تطبيق أساليب التقييم المؤسسي على الجمعيات الأهلية وإدارة الحي والمجلس الشعبي المحلي وأي مؤسسات محلية أخرى. ..... [٥]
- تحليل نتائج التقييم المؤسسي لكل طرف من الأطراف المعنية المحلية للتعرف على نقاط القوة والضعف في التنظيم الداخلي والإدارة لهذه الجهة فضلاً عن التشبيك الخارجي الذي تقوم به. [٦]
- استخدام نتائج التقييم المؤسسي في تطبيق أداة تحليل وتشبيك وتعاون الأطراف المعنية. [٧]

الشركاء المنفذون

- مديرية التضامن الاجتماعي، والإدارة العامة للشئون المالية والإدارية، ووحدة تطوير المناطق اللارسمية

الشركاء المعاونون

- مركز المعلومات التابع لمركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار بالمحافظة، ومركز معلومات التنمية المحلية، والجمعيات الأهلية الكبيرة

- أساليب التقييم المؤسسي
- المعرفة النظرية والقدرات العملية اللازمة لاستخدام تلك الأساليب

- أساليب التقييم المؤسسي والمعرفة حول كيفية تطبيقها

- صورة واضحة عن الأطراف المعنية فيما يخص تطوير المناطق اللارسمية على المستوى الإقليمي
- تقييم مؤسسي للأطراف المعنية المحلية في كل المنطقة اللارسمية كشركاء محتملين في التنمية

المستوى القومي

- توجيه سياسات واستراتيجيات تطوير المناطق اللارسمية على أساس قدرات شركاء التنمية على المستويين المحلي والإقليمي

- تطوير أساليب للتقييم المؤسسي ونشرها وتنمية قدرات الإدارة المحلية فيما يخص استخدامها (وزارة التضامن الاجتماعي ومركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار ووزارة التنمية المحلية وغيرها). ..... [١]
- تجميع نتائج تقييم قدرات الأطراف المعنية في المناطق اللارسمية وتغذية هذه المعلومات في سياسات التعامل مع المناطق اللارسمية. ..... [٨]

الشركاء المعاونون

- وزارة التنمية المحلية، ووزارة التضامن الاجتماعي، ومركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، ووزارة التعاون الدولي، ووزارة التنمية الإدارية

- توفر الإرادة للتعرف على قدرات الأطراف المعنية فيما يخص تطوير المناطق اللارسمية
- الشفافية اللازمة لإعلان النتائج

- تدريب المدربين حول أساليب التقييم المؤسسي

- صورة واضحة عن الأطراف المعنية على كافة المستويات فيما يخص تطوير المناطق اللارسمية، وذلك على المستوى القومي

٦ تخطيط وإدارة التنمية المتكاملة

٦-١- التخطيط وتخطيط الموازنة بالمشاركة

تبادل المعلومات

تحديد التوجه العام واستراتيجية التعامل مع المناطق اللارسمية

تشبيك وتعاون الأطراف المعنية

دعم مبادرات الجهود الذاتية

التعرف على المجتمع المحلي

تخطيط وإدارة التنمية المتكاملة

القيام بالتخطيط بالمشاركة على أساس تقدير الاحتياجات بالمشاركة وقاعدة بيانات نظم المعلومات الجغرافية والتوجه العام للمناطق اللارسمية. وإنشاء نظام لمتابعة التنفيذ بالمشاركة وإدارة المرافق العامة بالمشاركة

التوجه نحو تقييم الأثر

علاقة تخطيط وإدارة التنمية المتكاملة بالمنهجيات الأخرى للتطوير بالمشاركة

المنهجيات المرتبطة بتخطيط وإدارة التنمية المتكاملة

المخرجات المتوقعة من ورش عمل التخطيط التنفيذي هي:

- رؤية مشتركة لتنمية المنطقة (الوضع الأمثل)
- تحليل المشكلات وتصنيفها واقتراح الحلول
- أعمال تطوير منسقة مع بعضها البعض وذات أولوية (المشروعات والإجراءات)
- أدوار متفق عليها فيما بين الأطراف المعنية المحلية (من يفعل ماذا)
- تكلفة أعمال التطوير المقترحة واتخاذ القرارات حول من يتحمل التكلفة لكل عمل من الأعمال
- آليات لمتابعة الخطط بالمشاركة

المستوى المحلي

الأهداف

تمكين شركاء التنمية بمنطقة لارسمية ما (على مستوى الشياخة أو المجاورة السكنية) من عمل ما يلي عن طريق المشاركة وعلى أساس نتائج تقدير الاحتياجات بالمشاركة:

- الوصول إلى رؤية مشتركة لتنمية منطقتهم
- الاتفاق على الأولويات والتدخلات التنموية المطلوبة
- تعبئة الموارد الحكومية والخاصة وموارد المجتمع من أجل تنفيذ الأنشطة التنموية (بعضها عاجل وبعضها يعد بمثابة نقطة البداية لمشروعات طويلة الأجل)
- تعبئة تعاون ومشاركة الأطراف المعنية المحلية
- إنتاج مخطط تنموي للمنطقة اللارسمية بحيث يصبح أساساً للمخططات العمرانية القانونية وخطط الموازنة

الخطوات التنفيذية

- تحضير نتائج تقدير الاحتياجات بالمشاركة (المشكلات والإمكانيات) والمسوحات الميدانية المتاحة وقاعدة البيانات. ..... [٣]
- عقد يوم جماهيري للتأكد من أولوية المشكلات والإعلان عن بدء عملية التخطيط. ..... [٤]
- تشكيل مجلس أو لجنة الشركاء المحليين من ممثلي الإدارة المحلية والمجلس الشعبي المحلي والجمعيات الأهلية وأصحاب الأعمال الخاصة والقادة الطبيعيين والنساء والشباب. وتشكيل لجان فرعية للموضوعات ذات الأولوية. ..... [٥]
- تجهيز مكان للاجتماع في المنطقة لعقد ورش عمل التخطيط وعرض المعلومات والنتائج. [٦]
- عقد ورش عمل للتخطيط التنفيذي (أنظر الإطار المقابل على اليمين).. ..... [٨]
- القيام بجولات ميدانية خلال ورش عمل التخطيط للتحقق من المشكلات والحلول المقترحة في مواقعها. ..... [٩]
- تنظيم لقاءات بين الأطراف المعنية المحلية وخبراء خلال ورش عمل التخطيط من أجل الحصول على دعم خارجي في شكل آراء ودراسات فنية تخدم عملية التخطيط (على سبيل المثال حساب التكلفة والمواصفات الفنية لمشروعات التطوير). ..... [١٠]
- عقد يوم جماهيري ختامي لعرض المخطط التنفيذي على المجتمع وعرضه لفترة في مكان عقد ورش التخطيط وذلك للحصول على آراء الأهالي ومن ثم تعديل المخطط تبعاً لذلك. ..... [١١]
- اعتماد المخطط التنفيذي بواسطة المجلس الشعبي المحلي ورئيس الحي من أجل أخذه كأساس لإعداد خطط الموازنة للحي. ..... [١٢]
- عرض المخطط التفصيلي وخطة الموازنة على مجلس الشركاء المحليين من أجل جمع آرائهم وإعلامهم بالخطط ونشرها في المجتمع المحلي. ..... [١٤]

المستوى الإقليمي

- تنسيق المخططات التنموية للمناطق اللارسمية في إطار المخططات الاستراتيجية للحي والمدينة والمحافظة (إن وجدت). مما يضمن التوافق بين المخططات المحلية والإقليمية
- تعبئة وتنسيق الموارد الحكومية والخاصة على المستوى الإقليمي من أجل تنفيذ الأنشطة التنموية الناتجة من المخططات التنموية للمناطق اللارسمية
- تعبئة الموارد من الهيئات القومية من خلال التقدم بطلب ميزانيات ووكالات التنمية الدولية على أسس مدروسة وفقاً للمخططات التنموية المحلية

- التكليف بعمل تخطيط بالمشاركة في كل منطقة لارسمية اعتماداً على نتائج تقدير الاحتياجات بالمشاركة. . . . . [٢]
- تدريب مجالس الشركاء المحليين على التخطيط وتخطيط الموازنة بالمشاركة.. . . . . [٧]
- اعتماد المخطط التنفيذي من قبل إدارة التخطيط العمراني وتكليف استشاري تخطيط (معتمد من الهيئة العامة للتخطيط العمراني) بإعداد مخطط عمراني قانوني تفصيلي اعتماداً على المخطط التنموي التنفيذي. . . . . [١٣]
- دمج وتكامل المخطط القانوني التفصيلي وخطة الموازنة في المخططات الإقليمية واستراتيجية تنمية المدينة (إن وجدت). . . . . [١٦]
- إدارة ومتابعة عملية التخطيط بالمشاركة لضمان الجودة. . . . . [٤-١٥]
- متابعة اعتماد المخططات وتخصيص الموارد والتنفيذ وتوجيه إدارة الحي نحو عمل تغذية عكسية بصورة دورية للأطراف المعنية المحلية والمجتمع المحلي. بحيث يحصل المواطنون على المعلومة الصحيحة في التوقيت السليم (كم يتكلف المشروع؟ ومتى يتم البدء به ومتى ينتهي العمل فيه حسب المتوقع؟ ولماذا توقف أو تغير مساره؟ وغيرها).. . . . . [١٥]

المستوى القومي

- إبلاغ الوزارات وشركاء التنمية الآخرين على المستوى القومي بالرؤى المحلية وأولويات التنمية فيما يخص تطوير المناطق اللارسمية
- التفاوض حول الاتفاق على احتياجات وأولويات التنمية للمناطق اللارسمية على المستوى القومي
- تعبئة تخصيص وتنسيق الموارد الحكومية والخاصة وموارد المجتمع المحلي لتنفيذ المخططات التنموية لتطوير المناطق اللارسمية

- عمل المعايير التخطيطية لتطوير المناطق اللارسمية وتوزيعها على المحافظات. . . . . [١]

التخطيط وتخطيط الموازنة بالمشاركة

المستوى المحلي

الشركاء

الشركاء المنفذون

- رئيس الحي ونوابه ومساعدوه، وإدارة التخطيط والمتابعة، وإدارة التخطيط العمراني (إن وجدت)

الشركاء المعاونون

- مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، وإدارات الحي: التضامن الاجتماعي والمتابعة الميدانية، والمجلس الشعبي المحلي، والجمعيات الأهلية المحلية

الظروف والمتطلبات العامة

- درجة من الثقة والتواصل بين المجتمع المحلي في المناطق اللارسمية والإدارة المحلية
- تحفيز العاملين بالإدارة المحلية وإثابتهم عن العمل الميداني والجهود الإضافية
- من أجل بقاء واستدامة تعبئة مشاركة الأطراف المعنية المحلية، فإنه يجب على ممثلي فئات الأطراف المعنية المحلية أن تشارك في متابعة ودعم تنفيذ المخططات التنموية من خلال أية آلية تمثيل ممكنة، سواء كانت المجلس الشعبي المحلي أو المشاركة المباشرة للمجتمع المحلي (لجنة للشركاء المحليين)

متطلبات تنمية القدرات

- تنمية قدرات وتدريب العاملين ذوي الصلة بالإدارة المحلية على أدوات وخطوات عملية التخطيط بالمشاركة
- مهارات التيسير والتفاوض
- القدرات والمهارات اللازمة لاستخدام الخرائط وتبسيط الرسومات وعرض وإظهار القرارات والتدخلات المقترحة وتأثيرها العمراني وذلك للأطراف المعنية المحلية
- عمل موازنات للمشروعات وإعداد خطط الموازنة

المخرجات

- معرفة مشتركة للمجتمع المحلي بما في ذلك معرفة ذاتية أو معرفة من الأطراف الخارجية
- قدرات تنظيمية ذاتية لدى المجتمع في المنطقة اللارسمية (مجلس ولجنة الشركاء المحليين)
- مخطط تنفيذي (مخطط تنموي محلي) ومخطط قانوني تفصيلي للمنطقة اللارسمية لتوجيه التدخلات المستقبلية
- أخذ المخططات التنفيذية في الاعتبار في إعداد خطة الموازنة في الحي

مصدر الخريطة: برنامج التنمية بالمشاركة في المناطق المحرومة / GIZ (التعاون الألماني الألماني)

المخطط التفصيلي لعزبة بخيت بمنشأة ناصر

تصوير: برنامج التنمية بالمشاركة في المناطق المحرومة / GIZ (التعاون الألماني الألماني)

ورشة عمل للتخطيط التنفيذي بمنشأة ناصر

تصوير: برنامج التنمية بالمشاركة في المناطق المحرومة / GIZ (التعاون الألماني الألماني)

ورشة عمل للتخطيط التنفيذي بمنشأة ناصر

تصوير: برنامج التنمية بالمشاركة في المناطق المحرومة / GIZ (التعاون الألماني الألماني)

ورشة عمل للتخطيط التنفيذي ببولاق الدكرور

المستوى الإقليمي	المستوى القومي
الشركاء المنفذون ♦ وحدة تطوير المناطق اللارسمية، وإدارة التخطيط العمراني، وإدارة التخطيط والمتابعة **الشركاء المعاونون** ♦ مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، والمجلس الشعبي المحلي، ومديرية التضامن الاجتماعي	**الشركاء المعاونون** ♦ الهيئة العامة للتخطيط العمراني
♦ سلطة اتخاذ القرار في تخصيص الميزانيات للمشروعات في القطاعات المختلفة طبقاً للتخطيط بالمشاركة ♦ تحفيز العاملين بالإدارة المحلية وإثابتهم عن العمل الميداني والجهود الإضافية ♦ وجود قدرات لإدارة عمليات إعداد المخطط التنموي التنفيذي وخطة الموازنة بشكل متكامل	♦ الاتفاق على المعايير والمعدلات التخطيطية لتطوير المناطق اللارسمية ♦ الدعم الفني وتنمية القدرات لإدارات التخطيط العمراني بالمحافظات
♦ تنمية قدرات وتدريب العاملين ذوي الصلة بإدارة المحافظة على أدوات وخطوات التخطيط بالمشاركة ♦ مهارات متابعة وإدارة الخطوات التنفيذية	♦ إتاحة تدريب على أدوات التخطيط بالمشاركة في معاهد التخطيط القومية
♦ مخططات تنفيذية (مخططات تنموية محلية) للمناطق اللارسمية في المحافظة لتوجيه التدخلات المستقبلية في هذه المناطق ♦ مخططات قانونية تفصيلية وخطط للموازنة للمناطق اللارسمية في المحافظة متوافقة مع المخططات الإقليمية واستراتيجية تنمية المدينة	♦ أخذ الاحتياجات التنموية وميزانيات تطوير المناطق اللارسمية على المستوى القومي بعين الاعتبار ♦ تفعيل قانون البناء والتخطيط (رقم ١١٩ لسنة ٢٠٠٨) فيما يخص إعداد المخططات التفصيلية

٦-٢- إدارة المرافق العامة بالمشاركة

المستوى المحلي

الأهداف

- زيادة كفاءة إدارة المرافق والخدمات العامة
- تحسين الشفافية في إدارة المرافق والخدمات العامة
- تعبئة القدرات والموارد المجتمعية لدعم إدارةالمرافق والخدمات العامة
- تخفيف عبء إدارة المرافق والخدمات العامة عن الحكومة

الخطوات التنفيذية

- نشر مهام ومسئوليات مجالس إدراة المرافق والخدمات العامة وقواعد العمل في المجتمع المحلي. [٢]
- اختيار ممثلين من مختلف فئات الأطراف المعنية في المنطقة اللارسمية للمشاركة في مجلس إدارة المرافق والخدمات العامة في منطقتهم. [٣]
- أداء المهام المنوطة بمجالس الإدارات وعمل تقارير دورية للأطراف المعنية المحلية حول أداء المرافق العامة. [٥]
- متابعة مجالس إدارة المرافق والخدمات العامة وتقديم الدعم عند الحاجة. [٦]

الشركاء

الشركاء المنفذون

- أعضاء المجتمع المحلي المرشحون لعضوية مجالس الإدارة، وإدارات الخدمات والمرافق العامة

الشركاء المعاونون

- إدارة الحي ومديرو الخدمات والمرافق العامة والعاملين بها، والجمعيات الأهلية

الظروف والمتطلبات العامة

- تحفيز الأطراف المعنية المحلية للمشاركة في إدارة المرافق والخدمات العامة وتعبئة موارد محلية إضافية
- قدرات تتعلق بالتواصل والتفاوض والإدارة المشتركة للخدمات المحلية
- قدرات لضبط ومتابعة مجالس الإدارة للمرافق والخدمات العامة بالمشاركة

متطلبات تنمية القدرات

- تنمية قدرات ومهارات الإدارة والإدارة المالية وتعبئة الموارد والحوكمة والمشاركة في إطار مهارات التنظيم والتفاوض والمتابعة

المخرجات

- مجالس إدارة لجميع المرافق والخدمات العامة مشكلة من الأطراف المعنية المحلية
- إدارة للمرافق والخدمات العامة تتسم بكونها أكثر شفافية واستجابة لاحتياجات المجتمع المحلي

تصوير: برنامج التنمية بالمشاركة في المناطق الحضرية / GIZ (التعاون الإقليمي الألماني)

مركز شباب في منشأة ناصر

تصوير: برنامج التنمية بالمشاركة في المناطق الحضرية / GIZ (التعاون الإقليمي الألماني)

مركز ثقافي في منشأة ناصر

تصوير: برنامج التنمية بالمشاركة في المناطق الحضرية / GIZ (التعاون الإقليمي الألماني)

مدرسة في حلوان

تصوير: برنامج التنمية بالمشاركة في المناطق الحضرية / GIZ (التعاون الإقليمي الألماني)

مركز شباب في حلوان

المستوى الإقليمي

- تخفيف عبء إدارة المرافق والخدمات العامة عن كاهل الإدارة العامة والمحلية
- إدارة الموارد بشكل أكثر كفاءة
- تحسين الشفافية في إدارة المرافق والخدمات العامة

- تدريب وتوجيه مجالس الإدارة المنتخبة للمرافق والخدمات العامة على مهارات الإدارة وتعبئة الموارد وممارسات الحكم الرشيد.. . . . . [٤]
- مراجعة نظم متابعة وتقييم مجالس إدارة المرافق والخدمات العامة. . . . . [٧]

الشركاء المعاونون

- مديريات الخدمات بالمحافظة

- الثقة في مقدرة الأطراف المعنية بالمجتمعات المحلية على تحمل مسئولية إدارة المرافق والخدمات العامة على نحو يتسم بالكفاءة
- وجود قدرات على متابعة مجالس الإدارة المجتمعية للمرافق والخدمات العامة
- موارد مادية وفنية لتدريب مجالس الإدارة

- تدريب العاملين في مديريات الخدمات كمدربين وموجهين للإدارة والمتابعة والتقييم بالمشاركة مع إدارات المرافق والخدمات العامة
- تدريب مدربين للعاملين بإدارات الخدمات حول تشكيل ودعم ومتابعة مجالس إدارة المرافق والخدمات العامة

- نظام لإدارة المرافق والخدمات العامة بالمشاركة

المستوى القومي

- تخفيف العبء عن كاهل الوزارات المعنية فيما يخص إدارة المرافق والخدمات العامة
- إدارة الموارد بشكل أكثر كفاءة وشفافية

- إصدار التشريعات اللازمة لتقنين تمثيل جميع الأطراف المعنية بالمجتمعات المحلية في مجلس إدارة المرافق والخدمات العامة.[١]
- مراجعة نظم متابعة وتقييم مجالس إدارة المرافق والخدمات العامة. . . . . [٨]

الشركاء المعاونون

- الوزارات المعنية (التعليم والصحة والشباب والرياضة والتضامن الاجتماعي وغيرها)

- الاستعداد والإرادة لتقنين ودعم إدارة المرافق والخدمات العامة بالمشاركة (كما هو الحال في مجالس إدارة مراكز الشباب ومجالس أمناء المدارس)

- تدريب مدربين للعاملين بإدارات المتابعة بالوزارات الخدمية على متابعة مجالس إدارة المرافق والخدمات العامة

- نظام لإدارة المرافق والخدمات العامة بالمشاركة
- التمكين من تقنين إدارة المرافق والخدمات العامة بالمشاركة

٧ التوجه نحو تقييم الأثر

٧-١- متابعة وتقييم الأثر

تبادل المعلومات

تحديد التوجه العام واستراتيجية التعامل مع المناطق اللارسمية

تشبيك وتعاون الأطراف المعنية

دعم مبادرات الجهود الذاتية

التعرف على المجتمع المحلي

تخطيط وإدارة التنمية المتكاملة

التوجه نحو تقييم الأثر

تقييم أثر مشروعات التطوير للمناطق اللارسمية، فيما يتعلق بالتخطيط والتنفيذ، بما يغذي التوجه العام للمناطق اللارسمية

علاقة التوجه نحو تقييم الأثر بالمنهجيات الأخرى للتطوير بالمشاركة

المنهجيات المرتبطة بالتوجه نحو تقييم الأثر

المستوى المحلي

الأهداف

- إبلاغ الأطراف المعنية المحلية بفوائد عملية التطوير ومدى فاعليتها وأثرها
- توفير معلومات محققة ميدانياً وقائمة على الأدلة تتيح محاسبة الإدارة المحلية من قبل الأطراف المعنية المحلية

الخطوات التنفيذية

- دعم مهمة تقييم ومتابعة الأثر المنفذة من قبل المستوى الإقليمي وتيسير الوصول إلى الأطراف المعنية المحلية والمستفيدين والعاملين بالإدارة المحلية وكذلك الحصول على ملفات وثائق المشروع. [٤]
- تسلم نتائج متابعة الأثر وإتاحتها وإعلانها للأطراف المعنية المحلية. [١٢]

الشركاء

الشركاء المعاونون

- العاملون بإدارة الحي وإدارات الخدمات، والمجلس الشعبي المحلي، والجمعيات الأهلية، ومنظمات القطاع الخاص المحلي وشبكات الأنشطة الاقتصادية المحلية، والسكان المحليون

المستوى الإقليمي

- تقييم نتائج أعمال تطوير المناطق اللارسمية ومدى فاعليتها في تلبية الاحتياجات ذات الأولوية وتحسين الظروف المعيشية
- إظهار أثر الاستثمار الحكومي في تطوير المناطق اللارسمية
- التحديث الدوري للسجل الرسمي والخريطة المعلوماتية للمناطق اللارسمية
- تقييم مدى فاعلية استراتيجيات التدخل وسياسات التعامل مع المناطق اللارسمية

- التكليف بعمل متابعة وتقييم لآثار أعمال وتدخلات التطوير لمناطق لارسمية بعينها بعد عام من اتمامها..... [٣]
- جمع معلومات ومواد توثيقية حول التدخلات التنموية من الأطراف المختلفة على المستوى المحلي. ..... [٥]
- القيام بجولات ميدانية من أجل التحقق من المعلومات والرصد للواقع وعمل مقابلات مع المستفيدين من أعمال التطوير. ..... [٦]
- عمل مقابلات منظمة ومناقشات جماعية تركز على موضوعات محددة مع الأطراف المعنية المحلية لسؤالهم عن وجهات نظرهم فيما يخص الجوانب الإيجابية والسلبية والآثار طويلة المدى للتدخلات التنموية..... [٧]
- كتابة تقرير حول متابعة وتقييم الأثر لتطوير مناطق لارسمية محددة. ..... [٨]
- مناقشة نتائج التقرير وكيفية أخذها في الاعتبار في القرارات المستقبلية المتعلقة بتطوير المناطق اللارسمية. ..... [٩]
- تحديث السجل والخريطة المعلوماتية للمناطق اللارسمية لتكوين صورة عامة على المستوى الإقليمي. ..... [١٠]
- توزيع نتائج تقييم الأثر على جميع الأطراف المعنية على المستويات القومي والإقليمي والمحلي. [١١]

الشركاء المنفذون

- استشاريون أو خبراء من الهيئات القومية أو الجامعات أو عاملون مدربون بالإدارات المعنية مثل إدارة التخطيط والمتابعة ومركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار

الشركاء المعاونون

- الإدارات المعنية مثل إدارة التخطيط والمتابعة ومركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار والجامعات والمراكز البحثية

المستوى القومي

- تعديل سياسات التعامل مع المناطق اللارسمية وفقاً لتقييم أثر تلك السياسات على تحسن الأوضاع في المناطق اللارسمية
- توجيه تخصيص الميزانيات لتطوير المناطق اللارسمية وفقاً لنتائج تقييم الأثر

- وضع المعايير وتطوير ونشر أساليب بسيطة الاستخدام لتقييم ومتابعة الأثر..... [١]
- تقديم تدريب ودعم فني لتنفيذ متابعة وتقييم الأثر. [٢]
- تسلم نتائج متابعة الأثر وتعديل السياسات وتخصيص الموازنات على أساسها..... [١٣]
- تجميع نتائج المتابعة من جميع المحافظات من أجل دمج وتكامل سياسات التطوير للمناطق اللارسمية في الاستراتيجيات القومية للتنمية العمرانية. ..... [١٤]

الشركاء المعاونون

- يمكن لواحد أو أكثر من الأطراف التالية الضلوع بدور الشريك المساند للمحافظات في تنفيذ متابعة الأثر، مثل مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار أو وزارة التنمية المحلية أو فيما يخص مهمة تقييم المشروعات مثل وزارة التعاون الدولي أو وزارتي التضامن الاجتماعي أو التخطيط أو الهيئة العامة للتخطيط العمراني

متابعة وتقييم الأثر

المستوى المحلي

الظروف والمتطلبات العامة

- الإيمان بالهدف من متابعة وتقييم الأثر وتوفر الثقة في الجهة المنفذة
- دعم إدارة الحي وتعاون الأطراف المعنية المحلية
- الشفافية من حيث الوصول إلى الوثائق والمعلومات المستخدمة في متابعة وتقييم الأثر

متطلبات تنمية القدرات

- الوعي والفهم العام للتوجه نحو تقييم الأثر وتوفر الطلب على تقييم الأثر في إطار الإدارة المرتكزة على النتائج

المخرجات

- معلومات حول وضع تطوير المنطقة اللارسمية
- الوعي بفوائد وكفاءة وأثر سياسات وأعمال التطوير المنفذة في المناطق اللارسمية

المستوى الإقليمي

- القناعة بأهمية وقيمة التوجه نحو تقييم الأثر
- الخبرة الفنية في التخطيط لمتابعة وتقييم الأثر والأساليب المستخدمة
- السلوك الموضوعي والمحايد

- معرفةأساليب متابعة وتقييم الأثر للعاملين ذوي الصلة وكيفية تنفيذها
- الإدارة القائمة على النتائج لرؤساء الإدارات من أجل دمج نتائج متابعة الأثر في أعمالهم

- معلومات حول وضع تطوير المنطقة اللارسمية
- الوعي بفوائد وكفاءة وأثر فاعليات التطوير المنفذة بالمناطق اللارسمية

المستوى القومي

- القناعة بأهمية وقيمة التوجه نحو تقييم الأثر
- الخبرة الفنية في التخطيط لمتابعة وتقييم الأثر والأساليب المستخدمة لذلك
- توفر الموارد اللازمة لتنفيذ أنشطة متابعة وتقييم الأثر

- تدريب المدربين على أساليب ومنهجيات متابعة وتقييم الأثر

- تقييم أثر الإنفاق الحكومي على تطوير المناطق اللارسمية
- سياسات تطوير محسنة للتعامل مع المناطق اللارسمية

العلاقات المتبادلة بين منهجيات تطوير المناطق اللارسمية بالمشاركة على المستويات الثلاث

المنهجية	المستوى المحلي
تبادل المعلومات	تكوين وإتاحة قاعدة بيانات باستخدام نظم المعلومات الجغرافية لكل منطقة لارسمية وتداولها مع الأطراف المعنية المحلية كأساس لتقدير الاحتياجات بالمشاركة والمبادرات المحلية والتخطيط بالمشاركة
تحديد التوجه العام واستراتيجية التعامل مع المناطق اللارسمية	
تشبيك وتعاون الأطراف المعنية	رسم خريطة للأطراف المعنية المحلية وتعبئة وتنسيق أدوارهم ومدخلات مواردهم المتوقعة في عملية التطوير
دعم مبادرات الجهود الذاتية	بناء الثقة من خلال تنفيذ مشروعات ملموسة بواسطة الجمعيات الأهلية مع إمكانية الاستعانة بقاعدة بيانات نظم المعلومات الجغرافية وتقدير الاحتياجات بالمشاركة والتوجه العام للتعامل مع المناطق اللارسمية
التعرف على المجتمع المحلي	تقدير احتياجات وإمكانيات وقدرات المجتمع اعتماداً على قاعدة معلومات (إن وجدت) تستخدم في عملية التخطيط ودعم المبادرات المحلية والتوجه العام للتعامل مع المناطق اللارسمية وتعاون الأطراف المعنية
تخطيط وإدارة التنمية المتكاملة	عمل تخطيط بالمشاركة على أساس تقدير الاحتياجات بالمشاركة وقاعدة بيانات نظم المعلومات الجغرافية والتوجه العام للتعامل مع المناطق اللارسمية وعمل نظام لمتابعة المشروعات وإدارة المرافق العامة بالمشاركة
التوجه نحو تقييم الأثر	

المستوى الإقليمي	المستوى القومي
إنشاء قاعدة بيانات نظم المعلومات الجغرافية للمناطق اللارسمية كأساس لتكوين التوجه العام للتعامل مع المناطق اللارسمية	قاعدة بيانات قومية للمناطق اللارسمية، ونظام لتبادل المعلومات على المستويات الثلاثة
صورة عامة للمناطق اللارسمية واستراتيجيات التدخل يتم تكوينها على أساس قاعدة بيانات نظم المعلومات الجغرافية وتحليل الأطراف المعنية وتقدير الاحتياجات بالمشاركة فضلاً عن التغذية الراجعة من التخطيط وتقييم الأثر	معايير موحدة لتعريف وتصنيف المناطق اللارسمية، وسجل رسمي لجميع المناطق اللارسمية على المستوى القومي، وأولويات تنموية منسقة لتطوير المناطق اللارسمية على المستوى القومي
رسم خريطة للأطراف المعنية وشركاء التنمية المحتملين على جميع المستويات وتعبئة وتنسيق أدوارهم ومدخلات مواردهم وتغذية التوجه العام للتعامل مع المناطق اللارسمية وفقاً لذلك	خريطة أطراف معنية لجميع شركاء التنمية العاملين في المناطق اللارسمية، وخطة تنسيقية للأدوار ومدخلات الموارد على المستوى القومي
تنسيق وإدارة عملية دعم المبادرات المحلية وتعبئة وإدارة الموارد المحلية	التمويل المحتمل للمبادرات المحلية
	دعم عملية تقدير الاحتياجات بالمشاركة من حيث المعرفة الفنية وتنمية القدرات
إعداد خطط الموازنة والمخططات العمرانية القانونية التفصيلية ومخطط واستراتيجية تنمية المدينة على أساس المخططات التنموية المحلية المعدة بالمشاركة وعلى أساس تقدير الاحتياجات بالمشاركة وقاعدة بيانات نظم المعلومات الجغرافية	تقنين التخطيط بالمشاركة والمعايير التخطيطية لتطوير المناطق اللارسمية، وإدماج المخططات التنموية المحلية في المخططات الإقليمية والقومية
تقييم أثر مشروعات تطوير المناطق اللارسمية من حيث التخطيط والتنفيذ وتغذية التوجه العام للتعامل مع المناطق اللارسمية وفقاً لذلك	نظام ومنهجيات لمتابعة الأثر تؤدي إلى تكوين صورة عامة عن المناطق اللارسمية على المستوى القومي

الخلاصة

عرض هذا الكتيب عن الخطوط الإرشادية لصانعي القرار في الجزء الأول منه الموضوعات المتعلقة بالتعرف على المناطق اللارسمية ومدخل التطوير بالمشاركة، بينما يقدم في الجزء الثاني شرحاً تفصيلياً لمنهجيات وأدوات تطبيق التطوير بالمشاركة للمناطق اللارسمية على المستويين المحلي والإقليمي مع الدعم والمساندة من المستوى القومي. ومن واقع خبرات برنامج التنمية الحضرية بالمشاركة يمكن القول بأنه من أجل الحصول على نتائج أو ترك أثر إيجابي فيما يتعلق بتطوير المناطق اللارسمية من خلال المشاركة والحكم الرشيد، فإنه يجب العمل بفاعلية على كل من المستوى المحلي (تعبئة الأطراف المعنية المحلية وتنفيذ فاعليات المشاركة) والمستوى الإقليمي (إدارة التطوير بالمشاركة والتمكين للتطبيق على المستوى المحلي) والمستوى القومي (عمل إعادة هيكلة مؤسسية وسياسية تمكن عمليات التطوير بالمشاركة على المستويين الإقليمي والمحلي).

نستخلص هنا ملحوظة هامة، وهي أن منهجيات وأدوات تطوير المناطق اللارسمية بالمشاركة تحتاج إلى قدر من المرونة في استخدامها من حيث تتابع التطبيق أو التجميع في حزم طبقاً للحالة المطبقة فيها. وطالما وضعنا نصب ناظرينا مدخل المشاركة بأهدافه ومبادئه فإنه يمكن تعديل طريقة تطبيق المنهجيات والأدوات التي تم شرحها لتلائم الظروف المختلفة. كما يمكن أيضاً إضافة أساليب جديدة إليها بغرض محاولة الوصول إلى نفس النتائج بطرق مختلفة أو الابتكار في أساليب تنفيذها. ويتمثل الهدف النهائي لهذه الخطوط الإرشادية هي أن تصبح قاعدة ذات فائدة يرتكز عليها التطوير المستمر لمدخل التنمية بالمشاركة وأساليبه المختلفة.

تخاطب هذه الخطوط الإرشادية صانعي القرار الضالعين في تطوير المناطق اللارسمية في مصر بالدعوة لمدخل المشاركة، ورغم ذلك يمكننا أن ننظر إلى المنهجيات والأدوات التي تم شرحها على أنها من إجراءات الحكم الرشيد والإدارة الحضرية والبلدية الجيدة بشكل عام، بمعنى أنه يمكن استخدامها ضمن نظام الإدارة المحلية التي تطبق مبدأ المشاركة في أي نمط من أنماط المناطق الحضرية أو الريفية. وعلى سبيل المثال فإن التخطيط بالمشاركة أو عمل خرائط للأطراف المعنية أو أنظمة تبادل المعلومات تعتبر منهجيات مفيدة وذات صلة وطيدة بتنمية القرى أو المدن بنفس قدر فائدتها وارتباطها بتطوير المناطق اللارسمية.

وعلى الرغم من أن هذه الخطوط الإرشادية قد تبدو مقنعة لمتخذي القرار بتبني هذه الأدوات للتنمية بالمشاركة، إلا أنه توجد تحديات لا يمكن تجاهلها أو الاستهانة بها تواجه تطبيقها. فيجب التسليم بأن مدخل المشاركة يمكن تطبيقه على نطاق واسع فقط في حالة أخذ اللامركزية بعين الاعتبار بشكل جدي من قبل جميع مستويات الحكومة. ويوجد تحدٍ آخر يتمثل في دمج ممارسات المشاركة في الإطار المؤسسي لكل من هيكل ووظائف الإدارة المحلية، أخذاً في الاعتبار انكماش القطاع العام وجمود البيروقراطية في مصر والتي لا تسمح بإعادة الهيكلة أو الابتكار. كما توجد أيضاً بعض الأنظمة الأخرى التي تحتاج إلى تعديل وفقاً لمدخل المشاركة، مثل نظام التعاقد على إنشاء المرافق والخدمات ونظام إدارة الخدمات العامة، بالشكل الذي يعطي دوراً للأطراف المعنية المحلية. وخلاصة ذلك أن التحديات التي تواجه تبني مدخل التطوير بالمشاركة للمناطق اللارسمية في مصر ترتبط ارتباطاً وثيقاً بتحديات الحكم الرشيد والتنمية الحضرية المستدامة في الإطار الأشمل.

بتكليف من

الوزارة الفيدرالية
للتعاون الاقتصادي والتنموي

Federal Ministry
for Economic Cooperation
and Development

الناشر

© برنامج التنمية بالمشاركة في المناطق الحضرية في مصر

Deutsche Gesellschaft für Internationale Zusammenarbeit (GIZ) GmbH

مكتب GIZ (التعاون الإنمائى الألماني) بالقاهرة
٤ د شارع الجزيرة، الدور الثالث
الزمالك ١١٢١١
القاهرة، مصر

تليفون +20 2 2735-9750
فاكس +20 2 2738-2981
البريد الالكتروني giz-aegypten@giz.de
الموقع على الانترنت www.giz.de/egypt
www.egypt-urban.de